جـــامعة الأزهـــــر
كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها
بطنـــــــطا

النقد النحوي عند ابن أبي مريم (ت٥٦٥هـ) في كتابه "الموضح" عرضٌ ومناقشةٌ

إعـــــــــــداد
أ.د الشحات أحمد بدوي السماحي
أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة
جـامعـة الأزهـر – مصـر

١٤٤٦هـ = ٢٠٢٥م

" النقد النحوي عند ابن أبي مريم (ت٥٦٥ه) في كتابه "الموضح" عرضٌ ومناقشةٌ"

الشحات أحمد بدوي السماحي ٠
قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: alshhatalsmahy٠@azhar.edu.eg

ملخص البحث :

يهدف البحث إلى عرض النقد النحوي الذي اعتمد عليه ابن أبي مريم في توجيهه للقراءات القرآنية، وبيان الأسس التي اعتمد عليها في نقده، ومناقشته في هذا النقد وتقييمه، لمعرفة الصواب من الخطأ في هذا، حيث إن ابن أبي مريم قد أبدع في كتابه الموضح هذا أيما إبداع، وأودع فيه جَلَّ همتّه، وغاية دقتّه، وفنوناً عدة حوت التفسير، والمعنى، واللغة، والفقه، وغيرها من العلوم المتعلقة بعلم القراءات القرآنية. وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد وفصلين، اشتمل الفصل الأول على ستة مباحث، والفصل الثاني على مبحثين، كل مبحث يشتمل مسائل عديدة، وأثبت البحث أن ابن أبي مريم كان متأثرًا في نقده في كثير من الأحيان بمن سبقه من النحاة وبالأخص سيبويه وأبو علي الفارسي، و تبين من البحث أن ابن أبي مريم جعل القواعد النحوية وبالأخص قواعد البصريين جعلها حاكمة على القراءات القرآنية فرد كثيرا منها بل تجاوز ذلك فوصف بعضها بالقبح والضعف، وقد اعتمد في الحكم على القراءة على الأفشى في اللغة والأقيس في النحو، فما خالف قواعد اللغة عنده ضعيف، وما لم يتفق والحكم النحوي فاسد.

و النتائج التي توصلت إليها هي : تنوعت المصطلحات النقدية عند ابن أبي مريم بين ألفاظ التخطئة والتصويب، والتصحيح والتضعيف، ونحوها، والسمة الظاهرة فيها أنها عبارات صريحة وواضحة، بَنَى ابن أبي مريم نقده على أصول ومعايير واضحة لقبول بعض الآراء والمذاهب النحوية أو ردها، فاستند إلى أصول النحو السماعية والقياسية، كان دقيقا موفقا في الأغلب عند نسبة الآراء إلى أصحابها، كان موفقًا في نقده في كثير من الأحيان؛ إذ كان يوجه القراءات القرآنية على أفضل الوجوه وأحسنها، وهذا ما يليق بالقرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية: النقد، الموضح، مناقشة، النحوي، قراءة، نوجيه.

Grammatical Criticism by Ibn Abi Maryam (d. ٥٦٥ AH)
Al-Shahat Ahmed Badawi Al-Samahi٠
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys, Al-Azhar University, Egypt.
Email: alshhatalsmahy٠@azhar.edu.eg

Abstract:
This research aims to present the grammatical criticism relied upon by Ibn Abi Maryam in his guidance of Quranic readings. It also identifies the foundations upon which he based his criticism, discusses and evaluates this criticism to determine what is correct and what is incorrect in this regard. Ibn Abi Maryam was an exceptionally creative author in his book "Al-Muwaddah," devoting the utmost of his energy, his utmost precision, and various disciplines encompassing interpretation, meaning, language, jurisprudence, and other disciplines related to the science of Quranic readings. The research consists of an introduction, a preface, and two chapters. The first chapter includes six topics, and the second chapter contains two topics, each covering numerous issues. The research demonstrates that Ibn Abi Maryam was often influenced in his criticism by grammarians who preceded him, especially Sibawayh and Abu Ali al-Farsi. The research reveals that Ibn Abi Maryam made grammatical rules, particularly those of the Basrans, the governing body of Quranic readings. He rejected many of them, and even went so far as to describe some as ugly and weak. In his judgment of readings, he relied on the most common in language and the most standard in grammar. Whatever contradicted the rules of language was weak, according to him, and whatever did not conform to grammatical rulings was invalid.
The results I have reached are: The critical terms of Ibn Abi Maryam varied between the words of error and correction, correction and weakening, and the like, and the apparent characteristic in them is that they are explicit and clear expressions. Ibn Abi Maryam based his criticism on clear principles and standards for accepting or rejecting some grammatical opinions and schools, so he relied on the principles of auditory and analogical grammar. He was accurate and successful in most cases when attributing opinions to their owners. He was successful in his criticism on many occasions, as he directed the Quranic readings in the best and most excellent ways, and this is what befits the Holy Quran.
Keywords: criticism, clarification, discussion, grammarian, reading, guidance

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجهم وتمسك بهديهم إلى يوم الدين.

وبعد

فإن القرآن الكريم بحر لا تنقضي عجائبه، وكتاب لا يمله القراء، ولا يشبع منه العلماء، يجدون فيه ضالتهم، ويكتشفون فيه ما كان قد خفي عليهم، صالح لكل زمان ومكان، معجز للإنس والجان، حوى بين دفتيه علومًا كثيرة، ومنافع غزيرة، كلها تهدى للتي هي أقوم، وترشد الإنسان إلى خيري الدنيا والآخرة. وُضعت حوله علومٌ كثيرةٌ، خدمةً له ودفاعًا عنها.

ومن تلك العلوم، علمُ توجيه القراءات القرآنية، والاحتجاج لها، وعلم الاحتجاج يراد به: "بيان الوجوه والعلل للقراءات القرآنية". فهو ينتقل بك من إعراب تتجلى به المعاني، إلى تفسير للغريب، أو بيان لسبب النزول، وما يعضد ذلك من شواهد من القرآن، أو الحديث، أو الأثر، أو الشعر، أو المثل، أو القول الذي ضربت جذوره في أعماق عصور الاحتجاج.

فهو بستان ينقلك من يانع إلى يانع من الثمار، متنسمًا لعبير معنى كلام الله بغوصك في أعماق الأصل اللغوي للقراءة.

ومن كتب هذا العلم المبارك: كتاب (الموضح في وجوه القراءات وعللها) تأليف الإمام: نصر بن علي بن محمد فخر الدين، صدر الإسلام، أبو عبد الله، الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي، المعروف بابن أبي مريم. وقد قام بتحقيقه الدكتور: عمر حمدان الكبسي. وهو كتاب يتسم بالإيجاز غير المخل، بعيداً عن الإطالة المملة، وإيجازه هذا يتجلى لدى مقارنته بسواه من كتب الاحتجاج المطولة كحجة أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ).

وكتاب الموضح هذا كتاب أصيل في علم توجيه القراءات القرآنية، حيث قام ابن أبي مريم فيه بتوجيه قراءات الأئمة السبعة المشهورين، وهم نافع وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر. وعاصم، وحمزة والكسائي، بالإضافة إلى توجيه قراءة الإمام يعقوب الحضرمي، فيكون المجموع ثمانية قراء، وعادة كثير من المصنفين أن يؤلفوا في قراءات الأئمة السبعة المشورين، أو العشر، وقليل منهم من أفرد القراءات الثمانية بالتصنيف، لذا كان كتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم كتاباً فريداً متميزاً من هذه الناحية.

وقد أبدع فيه صاحبُه أيما إبداع، وأودع فيه جُلَّ همتِه، وغاية دقتِه، وفنوناً عدة حوت التفسير، والمعنى، واللغة، والفقه، وغيرها من العلوم المتعلقة بعلم القراءات القرآنية.

والإمام نصر بن علي كما تحدث عنه العلماءُ[١]: "أستاذٌ، عارفٌ، فارسٌ في اللغة والنحو، وواحدُ شيرازَ في الإثبات للنحو، الذي تشد إليه الرحال من العالم". فهو يذكر الآية القرآنية والقراءات التي

[١] – ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣٤٤/٣، ٣٤٥، وغاية النهاية في طبقات القراء ٣٣٧/٢.

وردت فيها، وينسبها إلى قارئيها، ثم يتناول كل قراءة بأسلوب العالم المحقق، ووجهها بلسانٍ اللغوي المدقق وفق استعمال العرب الفصحاء، والقواعد النحوية، عارضًا الخلاف النحوي فيما ورد فيه خلاف، مرجحا بين الآراء في الأغلب، مستشهدًا لذلك بالآيات القرآنية والقراءات، وأشعار العرب وأمثالها، موردًا الأقيسة والعلل النحوية، حاكيًا أقوال المتقدمين من النحويين كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء، وأبي علي الفارسي وابن جني، وغيرهم مقيدة بنسبتها إليهم في الأغلب مما يدل على سعة اطلاعه على أقوال العلماء ومذاهبهم.

ونظرًا لأن ابن أبي مريم كان ذا شخصية واضحة في توجيهاته ومناقشاته النحوية، فهو يَقْبَلُ ويَرُدُّ، وَيُصَوِّبُ ويُخطئ، ويُجيز ويمنع؛ وما ذاك إلا لاستكماله عُلوم الآلة، مع ذكائه وثقوب فهمه. قمت بإعداد هذا البحث جمعت فيه المواضع التي كان له فيها نقدٌ نحويٌ، مجتهدًا في دراستها ببيان الأصول التي استند إليها في نقده والمعايير التي بنى عليها ترجيحه. وجعلت عنوان البحث:

(النقد النحوي عند ابن أبي مريم (ت٥٦٥هـ) في كتابه "الموضح") عرضٌ ومناقشةٌ.

منهج البحث:

اتَّبَعْتُ فيه المنهج الاستقرائي التحليلي، فقمت بتتبع المواضع التي كان لابن أبي مريم فيها نقد نحوي، وتناولتها بالبحث والدراسة، فوضعت لكل مسألة عنوانًا مناسبًا، ومهدت بين يديها تمهيدًا يَصْلُحُ أن يكون مدخلا لها، ثم أنقل نص كلام ابن أبي مريم موضحًا نقده وأدلته التي استند إليها، وإن كان في المسألة خلاف استعرضته بأدلته وحججه؛ ليظهر نقد ابن أبي مريم ومكانته فيها، مع نسبة الآراء إلى أصحابها – ما أمكن، موثقا ذلك بنقل النص تارة أو بالإحالة إلى موضعه من مؤلفاتهم أخرى؛ خشية الإطالة، ثم رأي الباحث.

الدراسات السابقة:

لم أعثر على دراسة ذات صلة بموضوع البحث محل الدراسة غير بحث بعنوان: "أسس ترجيح القراءة عند ابن أبي مريم في (الموضح) من أول الفاتحة إلى آخر الكهف". بحث للدكتور/ جمعة حمدي سالم. منشور في مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود. العدد الخامس والثلاثون.١٤٤٣ هـ- ٢٠٢٢م. هذا ما اطلعت عليه، ويهدف البحث إلى بيان الأسس التي بنى عليها الإمام نصر بن علي بن محمد الشيرازي المعروف بابن أبي مريم ترجيح القراءة القرآنية من خلال كتابه الموضح في وجوه القراءات وعللها. وذُكر في هذا البحث مبحثٌ بعنوان: ترجيح الإمام ابن أبي مريم القراءة لقوة وجهها اللغوي. ذُكِر فيه آيتان مما ذكر في هذا البحث محل الدراسة غير أنه لم يتناولهما بالدراسة بل اكتفى بنقل نص كلام ابن أبي مريم من الموضح فقط دون تعليق أو دراسة.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة الدراسة أن يكون البحث مهيكلا على النحو التالي:

المقدمة: وبها منهج البحث وأهميته وأسباب اختياره.

التمهيد: تراجم ومفاهيم. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة ابن أبي مريم.
المبحث الثاني: النقد بين اللغة والاصطلاح.
الفصل الأول: النقد النحوي عند ابن أبي مريم في كتاب الموضح، وفيه ستة مباحث:
المبحث الأول: المبنيات: وتحته ثلاث مسائل:
المسألة الأولى: إثبات ألف " أنا" وصلا بين الجواز والمنع.
المسألة الثانية: كسر هاء الغائب.
المسألة الثالثة: الفصل بين أجزاء الصلة.
المبحث الثاني: المرفوعات: وتحته أربع مسائل:
المسألة الأولى: دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ.
المسألة الثانية: تأنيث الفعل المسند إلى ما بعد "إلا" بين الجواز والمنع.
المسألة الثالثة: نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجود المفعول.
المسألة الرابعة: اللغات الواردة في سين الفعل "عسى".
المبحث الثالث: المنصوبات: وفيه مسألتان:
المسألة الأولى: التنازع في العمل.
المسألة الثانية: الاستثناء قبل تمام الكلام.
المبحث الرابع: الإضافة: وفيه أربع مسائل:
المسألة الأولى: ثبوت نون الجمع عند الإضافة.
المسألة الثانية: إضافة الشيء إلى نفسه بين الجواز والمنع.
المسألة الثالثة: بناء الظرف المبهم المضاف إلى معرب بين الجواز والمنع.
المسألة الرابعة: الفصل بين المضاف والمضاف إليه.
المبحث الخامس: التوابع: وفيه أربع مسائل:
المسألة الأولى: مطابقة النعت للمنعوت.
المسألة الثانية: العطف على الضمير المرفوع المتصل.
المسألة الثالثة: الفصل بين العاطف والمعطوف.
المسألة الرابعة: عطف عاملٍ محذوفٍ بقي معموله على عاملٍ مذكورٍ.
المبحث السادس: إعراب الفعل: وفيه ثلاث مسائل:
المسألة الأولى: الحذف بين نون الرفع ونون الوقاية.
المسألة الثانية: حذف حرف العلة من الفعل لغير جازم.
المسألة الثالثة: دخول لام الأمر على فعل المخاطب بين الجواز والمنع.
الفصل الثاني: النقد الصرفي عند ابن أبي مريم في كتاب الموضح، وفيه مبحثان.
المبحث الأول: أحكام التأنيث، والتقاء الساكنين. وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: علامة التأنيث بين التاء والهاء.
المسألة الثانية: التقاء الساكنين وليس الأول منهما حرف علة.
المسألة الثالثة: اجتماع الساكنين وليس الثاني منهما مدغما.
المبحث الثاني: أحكام الإعلال: وفيه أربع مسائل:
المسألة الأولى: الهمزة الثانية في{أَئِمَّةَ} بين التحقيق، وبينَ بينَ.
المسألة الثانية: قلب المدّة الثالثة في الجمع الذي على مفاعل همزة.
المسألة الثالثة: نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها.
المسألة الرابعة: تسكين المتحرك للتخفيف بين الجواز والمنع.
الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.
ثبت المصادر والمراجع.
فهرس الموضوعات.

التمهيد: تراجم ومفاهيم

المبحث الأول: ترجمة ابن أبي مريم

اسمه ونسبه ولقبه (١):

هو الإمام نصر بن علي بن محمد فخر الدين، صدر الإسلام، أبـــو عبـــد الله، الشـــيرازي الفارســـي الفسوي([٢]) النحوي، المعروف بابن أبي مريم.

مذهبه النحوي:

أوضح ابن أبي مريم في مقدمة كتابه هذا (الموضح) مذهبه النحوي الذي آثره فقال: "وأنا – بمعونة الله – قد ذكرت وجوه جميع ذلك وعلله، وكسوته ثوب البيان وحلله، ونحوت فيه المختار من طرق نحـــاة البصرة ومذاهبهم، واستنرت فيما أوردت بأضواء كواكبهم، ولم أعد في جل ما ذكرته أو كله قول أبي علي الفارسي رحمه الله، مما أودعه "([٣]).

من هذا النص يتضح جلياً أنه بصري المذهب، يتبنى ما يراه البصريون ويستنير بأضواء كواكبهم، بل إنه لم يورد في كتابه هذا إلا القول المختار من الأقوال البصرية.

وقد كانت الآراء النحوية المبثوثة في كتابه هذا انعكاساً دقيقاً صادقاً لما ذكر في مقدمته، فالتزم المذهب البصري الذي كان مقتنعاً به مدافعاً عن حياضه. وقد أوصله دفاعه عن بصريته حداً كبا فيه (وقد يكبو الجواد)([٤]). فنراه يرد كثيرا من القراءات المتواترة ويحكم عليها بالقبح والضعف، وسوف يظهر هـــذا جليا عند دراسة النقد النحوي في كتابه الموضح.

وفاته(٥):

لم تنص أكثر المصادر التي ترجمت للمؤلف – رحمه الله – على سنة وفاته بالتحديد، بيد أن منها مـــا ذكر أنه كان حياً سنة (٥٦٥) هـــ) خمس وستين وخمسمائة لهجرة المصطفى عليه الصلاة والســـلام، وتوفي بعدها.

المبحث الثاني: النقد بين اللغة والاصطلاح.

إذا ما رجعنا إلى معاجم اللغة العربية للتعرف على المعنى اللغوي للنقد ، فإننا تجده يعني تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، ونقدَها ينقدُها نقدًا أو انتقادًا، إذا ميز جيدها من رديئها.

---

[١] – ينظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت الحموي١٩/٢٢٤، ٢٢٥، وإنباه الرواة٣/٣٤٤، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري٢/٣٣٧ ، وبغية الوعاة٢/٣١٤، وطبقات المفسرين للداودي٢/٣٤٤، ٣٤٥، ومقدمة د.الكبسي محقق كتاب الموضح ص ٣٣– ٣٨.

[٢] – نسبة الى (فسا)، مدينة إسلامية بفارس أنزه مدن فارس كما قيل بينها وبين شيراز أربع مراحل، نسب إليها كثير من أهل العلم، منهم أبو علي الفارسي الفسوي (معجم البلدان٢/ ٢٦٠، ٢٦١).

[٣] – الموضح ص١٠٣.

[٤] – مقدمة د. الكبسي ص ٤٣.

[٥] – ينظر: معجم الأدباء ١٩ / ٢٢٤ و٢٢٥، وإنباه الرواة ٣/٣٤٥، وهدية العارفين٦/٤٩١، وكشف الظنون١/٢١٢، ٤٣٧.

وبالنظر إلى هذا المصطلح نجده من المصطلحات المركبة تركيبا وصفيًا، يتكون من (النقد)، ومن معاني النقد في اللغة: التمييز، يُقال: نقد الدراهم ينقُدُها نَقْدًا إِذَا مَيْزَ جَيدها من رديئها، وأخرج الزيف منها، وناقدتُ فلانا إذا ناقشته في الأمر([1]). ثم صار يستعمل في معنى أوسع وهو تقويم الشيء والحكم عليه بالحسن أو القبح ([2]). وهو استعمال يتسق مع المعنى اللغوي.

وتقييده بـ (النحوي) يعني أنه منسوب إلى النحو، بمعنى أن الناقد ينظر إلى المنقود نصا كان أو رأيا من الناحية النحوية لا غير، ووفق قواعده وأحكامه.

وبالتالي يمكن تحديد المصطلح من جهتين إحداهما الناقد، فيكون نحويا واسع الاطلاع على أصول النحو ومسائله محيطا بآراء النحويين ومذاهبهم. والثانية: الجهة، حيث يتم التناول من جهة نحوية لا غير.

وفي ضوء ذلك يمكن تعريف النقد النحوي بأنه ما يُصدره النحويون من أحكام على النصوص والمسائل والآراء النحوية في ضوء القواعد والأصول النحوية المتفق عليها.

الأصول النحوية التي استند إليها ابن أبي مريم في نقده.

أصول النحو هي: أدلته الإجمالية التي تفرعت منها فروعه وفصوله، وهي أربعة:

السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال ([3]).

وقد استند ابن أبي مريم في نقده إلى الأصول النحوية المقررة، فلم يكن نقده عن هوى وتعصب، بل كان يعرض القراءات القرآنية ثم يقوم بتوجيهها ذاكرا آراء العلماء وأقوالهم في المواضع المشكلة ويُوازن بينها فيُصحح ويُضعف، ويُفيدُ ويُرجح، مستدلاً على ترجيحاته. وقد كثر استدلاله بالسماع، من القرآن الكريم، وأشعار العرب، ولغاتهم. ومن الأصول التي استند إليها ابن أبي مريم في نقده:

السماع: حيث استدل بالحديث الشريف ومن ذلك ما استدل به على جواز دخول لام الأمر على الفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب فقال في توجيه هذه القراءة: "{فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ} بالتاء فيهما: قرأها يعقوب وحده- يس-. والوجه أنه أصل مرفوض في الأمر، وذلك لأن أصل الأمر أن يكون بحرف كما أن النهي بحرف، لكنهم استغنوا عن ذلك بصيغة (افعل) في أمر المواجه، وبقي في الغائب على أصله من كونه بحرف جازم، فقيل: ليضرب زيد، فمن قال للمخاطب لتضرب بالتاء فقد استعمل الأصل المرفوض في الأمر. وزعم أبو الحسن أنها لغة، وهي قليلة. وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في بعض المغازي: "لتأخذوا مصافكم"([4]) بالتاء. وإنما اختار يعقوب هذه اللغة؛

---

[1] – مقاييس اللغة باب النون والقاف وما يثلثهما٤٦٧/٥، ولسان العرب٤٥١٦/٦ (ن ق د).

[2] – النقد الأدبي. د٠أحمد أمين ص ١٣.

[3] – الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو ٨٠، والإصباح في شرح الاقتراح ص ٢٥.

[4] – قال محقق كتاب الموضح: ذكر الحديث بهذا اللفظ الفراء في معاني القرآن (١/٤٧٠)، وأبو زرعة في حجة القراءات: ٣٣٢، بغير سند. في صحيح مسلم (٢/ ٩٤٣) لتأخذوا مناسككم، وقد أورد ابن الشجري في أماليه هذا الحديث بالرواية التي ذكرها العلامة ابن مالك. انظر: أمالي الشجري (٢/ ١١٢، ٢١٨)، وشرح الرضي (٢/ ٢٥٢)، والمغني (ص ٢٢٤). وروي عنه في بعض غَزَواته: "لِتَأْخُذُوا مَصافكُمْ" (٣)، أي: خذوا مصافكم، وإنّما أدخل اللام مراعاة للأصل. والذي اطلعت عليه مسنداً مما هو أقرب إلى لفظه ما رواه الإمام الترمذي في مساق حديث الرسول الله ﷺ بعد أن

لأنه أراد أن يكون على المخاطبة ليوافق ما قبله من قوله تعالى {قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ}، وكره مخالفة المصحف، فقرأها بالتاء. ويؤيد هذه القراءة أن في حرف أبي {فَبِذَلِكَ فَافْرَحُوا} على الخطاب"(١).

كذلك استدل بالشعر:

ومن ذلك ما ذكره عند توجيهه لنصب "غِشَاوَةٌ" من قوله تَعَالَىٰ:﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٢) بالنصب(٣).

ومن ذلك ما استدل به على مجيء {إِنْ} بمعنى نعم (٤).

وكما استند ابن أبي مريم في نقده إلى السماع استند أيضا إلى **القياس**، ومن ذلك:

ما ذكره ابن أبي مريم عند توجيهه للقراءات القرآنية في قوله تَعَالَىٰ:﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ ﴾(٥): "{وَمَحْيَايْ} بإسكان الياء مرسلاً:- قرأها نافع وحده (٦).

ومن ذلك أيضا ما ذكره عند نقده لقلب ياء معايش همزة، فقال: "{مَعَائِشَ}(٧) بالهمز:- رواها خارجة بن مصعب عن نافع."(٨).

ومن الأمور التي استند إليها ابن أبي مريم في نقده **الحمل على المعنى** فقال عند توجيهه للقراءات القرآنية في قوله تعالى:﴿ فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ ﴾ (٩): "{لَا يُرَى} بالياء مضمومة، {مَسَاكِنُهُمْ} بالرفع قرأها عاصم وحمزة ويعقوب. والوجه أن الفعل مبني لما لم يسم فاعله، وهو مسند إلى المساكن، والمساكن جمع مسكن، وإنما لم يؤنث الفعل وإن كان مسندًا إلى جمع؛ لأن الكلام في هذا الباب محمول على المعنى "(١٠).

المبحث الأول: المبنيات

المسألة الأولى: إثبات ألف "أنا" وصلا بين الجواز والمنع

" أنا " ضمير رفع منفصل، والاسم منه هو الهمزة والنون فقط والألف زائدة لبيان الحركة، أو للتقوية.

صلى الصبح على مصافكم كما أنتم، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. ورواه الإمام أحمد كما أنتم على مصافكم. وليس في لفظي أحمد والترمذي شاهد لغوي هنا.

ينظر: الجامع الصحيح للترمذي (تفسير سورة (ص) ٥/٣٦٨، ومسند الامام أحمد٥/٢٤٣.

١ – الموضح ص٦٢٨، ٦٢٩.

٢ – البقرة آية ٧

٣ – هي قراءة المفضل الضبيّ رواية عن عاصم. ينظر: السبعة ص ١٣٨، و الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٢٩١/١. ينظر: الموضح ص ٢٤٣.

٤ – الموضح ص٨٣٨، ٨٣٩.

٥ – الأنعام آية ١٦٢.

٦ – الموضح ص٥١٨.

٧ – الأعراف آية ١٠.

٨ – الموضح ص٥٢٢، ٥٢٣.

٩ – الأحقاف آية ٢٥.

١٠ – الموضح ص١١٧٨، ١١٧٩.

هذا مذهب البصريين([1])، ومذهب الكوفيين أن الاسم هو " أنا " بكماله (٢). وفيه لغات: تميم وبعض قيس، وربيعة تثبت الألف وصلاً ووقفًا، والحجاز تثبتها وقفًا وتحذفها وصلاً([3])، ولا خلاف بين العلماء في إثبات الألف من " أنا " في الوقف، ولكنهم اختلفوا في إثبات الألف وحذفها في الوصل إذا أتى بعدها همزة قطع مضمومة، نحو قوله تعالى : ﴿أَنَا أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾ [٤] أو مفتوحة نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٥] أو مكسورة نحو قوله تعالى ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [٦]. "وبإثبات الألف في الوصل، إذا أتى بعد «أنا» همزة مفتوحة أو مضمومة قرأ نافع، وذلك في اثني عشر موضعًا في القرآن، وقرأ الباقون بغير ألف، ولا اختلاف في الوقف أنه بالألف، وكلهم حذف الألف، إذا لم يأت بعدها همزة، وكذلك إن أتت بعد «أنا» همزة مكسورة، إلا ما روي عن قالون في إثبات الألف في «أنا» في الوصل مع الهمزة المكسورة"([7]) و قد انتقد ابن أبي مريم إثبات ألف "أنا" و صلا، فقال عند توجيهه للقراءات في قوله تعالى:{قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ}([8]) "بإثبات الألف بعد النون، قرأها نافع وكذلك في جميع القرآن، إذا لقيت همزة مفتوحة أو مضمومة، فإذا كانت مكسورة فلا تثبت الألف. ووجه ذلك أن هذه الكلمة هي ضمير المتكلم، والاسم منها هو الهمزة والنون فحسب، فأما الألف التي بعد النون فإنما ألحقت حالة الوقف ليوقف عليها، وليبقى آخر الاسم على حركته، كما ألحقت هاء الوقف حيث ألحقت لذلك فهي تجري مجراها، فينبغي أن تسقط هذه الألف في الوصل، كما تسقط الهاء في الوصل، إلا أن نافعًا أراد أن يجري الوصل مجرى الوقف، **وهو ضعيف جدًا**؛ لأن مثل ذلك إنما يأتي في ضرورة الشعر، نحو قول الأعشى([9]):

فكيفَ أَنا وانْتِحَالي القَوافي ... بَعْدَ المشيب كَفَى ذَاكَ عَارا

وليس هذا مما يحسن الأخذ به في القرآن"([10]).

فهو يخص إثبات ألف "أنا" في حالة الوصل بالضرورة الشعرية؛ لأن هذه الألف كهاء السكت حقها ألا تثبت إلا في الوقف، وتحذف في الوصل، ويخرج قراءة نافع على أنها إجراء للوصل مجرى الوقف، ويرى أن إجراء للوصل مجرى الوقف ضعيف جدًا خاص بالشعر، ولا يحسن الأخذ به في القرآن.

---

[1] – ينظر: الكتاب٢/٣٥٠، والكشف١/٣٠٦، وارتشاف الضرب ص:٩٢٧.

[2] – ينظر: ابن يعيش٣/٩٣، والأشموني١/١١٤، وشرح اللمع لابن برهان١/٢٩٨، والكناش ص ٢٤٤، والتصريح ١ / ١٠٣، والدر المصون ٢ / ٥٥٢ ٠

[3] – ارتشاف الضرب ص٩٢٧.

[4] – البقرة آية ٢٥٨ ٠

[5] – الأعراف آية ١٤٣ ٠

[6] – الأعراف آية ١٨٨، والشعراء آية ١١٥ ٠

[7] – ينظر: الكشف١/٣٠٦

[8] – البقرة آية: ٢٥٨.

[9] – البيت من البحر المتقارب للأعشى في ديوانه ص ١٠٣؛ وتخليص الشواهد ص ١٠٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٠٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٣؛ ولسان العرب ١١/ ٦٥١ (نحل).
والشاهد فيه قوله: "فكيف أنا وانتحالي" حيث أثبت ألف "أنا" في الوصل والأصل فيها الحذف.

[10] – الموضح ص٣٣٨.

هكذا قال بكل صراحة، ولا أدري ما المانع من حُسنِ الأخذِ به في القرآن الكريم إذا ورد برواية صحيحة كرواية ورش وقالون عن نافع هذه، وهي مما يقوي هذه اللغة التي هي لغة تميم، وهي لغة صحيحة لا يمكن ردها، والقرآن حجة للغات لا العكس، علما بأن أبا جعفر وهو من القراء العشرة قرأ القراءة نفسها. وابن أبي مريم في حمله قراءة نافع على إجراء الوصل مجرى الوقف سار على نهج السيرافي([1]) و الباقولي([2])، والعكبري([3]) إلا أنه زاد عليهم في جعله قاصرا على الشعر، ولا يحسن في القرآن، و في حكمه عليه بشدة الضعف، في حين نرى الباقولي يحكم على هذا الإجراء بأنه كثيرٌ جدًا. وتبعهم في هذا ابنُ عصفور حيث قال: "فإن قيل: كيف يكون هذا ضرورة، ومن القراء من يقرأ: (وأنا أعلم بما أخفيتم) وما كان مثله في القرآن بإثبات الألف؟ فالجواب أن الذي قرأ بذلك وصل بنية الوقف، كما قرأ بعضهم: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ ﴾ ([4])،﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةُۢ ۝١١ ﴾ ([5])بإثبات هاء الوقف في الوقف والوصل([6]) إلا أن الفصل بين النطقين، لقصر زمانه، خفي على السامع، فقصر زمن الوقف يوهم وصلا"(٧).

ومن النحاة من أنكر لغة تميم هذه وينكر تبعا لذلك قراءة نافع. منهم أبو علي الفارسي، وأبو جعفر النحاس، ونُسِبَ إلى المبرد([8])، وحكم عليها ابنُ يعيش بأنها لغةٌ رديئةٌ، ويرون هذا الوجه مخصوص بضرورة الشعر وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل؛ لأنهم إنما يفعلون ذلك لتصحيح وزن، أو إقامة قافية، وهذان لا يكونان في التنزيل٠ ولهذا قال النحاس في إثبات نافع للألف في الوصل " لا وجه له ". ([9]) وقال ابن يعيش:" الألفُ في "أنَا"، من قولك: "أنَا"، إذا وقفتَ عليها من قولك: "أنَ فعلتُ". وإثباتُها في الوصل لغةٌ رديئة وبابُه الشعر"([10]).

وقال أبو علي: "وأمّا ما روي عن نافعٍ من إثباته الألف في أَنَا إذا كانت بعد الألف همزة، فإنّي لا أعلم بين الهمزة وغيرها من الحروف فصلًا، ولا شيئاً يجب من أجله إثبات الألف التي حكمها أن تثبت في الوقف، بل لا ينبغي أن تثبت الألف التي حكمها أن تلحق في الوقف، وتسقط في الوصل قبل الهمزة، كما لا تثبت قبل غيرها من الحروف في شيء من المواضع"([11]). وما أرى ابن أبي مريم إلا تابعا في

---

[1] – شرح الكتاب ٢٠٥/١.
[2] – كشف المشكلات ص:١٨٢.
[3] – التبيان ١ / ٢٠٧ ٠
[4] – الأنعام آية ٩٠
[5] – القارعة آية ١٠، ١١.
[6] – هي قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وحفص عن عاصم، وأبي جعفر، وشيبة، والحسن، وابن محيصن. ينظر: السبعة ص٢٦٢، والحجة لابن خالويه ص١٤٥، و الإتحاف ص٢١٣، و المبسوط ص١٩٨.
[7] – ينظر: شرح الجمل١٥٥/٣، وضرائر الشعر ص:٤٩، ٥٠.
[8] – ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٠٥/١، والأصول في النحو لابن السراج٤٥٤/٣، وسفر السعادة ٧٢٣/٢
[9] – ينظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٢٧ ٠
[10] – شرح المفصل٣٧/٣.
[11] – الحجة للفارسي٢٦٤/٢ ، ٢٦٥

نقده لهؤلاء.

ومن النحاة من يرى- وهو الحق- أن حمل قراءة نافع على لغة تميم أحسن من حملها على إجراء الوصل مجرى الوقف؛ ولإن الألف عند الكوفيين من أصول الكلمة، فمن أثبتها فقد جاء على الأصل. قال مكي: " وحجة من أثبت الألف معه الهمزة المضمومة والمفتوحة، وهو نافع، أنه لما تمكن له مد الألف للهمزة، كره أن يحذف الألف، ويحذف مدتها، فأثبتها في الموضع الذي يصحب الألف فيه المد، وحذفها في الموضع الذي لا تصحب الألف فيه المد نحو قوله تَعَالَىٰ:﴿ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾ (١) والألف زائدة عند البصريين، والاسم المضمر عندهم الهمزة والنون، وزيدت الألف للتقوية، وقيل: زيدت للوقف لتظهر حركة النون، والاسم عند الكوفيين «أنا» بكماله. فنافع في إثبات الألف على قولهم على الأصل، وإنما حذف الألف مَنْ حذفها استخفافاً؛ ولأن الفتحة تدل عليها، ولابد من إثباتها في الوقف، وقد كان يلزم نافعًا إثبات الألف، إذ أتت بعدها همزة مكسورة، كما روي عن قالون، لأنه موضع يمكن فيه المد، وتحذف فيه الألف ومدتها، ولكن لما قلّ ذلك في القرآن، فلم يقع منه إلا ثلاثة مواضع، أجراه مجرى ما ليس بعده همزة لقلته، فحذف الألف في الوصل، وما روي عن قالون، من إثبات الألف، هو جار على العلة في المفتوحة والمضمومة"(٢).

وقال أبو حيان: " وَالْأَحْسَنُ أَنْ تُجْعَلَ قِرَاءَةُ نَافِعٍ عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ. لِأَنَّهُ مِنْ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ عَلَى مَا تَأَوَّلَهُ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ، قَالَ: وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا، وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يُحْسِنُ الْأَخْذُ بِهِ فِي الْقُرْآنِ. انْتَهَى. فَإِذَا حَمَلْنَا ذَلِكَ عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ كَانَ فَصِيحًا"(٣).

وقال السمين: "هذا أحسن من توجيه من يقول: أجرى الوصل مجرى الوقف"(٤).

يتضح مما سبق أن ابن أبي مريم لم يكن موفقًا في نقده هذا، بل كان مغاليا حين قصر إجراء الوصل مجرى الوقف على الشعر، زاعما أنه قليل جدا، وأنه لا يحسن في القرآن، كيف يكون هذا وقد ورد في قراءة نافع هذه، وفي قراءة نافع وغيره بإثبات هاء السكت وصلا ووقفا. فليته حكم بكثرة إجراء الوصل مجرى الوقف كما فعل الباقولي، أو حمل قراءة نافع على لغة بني تميم كما فعل مكي وغيره وهي لغة لها قدرها في الاحتجاج النحوي. والله أعلم.

المسألة الثانية: كسر هاء الغائب

هَاء الْغَائِب أَصْلهَا الضَّم، كضربه، ولَه، وَعِنْده. وتكسر بعد الكسرة نَحْو: مر بِهِ ولَم يُعْطه، وأعطه، وَبعد الْيَاء الساكنة نَحْو: فِيهِ وَعَلِيهِ ويرميه إتباعا؛ لأنها خفيفة وهي من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة, وهي من موضع الألف وهي أشبه الحروف بالياء, وكما أمالوا الألف في مواضع استخفافا، كذلك كسروا هذه الهاء، وقلبوا الواو ياء؛ لأنه لا تثبت واو ساكنه وقبلها كسرة كقولك :

---

١ - يوسف آية ١٠٨.

٢ - الكشف ٣٠٦/١، ٣٠٧.

٣ - البحر المحيط ٦٢٨/٢.

٤ - الدر المصون ٢ / ٥٥٢ .

مررت بهي، مررت بدارهي مَا لم تتصل بضمير آخر فَإِنَّهَا تضم نَحْو يعطيهموه ولَم يعطهموه.
وأهل الحجاز يقولون: مررت بهُو قبل, ولد يْهُو مال, ويقرأون ﴿ فخسفنا بهو وبدار هو الأرض ﴾([1]) فإن لحقت الهاءَ الميمُ في علامة الجمع كسرتها كراهية الضمة بعد الكسرة. ألا ترى أنهما لا يلزمان حرفا أبداً , فإذا كسرت الميم قلبت الواو ياء كما فعلت ذلك في الهاء.
ومن قال: وبدارِ هُو الأرضَ قال : عَلَيهْمُوُ مال وبهمُو ذلك , وقال بعضهم : عَلَيْهِمُو , أتبع الياء ما أشبهها كما أمالَ الألف وترك مالا يشبه الياء ولا الألف على الأصل وهو الميم .
واعلم أن قوماً من ربيعه يقولون: مِنْهِمْ، أتبعوها الكسرة ولم يكن المُسكَّن حاجزا حصيناً عندهم. وهذه لغة رديئة. إذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزم الأصل لأنك قد تجري على الأصل ولا حاجز بينهما. فإذا تراخت وكان بينهما حاجز لم تلتق المشابهة".([2])
فإن فصل بين الهاء والكسر ساكنٌ قلَّ كسرها، وكسرها لغة لبعض العرب. قال سيبويه: "إنهم قوم من ربيعة وحكم عليهم بالرداءة" ([3]).
ثم كسرها في الصورتين المذكورتين لغة بني تميم، أما الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقاً وبها قرأ حفص: { وَمَا أَنسَانِيهُ }([4])، { بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ }([5])، وإذا وقعت الهاء بعد ساكن فالأفصح اختلاسها سواء كان صحيحاً نحو: منه وعنه وأَكْرِمْه، أو حرف علة نحو فيه وعليه، هذا رأي المبرد([6]) ومع ذلك نجد ابن أبي مريم ينتقد كسر الهاء بعد ساكن فقال: "وقرأ ابن عامر {أَرْجِئْهِ وَأَخَاهُ}([7]) بالهمز وكسر الهاء كسرة خفيفة. وهذا لا يرتضيه النحويون، فإنهم لا يجوزون كسر الهاء، إلا إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة. فأما إذا كان قبلها ساكن غير الياء فلا، والعذر لهذه القراءة أنه لما رأى هذه الهمزة يجوز أن تخفف فتصير إلى الياء، أجراها غير مخففة مجراها مخففة، فكسر الهاء بعدها كما يكسرها بعد الياء، وهذا كما قال النابغة([8]):

كِلِينِي لَهُم يَا أُمَيمَةَ نَاصِبِ ... "وليل أقاسيه بطيء الكواكب"

---

[1] – آية ٨١ من سورة القصص. وهذه قراءة أهل الحجاز . ينظر الكتاب (٤ /١٩٥) والمقتضب ١ / ٣٦، ٣٧، ٢٦٤، ٢٦٥ ، والتبصرة والتذكرة ص : ٥٠٩، ومعاني الزجاج ١ / ٥٠ والمحتسب ١ / ٦٧ ، ٢ / ٦٢، ٢٤٩ .
[2] – الكتاب ٤ / ١٩٥، ١٩٦.
[3] – قال السيرافي : الذي يقول منهم بكسر الهاء لا يحفل بالنون فيكسر الهاء لكسرة الميم . وقد رأيناهم في حروف غير هذا عاملوا ما قبل النون الساكنة معاملة ما بعدها، كقولهم: هو ابن عمي دَنيا بكسر الدال ، والأصل دنوا من الدنو. وقالوا مَنتن فكسروا الميم لكسرة التاء وأتبعوها إياها، وكأنه ليس بينهما نون. ينظر: الكتاب (٤ / ١٩٦) هامش " ٤ " .
[4] – الكهف آية ٦٣.
[5] – الفتح آية ١٠
[6] – المقتضب ٣٩٩/١، ٤٠٠.
[7] – الأعراف آية ١١١.
[8] – البيت من البحر الطويل في ديوانه ص٤٠؛ والكتاب ٢/ ٢٠٧، ٣/ ٣٨٢؛ والأزهية ص٢٣٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٢١، ٣٢٥، ٣/ ٢٧٢، ٤/ ٣٩٢، ٥/ ٧٤، ١١/ ٢٢؛ والدرر ٣/ ٧٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٥؛ وكتاب اللامات ص١٠٢؛ ولسان العرب ١/ ٧٢١ "كوكب"، ٧٥٨ "نصب"، ٦/٦ "أسس"، ٨/ ١٧٢ "شبع"؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠٣٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص١٢١؛ وجمهرة اللغة ص٣٥٠، ٩٨٢؛ ورصف المباني ص١٦١؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠٧.

في رواية من روى بفتح التاء من أميمة؛ لأنه نوى فيه الترخيم ولم يرخم، ولو رخم لكان يا أميم بالفتح، فأجراها غير مرخمة مجراها مرخمة، وهو مع هذا بعيد".

"ويجوز أن يكون ابن عامرٍ إنما كسر الهاء من {أَرْجِئْهِ} مع إثبات الهمزة لكسرة الجيم ولم يعتد بالساكن الذي هو الهمزة لكونه ساكناً، كما قلبوا الواو في قنيةَ ياء لكسرة القاف، وإن كان بينهما ساكن، فإن الأصل قنوة"([1]).

فهو يستبعد قراءة كسر الهاء وليس قبلها ياء ساكنة أو كسرة، ويلتمس لها العذر من وجهين:

أحدُهما: أن الهمزةَ ساكنةٌ والساكنُ حاجزٌ غيرُ حصينٍ، وله شواهدُ مذكورةٌ في موضعها، فكأنَّ الهاءَ ولَيَت الجيمَ المكسورةَ فلذلك كُسِرت.

الثاني: أن الهمزةَ كثيراً ما يَطْرأ عليها التغييرُ، وهي هنا في مَعْرِض أن تُبْدلَ ياءً ساكنة لسكونِها بعد كسرةٍ فكأنها ولَيَتْ ياءً ساكنة فلذلك كُسِرَتْ.

وقد اعترض أبو شامةَ على هذين الجوابين بثلاثة أوجه. الأول: أن الهمزَ معتدٌّ به حاجزاً بإجماع في {أَنبِئْهُمْ} [البقرة: ٣٣] و {نَبِّئْهُمْ} [القمر: ٢٨] ، والحكمُ واحدٌ في ضمير الجمع والمفرد فيما يرجع إلى الكسر والضم. الثاني: أنه كان يلزمُهُ صلةُ الهاء إذ هي في حكمِ كأنها قد ولَيت الجيم. الثالث: أن الهمزَ لو قُلِبَ ياءً لكان الوجهُ المختارُ ضمُّ الهاء مع صريح الياء نظراً إلى أنَّ أصلَها همزة، فما الظنُّ بمَنْ يكسر الهاءَ مع صريح الهمزة"([2]).

وابن أبي مريم باستبعاده كسر هاء (أرجئه) يسير في ركب من يطعن في هذه القراءة، فقد طعن فيها طائفةٌ من العلماء، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الفارسي: "ضَمُّ الْهَاءِ مَعَ الْهَمْزِ لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ قَالَ: وَرِوَايَةُ ابْنِ ذَكْوَانَ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ غَلَطٌ"([3]). وَقَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ بَعْدَهُ وَهَذَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْهَاءَ لَا تُكْسَرُ إِلَّا إِذَا وَقَعَ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ أَوْ يَاءٌ سَاكِنَةٌ"([4]). وَقَالَ الْحَوْفِيُّ: "وَمِنَ الْقُرَّاءِ مَنْ يَكْسِرُ مَعَ الْهَمْزِ وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ"[5]. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: وَيُقْرَأُ بِكَسْرِ الْهَاءِ مَعَ الْهَمْزِ وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّ الْهَمْزَ حَرْفٌ صَحِيحٌ سَاكِنٌ فَلَيْسَ قَبْلَ الْهَاءِ مَا يَقْتَضِي الْكَسْرَ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ أَتْبَعَ الْهَاءَ كَسْرَةَ الْجِيمِ وَالْحَاجِزُ غَيْرُ حَصِينٍ وَيَخْرُجُ أَيْضًا عَلَى تَوَهُّمِ إِبْدَالِ الْهَمْزِ يَاءً أَوْ عَلَى أَنَّ الْهَمْزَ لَمَّا كَانَ كَثِيرًا مَا يُبَدَّلُ بِحَرْفِ الْعِلَّةِ أُجْرِيَ مَجْرَى حَرْفِ الْعِلَّةِ فِي كَسْرِ مَا بَعْدَهُ"([6]).

ودافع عنها أبو حيان فقال: "وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَارِسِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ غَلَطِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، وَأَنَّهَا لَا تَجُوزُ قَوْلٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهَا قِرَاءَةٌ ثَابِتَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ رَوَتْهَا الْأَكَابِرُ عَنِ الْأَئِمَّةِ وَتَلَقَّتْهَا الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ وَلَهَا تَوْجِيهٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَلَيْسَتِ الْهَمْزَةُ كَغَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ الصَّحِيحَةِ؛ لِأَنَّهَا قَابِلَةٌ لِلتَّغْيِيرِ بِالْإِبْدَالِ وَالْحَرْفِ بِالنَّقْلِ وَغَيْرِهِ فَلَا

---

[1] – الموضح ص٥٤٤، ٥٤٥.

[2] – إبراز المعاني ص١١١. وينظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص٢٩١، والدر المصون ٤١١/٥.

[3] – الحجة ٦٢/٤.

[4] – السبعة في القراءات ص٢٨٨.

[5] – البحر المحيط ١٣٥/٥.

[6] – التبيان ٥٨٧/١.

وَجْهَ لِإِنْكَارِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ"([1]).

مما سبق يتضح أنه ما كان ينبغي لابن أبي مريم أن يستبعد قراءة ابن عامر هذه محتجا بأن النحاة لا يجيزونها، فابن عامر عربي صريح يحتج به على النحاة وقواعدهم، وقراءته متواترة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا وجه لإنكارها.

المسألة الثالثة: الفصل بين أجزاء الصلة

ذكر ابن أبي مريم توجيهين لنصب (الصابرين) من قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ ([2]) انتقد أحدهما معتمدا في نقده على عدم جواز الفصل بين أجزاء الصلة، فقال: "والوجه أنه منصوب على المدح، وذلك بأن يضمر له فعلٌ ناصبٌ، والمعنى أمدح الصابرين، أو أخص الصابرين... وذهب بعضهم إلى أنه عطفٌ على قوله {ذَوِي القُرْبَى}، والتقدير: وآتى المال ذوي القربى والصابرين. وضُعِّف هذا بأن العطف على ما في صلة الموصول لا يجوز بعد العطف على الموصول"([3]). والمراد بالبعض في كلام ابن أبي مريم: الكسائي، وقد صرح أبو جعفر النحاس باسمه، فقال: " قال الكسائي: يجوز أن يكون و «الموفون» نسقا على «من» و «الصابرين» نسقا على «ذوي القربى»([4]). وهذا النقد من ابن أبي مريم يتجه إذا كان {والموفون} معطوفًا على «مَنْ آمن»، أي: ولكنَّ البرَّ المؤمنون والموفون. أو يَرْتفعَ على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، أي: هم المُوفون، فيلزم حينئذ محذورٌ وهو الفصلُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه الذي هو في حكمِ الصلة بأجنبي وهو الموفون. أما إذا كان (الموفون) معطوفًا على الضمير المستتر في (آمَنَ)، ولم يُحْتَجْ إلى التأكيدِ بالضمير المرفوعِ المنفصلِ؛ لأنَّ طولَ الكلامِ أغنى عن ذلك؛ فلا مانع حينئذ من عطف (الصابرين) على (ذوي القربى) ولا يوجد على هذا الوجه فصلٌ بين أجزاء الصلة؛ لأنَّ الموفين على هذا الوجه داخلٌ في الصلةِ فهو بعضُها لا أجنبيٌّ منها. فابن أبي مريم يعتمد في نقده لهذا الوجه على علة عدم جواز الفصل بين أجزاء الصلة بأجنبي عنها، وإذا أعرب(الموفون) معطوفًا على اسم الموصول «مَنْ »، أو خبرا لمبتدأ محذوف، صار أجنبيا عن جملة الصلة، وهذا النقد من ابن أبي مريم ذكره قبله الزجاجُ([5])، وأبو جعفر النحاس([6])، ومكي بن أبي طالب([7])، وأبو البقاء العكبري([8]).

---

[1] – البحر المحيط ١٣٥/٥.

[2] – البقرة آية ١٧٧.

[3]) الموضح ص ٣١٥. ورد في معجم لسان العرب٩/ ٣٦٤(ولف): "وكل شيء غطى شيئا وألبسه فهو مولف له"

[4]) إعراب القرآن ٩١/١.

[5]) معاني القرآن وإعرابه ٢٤٧/١.

[6]) إعراب القرآن ٩١/١.

[7]) مشكل إعراب القرآن١١٨/١.

[8]) التبيان١٤٥/١.

قال أبو جعفر: "وهذا القول خطأٌ وغلطٌ بيّنٌ؛ لأنك إذا نصبت (والصابرين) ونسقته على ذوي القربى دخل في صلة «من» فقد نسقت على «من» من قبل أن تتمّ الصلة وفرقت بين الصلة والموصول بالمعطوف"([1]).

من أحكام جملة الصلة أن تقع بعد الموصول مباشرة؛ فلا يَفصلُ بينهما فاصلٌ أجنبيٌّ؛ "أي: ليس من جملة الصلة نفسها". وألا يفصل بين أجزاء الصلة فاصل أجنبي أيضًا؛ والمراد بالأجنبي ما لا يتعلق بالصلة، إذ إن للموصول مع الصلة شبها بشطري الاسم وأشبه الأسماء منهما المركب تركيب مزج كبعلبك، ففي مثل: اقرأ الكتاب الذي يفيدك في عملك، وأرشدْ إليه غيرَك ....، لا يصح اقرأ الكتاب الذي – غيرَك – يفيدك في عملك، وأرشد إليه، لوجود فاصل أجنبي بين الموصول وصلته، وهو كلمة: "غير" التي هي من جملة أخرى غير جملة الصلة. ولا يصح اقرأ الكتاب الذي يفيدك – غيرَك – في عملك، وأرشد إليه، لوجود فاصل أجنبي لم يفصل بين الموصول وصلته؛ وإنما تخلل جملة الصلة، وفصل بين أجزائها مع أنه ليس منها ... وهكذا([2]).

فهذا النقد من ابن أبي مريم في محله؛ لأن الموصول مع صلته بمنزلة الكلمة الواحدة فكما لا يجوز الفصل بين أجزاء الكلمة كذلك لا يجوز الفصل بين الموصول وصلته ولا بين أجزاء بأجنبي عنها، أما الفصل بما ليس أجنبيا فجائز([3])، ولا شك أن الفصل بين جزأي الاسم يمتنع مطلقا سواء كان الفاصل أجنبيّا أم غير أجنبي فكيف يصح التشبيه مع مخالفة المشبه للمشبه به.

ويمكن الجواب عن ذلك: بأن تشبيه شيء بشيء لا يلزم أن يكون في جميع ما هو ثابت للمشبه به فقد يكون في بعض الأشياء دون بعض ولا شك أن الفصل بالأجنبي ممتنع في جزأي الاسم فيمتنع في الموصول والصلة أيضا، وأما الفصل بغير الأجنبي فممتنع في جزأي الاسم جائز في الموصول والصلة"([4]).

---

[1]) إعراب القرآن للنحاس ٩١/١.

[2]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٣١، والتذييل والتكميل ٣/ ١٦٤، وتمهيد القواعد٧٧٤/٢، النحو الوافي ٣٧٨/١.

[3]) من الفصل بغير الأجنبي الفصل بالقسم؛ لأنه يؤكد الجملة الموصول بها، كقول النبي صلى الله عليه وسلم "وأبنوهم بمَنٍّ والله ما علمت عليهم من سوء قط". والفصل بجملة الاعتراض كقول الشاعر:

ماذا ولا عَتْبٌ في المقدور رَمْتَ أما ... يَكْفيك بالنُّجُح أم خُسْرٌ وتضليل

ففصل بين (ذا) و (رمت) بلا عتب في المقدور؛ لأن فيه توكيدا وتشديدا لمضمون الجملة الموصول بها.

والجملة الحالية أولى ألا تعدٍ أجنبية كقول الشاعر:

إنّ الذي وهو مَثْر لا يجود حر ... بفاقةٍ تعتريه بعد إثراء

فقوله: وهو مثر، جُملةٌ حاليةٌ العاملُ فيها فعل الصلة وهو يجود، وما عُمّلَ فيه فعل الصلة فهو من الصلة، فلا يكون أجنبيا. ومما لا ينبغي أن يَعُدّ أجنبيا النداء الذي يليه مخاطَبٌ كقول الشاعر:

وأنتَ الذي يا سعد بَوُّتَ بمَشْهَدٍ ... كريم وأثوابِ المكارم والحمد. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢٣١/١، ٢٣٢.

[4] – تمهيد القواعد٧٧٤/٢.

المبحث الثاني: المرفوعات

المسألة الأولى: دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ

من الأوجه التي قيلت في توجيه قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾([1]) في قراءة من شدد نون (إنَّ) وأثبت ألف (هذان) أن تكون {إنَّ} بمعنى نعم، كما قال الشاعر([2]):

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الصَّبَا ... حَ يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا ... كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ

أراد: نعم، فيكون {هَذَانِ} على هذا مبتدأ و {لَسَاحِرَانِ} خبره. وانتقد ابن أبي مريم هذا الوجه مدعيا أن اقتران خبر المبتدأ بلام التوكيد ضعيف. فقال: "ويضعف هذا الوجه من جهة دخول اللام في خبر المبتدأ، وهو إنما جاء في الشعر"([3]). ولا شك أن هذا النقد في محله فلام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ؛ فلا تقول: زيد لمجتهد، وقد جاء من لسان العرب ما ظاهره دخولها فيه ومن ذلك قول الشاعر([4]):

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ... تَرْضَى مِنَ الشَّاةِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسُ الرُّقَيَّاتِ([5]):

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ ... يَنَلِ الْعَلَاءَ وَيُكْرِمِ الْأَخْوَالَا

والنحويون مختلفون في قبوله ورده على مذاهب:

المذهب الأول: ذهب جماعة من النحويين إلى القول بعدم جواز دخول اللام على خبر المبتدأ، وخرجوا ما ظاهره دخولها عليه على أن الأصل في لام الابتداء أنها مستحقة لصدر الكلام، فمجيئها في الخبر نادر، والمعنى في البيت الأول لأم الجليس عجوز، والمعنى في البيت الثاني لأنت خالي. ([6]) وأوَّلوا ما ورد على أنَّ اللام زائدة، حكاه ابن السراج في "كتاب الأصول" قال فيه: قال أبو عثمان: وقرأ سعيد بن

---

[1] – طه آية ٦٢.

[2] – البيتان من مجزوء الكامل لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٦٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢١٣، ٢١٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٣١ (أنن)؛ وبلا نسبة في الكتاب١٥١/٣، و١٦٢/٤، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٥٤؛ وجمهرة اللغة ص ٦١؛ والجنى الداني ص ٣٩٩؛ وجواهر الأدب ص ٣٤٨؛ ورصف المباني ص ١١٩، ١٢٤، ٤٤٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٢، ٥١٦؛ ولسان العرب ٣/ ٩٨ (بيد).

[3] – الموضح ص٨٣٨، ٨٣٩.

[4] – الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٧٠، وشرح المفصل ٣/ ١٣٠، ٨/ ٢٣، وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣، والدرر ١/ ٢٩٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٤، والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٥، ٢/ ٢٥١، وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٥١٠ "شهرب" وجمهرة اللغة ص١١٢١، وتاج العروس ٣/ ١٦٩ "شهرب"، "لوم"، والارتشاف ٢/ ١٤٧، وأوضح المسالك ١/ ٢١٠، وتخليص الشواهد ص٣٥٨، والجنى الداني ١٢٨، ورصف المباني ص٣٣٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨، ٣٨١، ١/ ٢٢٩، ٢/ ٣٠، وشرح المفصل ٧/ ٥٧، ومغني اللبيب ١/ ٢٣٠، ٢٣٣، وهمع الهوامع ١/ ١٤٠.

[5] – البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣، وسر صناعة الإعراب ص٣٧٨، وشرح الأشموني ١/ ١٠٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٣٧، وشرح التسهيل ١/ ٢٥٨، ولسان العرب ١/ ٥١٠ "شهرب"، والمقاصد النحوية ١/ ٥٥٦.

[6] – مجاز القرآن٢٢/٢. وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٣/٣، وشرح الرضي ٢٥٧/١.

جبير: (ألا أنَّهم ليأكلون الطَّعام)] الفرقان/٢٠ [فتح أن، وجعل اللام زائدة، كما زيدت في قوله: أمَّ الحليس لعجوز شهربه ... "([1])

ولم يرتض ابنُ جني بزيادتها، وإنما هي عنده للتوكيد فارقت موضعها للضرورة، وتبعه ابن عصفور في كتاب "الضرائر"([2]) قال في "سر الصناعة": وأما الضرورة التي تدخل لها اللام في غير خبر إن فمن ضرورات الشعر، ولا يقاس عليها، والوجه أن يقال: لأم حليس عجوز شهربه، كما يقال: لزيد قائم، وقال الآخر:

خالي لأنت ومن جرير خاله ... ينل السماء ويكرم الأخوالا

فهذا يحتمل أن يكون أراد: لأنت خالي، فقدَّم الخبر على المبتدأ، وإن كانت فيه اللام ضرورة([3]).

والتقديم والتأخير وإن كان يتصور في البيت لكنه لا يمكن في الآية الكريمة.

وذكر الزجاج أن التقدير لهما ساحران فاللام داخلة على صدر الجملة الصغرى. فتكون اللام داخلة على الابتداء في المعنى. قال: وقد عرضت هذا القول على محمد بن يزيد وعلى إسماعيل بن إسحق فقبلاه وذكرا أنَّه أجود ما سمعاه في هذا"([4]). وضعفه ابنُ جنى بأن المبتدأ إنما يجوز حذفه لو كان أمرا معلوما جليا وإلا كان تكليفا بعلم الغيب للمخاطب، وإذا كان معروفا فقد استغنى بمعرفته عن تأكيده باللام. وأيضا إن الحذف من باب الاختصار والتأكيد من باب الإطناب، فالجمع بينهما محال مع أن ذكر المؤكد وحذف التأكيد أحسن في العقول من العكس. وأيضا امتنع البصريون من جعل النفس في قولك: «زيد ضرب نفسه» تأكيدا للمستكن فدل ذلك على أن تأكيد المنوي غير جائز. وأيضا لو كان ما ذهب إليه أبو إسحاق جائزًا لما عدل عنه النحويون، ولا حملوا الكلام على الاضطرار إذا أجدوا له وجهًا ظاهرًا قويً، وحذف المبتدأ وإن كان سائغًا في مواضع كثيرة، فإنه إذا نقل عن أول الكلام قبح حذفه([5]).

"ولمن تبصر قول الزجاج أن يجيب عن الأول بأن التأكيد إنما هو لنسبة الخبر إلى المبتدأ لا للمبتدأ وحده، ولو سلم فذكر اللام يدل على المبتدأ المنوي وذكر المبتدأ لا يدل على التأكيد فكان حذف المبتدأ أولى. وعن الثاني بأن الكلام قد يكون موجزا من وجه مطنبا من وجه آخر فلا منافاة، وإنما المنافاة إذا كانت الجهتان واحدة. وعن الثالث بأنهم امتنعوا من حمل النفس على التأكيد في المثال المذكور لأنهم رأوا أن إسناد الفعل إلى المظهر أولى من إسناده إلى المضمر، لا لأن تأكيد المنوي ممتنع على أنا بينا أن المؤكد ليس بمحذوف في الآية مطلقا فإن أحد طرفي الكلام مذكور. وعن الرابع بأن ذهول المتقدمين عن هذا الوجه لا يقتضي كونه باطلا فكم ترك الأول للآخر"([6]).

---

[1] – الأصول ١/٢٧٤.

[2] – ضرائر الشعر ص٥٧.

[3] – سر صناعة الإعراب ٢/٥٦، ٥٩.

[4] – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٦٣.

[5] – سر صناعة الإعراب ٢/٥٨. وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٤/١٠.

[6] – تفسير النيسابوري ٤/٥٥٦.

المذهب الثاني: ذهب ابنُ فارس والثعالبي والمرادي إلى القول بجواز دخول اللام في الخبر، وإن كان المرادي قد حكم بندرة دخولها على خبر المبتدأ(١)، ونقل عن الكسائي القولُ بجواز دخول لام التوكيد على خبر المبتدأ(٢). قال ابن فارس: «وتكون في خبر الابتداء نحو أم الحليس لعجوز» (٣) قالوا: ودخلت أيضا على خبر المبتدأ في قول الله تعالى (إن هذان الساحران) في مذهب من جعل (إنَّ) بمعنى (نعم) (٤)

و «هذان» مبتدأ وساحران خبر، والأصل أن تدخل اللام على المبتدأ فيقال: إن لهذان ساحران كما تقول: نعم لهذان ساحران، ونعم لمحمد رسول الله وقوى دخولها في الخبر وجود « إن» في الجملة وإن كانت بمعنى نعم مع تأخر الخبر.(٥)

واللامُ مزيدة للتأكيد، وكان محلها أن تكون في الاسم إلا أنهم أخروها إلى الخبر لوجودِ لفظِ "إن"، و"إن" كانت بمعنى "نَعَمْ". وإذا كانوا قد أخروا لام التأكيد من الاسم إلى الخبر في نحو قوله: أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهرَ بَهْ ... تَرْضَى من اللحْم بَعظْمِ الرَّقَبَهْ

على توهُّمِ "إن" لكثرةِ دخولها على المبتدأ، فلأنْ يُؤخروها مع وجود لفظها أجدرُ. وإلى هذا الوجه ذهب أبو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بن المُثَنَّى، ومحمّدُ بن زيد، وأبو الحسن عليّ بن سليمان الأخفش"(٦). قال البغدادي: " وهذا جيد وله نظائر"(٧).

مما سبق يتضح أن ابن أبي مريم اعتمد في نقده على القول بعدم جواز دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ، وتبين أن في دخول اللام الابتداء على خبر المبتدأ خلافًا بين النحاة، وقد جاء عن العرب ما ظاهره دخولها فيه، والصحيح أنه لا مانع من دخولها عليه، ويشهد له ما سبق من الشواهد التي اجتهد النحاة في صرفها عن دخول اللام فيه، مما لا داعي إليه، وأن دخولها فيه جائز لغرض تقويته وتوكيده، ويحكم بزيادتها، ومن زيادتها مع الخبر قول كُثير(٨):

---

١ – الجنى الداني ص١٢٨.

٢ – ينظر: التذييل والتكميل ١١٩/٥، ١٢٠، وتعليق الفرائد للدماميني ٥٣/٤.

٣ – ينظر: الصاحبي في فقه اللغة ص ٧٤، وفقه اللغة وسر العربية ص: ٢٤٥.

٤ – وصح تقدير، "نعم"، وإن لم يتقدم سؤال يكون نعم، جوابا له، وذلك كقوله تعالى: فهل وجدتكم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم) [الأعراف: (٤٤) فقد تقدم: أجئتنا لتخرجنا من أرضنا إلى قوله: بسحر مثله: ٥٧، ٥٨) فيكون نعم، متصرفا إلى تصديق أنفسهم فيما ادعوه من السحر، وإن بمنزلة: نعم. وقد قال سيبويه: "نعم عدة وتصديق" هذا كلامه.

٥ – ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي٤٦٧/٢، والمحكم والمحيط الأعظم ١٠/ ٤٧٥.

٦ – شرح المفصل لابن يعيش٣٥٧/٢-٣٥٩.

٧ – شرح أبيات المغني٣٤٥/٤، ٣٤٦.

٨ – البيتان من بحر الطويل، وهما مما نسب إلى كُثير عزة نسبة مشكوكا فيها، فقصيدته التائية المشهورة التي مطلعها:

خليليَّ هذا ربع عزّة فاعقلا ... قلوصكما ثمّ ابكيا حيث حلّت

وليس فيها إلا البيت الأول فقط وأبيات أخرى قال محقق الديوان فيها: إنها مما نسبت لكثير، وأما البيت الثاني وهو بيت الشاهد فلم يذكر مطلقا لا في هذه القصيدة ولا في غيرها.

انظر القصيدة في ديوان كثير (ص ٩٥) والبيت الأول (ص ١٠٧).

وشاهده قوله: فهن لأولى بالجنون، حيث زيدت اللام في الخبر. ينظر: تمهيد القواعد٩٤٠/٢ هامش (٢).

أصاب الرّدى من كان يهوى لك الرّدى ... وجن اللواتي قلن عزّة جنّت
فهنّ لأولى بالجنون وبالخنا ... وبالسّيّئات ما حيين وحيّت

المسألة الثانية: تأنيث الفعل المسند إلى ما بعد "إلا" بين الجواز والمنع

إذا أُسند الفعل لما بعد إلا على سبيل التفريغ وجب عند كثير من النحويين تذكير الفعل نحو ما قام إلا هند، ولا يجوز: ما قامت إلا هند، إلا على قلة؛ وذلك لأن الكلام محمول على معناه، ومعناه: ما قام أحد إلا هند، ولما كان هذا هو المعتمد ذكّر لفظُ الفعلِ إرادةً له، وإيذانا به.

وهكذا في كل فاعل ظاهر حقيقي التأنيث منفصلَ عن العامل بـ "إلا" تترك التاء، ويُذَكّر الفعل ولو كان الفاعل مؤنثاً(١). وعلى هذا الأساس اعتمد ابن أبي مريم في نقده فقد قال عند توجيهه للقراءات القرآنية في قوله تعالى:﴿ فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡۚ ﴾ (٢): "{لَا يُرَى} بالياء مضمومة، {مَسَاكِنُهُمْ} بالرفع قرأها عاصم وحمزة ويعقوب. والوجه أن الفعل مبني لما لم يسم فاعله، وهو مسند إلى المساكن، والمساكن جمع مسكن، وإنما لم يؤنث الفعل وإن كان مسندًا إلى جمع؛ لأن الكلام في هذا الباب محمول على المعنى، ومعناه لا يرى شيء إلا مساكنهم، كما قالوا ما قام إلا هند، ولم يقولوا ما قامت إلا هند، لأن المعنى ما قام أحد إلا هند، وإلحاق علامة التأنيث في هذا النحو ضعيف لما ذكرنا".(٣)

وما ضعفه ابن أبي مريم تبعا للجمهور أجازه آخرون. قال الفراء بعد أن ذكر القراءة وما رآه فيها من قبح: "وهو على ذلك جائز".(٤)

وأجاز ابن مالك أن يؤنث فعل الفاعل الواقع بعد " إلا " في استثناء مفرغ. قال: "وبعض النحويين لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل بـ "إلا" إلا في الشعر ...والصحيح جوازها في غير الشعر، ولكن على ضعف"(٥). وقال في موضع آخر: "والأحسن أن لا تلحق التاء، ويجوز أن تلحق."(٦)

وقال المرادي:" والصحيح جوازه في النثر على قلة"(٧).

وقال ابن هشام: " وَالدَّلِيل على جَوَازه فِي النثر قِرَاءَة بَعضهم {إِن كَانَت إِلَّا صَيْحَة وَاحِدَة}(٨) برَفْع {صَيْحَة} وَقِرَاءَة جمَاعَة السّلف {فَأَصْبحُوا لَا يرى إِلَّا} مساكنهم) بِبِنَاء الْفِعْل لما لم يسم فَاعله وبجعل حرف المضارعة التَّاء الْمُثَنَّاة من فَوق وَزعم الْأَخْفَش أَن التَّأْنِيث لَا يجوز الا فِي الشّعْر وَهُوَ محجوج

البيت في شرح التسهيل (١/ ٢٩٩) والتذييل والتكميل (٣/ ٣٤١) وليس في معجم الشواهد. تمهيد القواعد٢/٩٤٠.

١ – ينظر: شرح المفصل ٨٦/٢ –٨٧، واللباب في علل البناء والإعراب١٨٧/١، والإيضاح في علوم البلاغة ٣ / ٤٢، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٧ ، وشرح شذور الذهب ١ / ٢١٤، وأوضح المسالك ٢/ ٩٥.

٢ – الأحقاف آية ٢٥.

٣ – الموضح ص١١٧٨، ١١٧٩.

٤ –معاني القرآن٥٥/٣.

٥ – شرح التسهيل١١٤/٢.

٦ – شرح الكافية الشافية٥٩٧/٢.

٧ – توضيح المقاصد٥٨٩/٢.

٨ جزء من الآية ٢٩، ٥٣ من سورة يس. وهي قراءة أبي جعفر، وشيبة، والأعرج. ينظر: المحتسب٢٠٦/٢، والنشر٢٥٣/٢.

بِمَا ذكرنَا"([1]).

فإن كان الفصلُ بـــ إلّا فترك علامة التأنيث أحسنُ من إثباتها، وهو عند العرب مفضّـل، والإثبـاتُ مفضول. فقولك: ما قام إلا هندٌ، وما خَرج إلا دعدٌ أفضل من قولك: ما قامت إلا هندٌ، وما خرجت إلا زينب. فالوجهان –على الجملة– جائزان، وإن كان أحدهما أرجح من الآخر. ووجه رجحان الحذف أن النَفْي بما وإلا يقتضي العمومَ والتذكير، فكأنَّه في المعنى: ما قام أحدٌ إلّا هندٌ، وما خرج إنسان إلّا وعدٌ؛ فإذا كان المعنى على التذكير كان إسقاطُ التاء أولى، وإن كان اللفظ يقتضي غير ذلك. ووجهُ الإثبـاتِ القصدُ إلى إسناد الفعل إلى المؤنث، اعتبار اللفظ، ومما جاء على غير الأولى قولُ ذي الرُمَّة([2]):

طوى النَّحْزُ والأجْرازُ ما في غُروضها ... فما بَقِيَتْ إلَّا الصُّدورُ الجَراشِعُ

ومما جاء منه في المضارع قراءة من قرأ: {لا تُرَى إلا مَسَاكِنُهمُ}، وهي قـراءة الحسـن، وعاصـم الجحدري، وجماعة من التابِعين([3]). وما تقدّم من الأمثلة إنما هو في المجازي التأنيث، وهو مع الحقيقي التأنيث هنا كالسواء([4])، ومن ذلك قول الشاعر([5]):

ما بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمّ في حَرْبنا إلا بَنَاتُ العَمّ

مما سبق يتضح أن تأنيث فعل الفاعل المؤنث الواقع بعد "إلا" ليس ضعيفا كما ادعى ابن أبي مريم في نقده بل هو جائز في الشعر وسعة الكلام لورود شواهد فصحية على جوازه لكنهـا قليلـة، وإذا كـان التأنيث جائزا مع الفصل بغير "إلا" فما المانع من جوازه مع الفصل بـ"إلا"، وإذا كان التـذكير حمـلا على المعنى فإن التأنيث حمل على اللفظ فكل منهما له ما يرجحه.

المسألة الثالثة: نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجود المفعول

إذا حذف الفاعل ينوب عنه في رفعه، وعمديته، ووجوب التأخير عن فعله، واستحقاق للاتصـال بـه، وتأنيث الفعل لتأنيثه، واحد من أربعة أشياء:

"الأول: "المفعول به" لأنه كالفاعل في كون الفعل حديثًا عنه وفي جواز إضافة المصدر إليه، ولا فـرق في الفعل بين الصحيح كـ: ضُرِب زيد، والمعتل العين أو اللام "نحو: {وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْـأَمْرُ} [هود: ٤٤].

"الثاني: المجرور" كما عبر عنه البصريون سواء أكان الفعل لازما للبناء للمفعول أم لا. فالأول "نحو:

---

[1] – شرح شذور الذهب ص٢٢٦، ٢٢٧.

[2] – البيت من البحر الطويل في ديوانه ص ١٢٩٦, وتخليص الشواهد ص ٤٨٢, وتذكرة النحاة ص ١١٣؛ والمحتسب ٢/ ٢٠٧؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٧٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ١٧٢.

اللغة: النحز: الضرب والسوق الشديد. الأجراز: ج الجرز، وهي الأرض القاحلة. الغروض: جمع الغرض، وهو الحبل، أو حزام السرج. الجراشع: جمع الجرشع، وهو المنتفخ الجنبين.

المعنى: يصف الشاعر ناقته التي أصيبت بالهزال من شدّة الضرب والسير بها في أرض قاحلة لا نبات فيها.

[3] – ينظر: السبعة ٥٩٨ ومعاني القراءات "٣٨٢/٢، وحجة القراءات ص٦٦٦، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٣٧٣ ، والمحتسب ٢/ ٢٦٥ – ٢٦٧، والتصريح ١/ ٢٧٩.

[4] – المقاصد الشافية٢/٥٧٥، ٥٧٦.

[5] – الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك١١٤/٢، ١١٥، والتصريح: ١/ ٢٧٩، والأشموني: "٣١٦/ ١/ ١٧٤"، والعيني: ٢/ ٤٧١، والهمع: ٢/ ٢٧١، والدرر: ٢/ ٢٢٦، والشذور: "٨٠/ ٢٣١".

{وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ} " [الأعراف: ١٤٩] "و" الثاني نحو: "قولك، سير بزيد"؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل.

"الثالث": "مصدر" متصرف "مختص" بصفة أو غيرها "نحو: {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً} " [الحاقة: ١٣] ، فـ"نفخة" نائب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعا، ومختص لكونه موصوفا بـ"واحدة".

"الرابع" مما ينوب عن الفاعل "ظرف" زماني أو مكاني "متصرف مختص" فالزماني "نحو: صيم رمضان، و" المكان نحو: "جلس أمام الأمير "(١).

وإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة أو أحدها مع المفعول به فإن ابن أبي مريم يرى أنه يتعين إقامة المفعول به ولا يجوز إقامة غيره مع وجوده إلا في الشعر فقال عند توجيهه للقراءات القرآنية الواردة في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾(٢): "{نجِي المُؤْمِنِينَ} بنون واحدة، مشددة الجيم: قرأها ابن عامر وعاصم- ياش-: والوجه أن الأصل، ننجي، بنونين، لكن النون الثانية أخفيت مع الجيم لأن النون تخفى مع حروف الفم، وتبيينها معها لحن، فلما كانت هذه النون مخفاة في الجيم ظنها السامع جيمًا مدغمة مع الجيم، وجعل الكلمة فعلاً ماضيًا على فعّل بتشديد العين مبنيًا لما لم يسم فاعله، ولو كان كذلك لكان مفتوح الآخر، ولكان المؤمنون رفعًا، فإسكان الياء، وانتصاب المؤمنين يدلان على أن الكلمة فعل مستقبلٍ وأن المؤمنين نصبٌ به، والمعنى ننجي نحن المؤمنين. **ولا يحسن أن يحمل على أن يكون الفعل مسنداً إلى المصدر**، ويكون التقدير نجي النجاء المؤمنين، على أن يكون نجِّي فعلاً ماضيًا لما لم يسم فاعله وأسند إلى مصدره، وهو النجاء، ثم نصب المؤمنين؛ لأن ذلك إنما يجوز في ضرورة الشعر"(٣).

وما ذهب إليه ابن أبي مريم هو مذهب جمهور البصريين فلا يجيزون نيابة غير المفعول به مع وجوده؛ لأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا، فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره؛ لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب.

قال ابن يعيش: " الفعل المتعدّي إنما جيء به للحديث عن الفاعل والمفعول، فهو حديث عن الفاعل بان الفعل صدر عنه، وعن المفعول بأن الفعل وقع به، إلّا أنه حديثٌ عن الفاعل على سبيل اللزوم وعدمِ الاستغناء عنه، وعنِ المفعول على سبيل الفضلة. فإذا أُريد الاقتصار على الفاعل منه، حُذف المفعول، لأنه فضلةٍ، فلم يُحْتَج إلى إقامة شيء مقامه. ومتى أُريد الاقتصار على المفعول، حذف الفاعل، وبقي الفعل حديثًا عن المفعول به لا غير، فوجب تغييرُه وإقامته مقام الفاعل، لئلا يخلو الفعل من لفظِ فاعل، فلكَوْن الفعل حديثًا عن المفعول به في الأصل متى ظُفر به، وكان موجودًا في الكلام؛ لم يقم مقام الفاعل سواه ممّا يجوز أنِ يقوم مقام الفاعل عند عدمه من نحو المصدر والظرف من الزمان والمكان, لأنّ الفعل صيغ له، وما تقيمه مقام الفاعل غيرَه، فإنما ذلك على جَعْله مفعولًا به على السعة...فإذا بنيت الفعل لما لم يسمّ فاعله، لم يقم مقام الفاعل إلّا المفعول الصحيح. فتقول: "بُلغ بعطائك خمسُ مائة" برفع "خمس مائة" لا غير. ولوِ عكست، وأقمت الجارّ والمجرور مقام الفاعل، ونصبت المفعول الصحيح، فقلت: "دُفع إلى زيد المال" بنصب "المال" وإقامة الجارّ والمجرور مقام الفاعل، لم يجز، وكنت قد

---

١ - ينظر: المقاصد الشافية٣/٤٢-٤٤، والتصريح ١/٢٨٦-٢٨٨.

٢ - الأنبياء آية ٨٨.

٣ - الموضح ص٨٦٦.

خرجت عن كلام العرب. والغرضُ بالنحو أن ينحو المتكلّمُ به كلامَ العرب"([1]).
وأجاز الأخفش، وأبو عبيد، والكوفيون إقامة غير المفعول به مع وجوده([2])، قال الأخفش: "ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيدًا، أو ضُرِبَ اليومان زيدًا، وضرب مكانك زيدًا، ووضع موضعك المتاع، وأعطي إعطاءٌ حسنٌ أخاك درهمًا مضروبًا عنده زيدًا". والكوفيون يجيزون أن ينوب غير المفعول به مع وجوده مطلقًا أي: من غير شرط سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه.
"كقراءة أبي جعفر([3]):{لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} [الجاثية: ١٤]، فبنى "يُجْزَى" للمفعول وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجودَ المفعول به وهو "قومًا" مقدمًا على النائب. والثاني كضُرِب في الدار زيدًا، وشرط الأخفش في جواز إقامة المصدر، وظرف الزمان مع وجود المفعول به، أنْ يتقدما على المفعول به؛ فإن تأخرا لم يجز، فتقول: ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيدًا، وضُرِب يومُ الجمعة زيدًا([4]).
ومن ذلك قول الشاعر([5]):
"لم يُعن بالعلياء إلا سيدًا" ... ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى
فـ"يُعن" مضارع مبني للمفعول من "عني بكذا"، و"بالعلياء" نائب: الفاعل، "وسيدا" مفعول به مؤخر.
وقول الآخر([6]): **وإنما يرضي المنيب ربه ... "ما دام معنيا بذكر قلبه"**
فـ"معنيا" اسم مفعول من "عني بحاجتك"، أصله معنوي، كمضروب، أعل بقلب الواو ياء وإدغامها في الياء وقلب الضمة كسرة، ونائب فاعله هو المجرور بالباء وهو "ذكر" مع وجود المفعول به مؤخرًا وهو "قلبه"، وذكره ابن برهان([7]) عن الأخفش، وفي النهاية ما يخالف هذا قال: "زعم أبو الحسن أنه يجوز: ضُرِب أخاك الضربُ الشديدُ، وقال لو قلت: ضُرِبَ الضربُ الشديدُ أخاك لم يجز"([8]).
وقال النحاس: "منع النحويون: ضُرِبَ زيدًا سوطٌ، وحكى المهاباذي: الاتفاق على ذلك، وذكر المهاباذي: الاتفاق على منع «حُمِلَ زيدًا فرسخٌ» والذي يقتضيه مذهب الأخفش، والكوفيين جوازه"([9]).
وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بأنهما ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة([10]).
قال ابن هشام: " ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في الآية ضميرًا مستترًا في الفعل عائدا على "الغفران" المفهوم من قوله "يغفروا" أي: ليجزي الغفران قومًا، وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني، وذلك جائز"([11]).

---

[1] – شرح المفصل ٤/٣١٣- ٣١٥.
[2] – ينظر: الكتاب ١/ ٢٢٣، والخصائص ١/ ٣٩٧، وشرح ابن الناظم ص ١٧٠، ١٧١، وشرح الكافية للرضي ١/٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٢٩،١٢٨، والنهاية لابن الخباز ٣/٦٥١، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٩.
[3] – وقرأ بها أيضا عاصم وشيبة. ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٣٩٠٠، وإعراب القرآن للنحاس: "٣/ ١٢٨، والنشر: ٢/ ٣٧٢".
[4] – ارتشاف الضرب ٣/١٣٣٧، ١٣٣٨.
[5] – الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٣؛ والدرر ٢/ ٢٩٢؛ وشرح التصريح ١/ ٢٩١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٢١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٤٩٧؛ وشرح ابن عقيل ١/ ٢٥٩؛ وهمع الهوامع ٥/ ١٦٢.
[6] – الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٤٩، وشرح ابن الناظم ص ١٧٠، وشرح التسهيل ٢/ ١٢٨، وشرح الأشموني ١/ ١٨٤، وشرح قطر الندى ص١٨٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦١٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٥١٩
[7] – شرح اللمع لابن برهان ص٤٦، ٤٧.
[8] – النهاية لابن الخباز ٣/٦٥١.
[9] – ارتشاف الضرب ٣/١٣٣٧، ١٣٣٨.
[10] – التصريح ١/٤٢٢-٤٣٠.
[11] – شرح قطر الندى ص١٩٠.

وذهب بعض النحاة إلى أن الأحق بالنيابة ما كان أهم في الكلام، مفعولا أو غيره، فمثلا إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير، أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به (١). وهو ما نراه الصواب فإن المعنى هو الحاكم في مثل ذلك، وبناء على ذلك ينبغي أن يقدم نائب الفاعل على غيره كما يرى الأخفش.

المسألة الرابعة: اللغات الواردة في سين الفعل "عسى"

"عَسى" فعل مُطلقًا على الراجح(٢)، وَمَعْنَاهُ الترجي فِي المحبوب والإشفاق فِي الْمَكْرُوه(٣) وَقد اجْتمعَا فِي قَوْله تَعَالَى:﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ﴾(٤). وفي سينها لغتان حكاهما ابن أبي مريم عند توجيهه للقراءات القرآنية في قوله تَعَالَى:﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْ﴾(٥): "{هَلْ عَسَيْتُمْ} بكسر السين، قرأها نافع وحده، وكذلك في سورة القتال. ووجه ذلك أن العرب تقول: هو عس بذاك، مثل شج وحر، فكما أن قولك: شج من شجيت، فكذلك عس من عسيت، ثم إنّ فعَلت وفعِلت يجيئان لغتين لمعنى واحد مثل: نقمت ونقِمت وورَى الزند ووريَ، فكذلك عسَيت وعسِيت. وقرأ الباقون {عَسَيْتُمْ} بفتح السين. وهي المختارة؛ لأن اللغة الفصيحة المشهورة وهي {عَسَيْت} بالفتح، وعسيت بالكسر لغة رديئة يكرهها الفصحاء، وإن كانت لغة لبعض العرب"(٦). فقد ذكر أن في سينها لغتين: فتح السين وكسرها، حكم على لغة الكسر بالرداءة ومخالفة الفصاحة على الرغم من أنها قراءة سبعية، وقد نقل في توجيهِ الكسر كلام أبي علي الفارسي دون أن يصرح بذلك، وسبقه بهذا الحكم على لغة الكسر ابنُ دَرَسْتُويه حيث قال: "إن الكسر لغة رديّةٌ شاذة"(٧). وقال أبو جعفر النحاس: "حكى يعقوب بن السّكيت وغيره أنّ «عسِيت» لغة ولكنها لغة رديئة فإذا قال عسى الله ثم قال: فهل عسيتم استعمل اللغتين جميعا إلّا أنه ينبغي له أن يقرأ بأفصح اللغتين وهي فتح السين"(٨).

يجوز كسر سين: "عسى" في لغة من قال: هو عس بكذا، مثل: شج، من شجِي، "خلافًا لأبي عبيدة"(٩) الذي منع الكسر، حيث قال: "الْقِرَاءَة عندنَا هِيَ الْفَتْح لأَنَّهَا أعرف اللغتين ولَو كَانَ عسِيتم لقرئت عسِي رَبنَا وَمَا اخْتلفُوا فِي هَذَا الْحَرْف"(١٠)، وليس ذلكَ" الجواز مطلقًا"، سواء أسندته إلى ظاهر أو مضمر، "خلافًا للفارسي" في إجازته الكسر مطلقا، فيجيز: "عسِي زيدٌ، بكسر السين، كرضي زيد، "بل يتقيد بأن يسند إلى" ضمير يسكن معه آخر الفعل. فإذا أسندت «عسى» إلى ضمير مرفوع لمتكلم، أو

---

١ – ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٦٨، وحاشية الخضري ١/ ١٧١، ومعاني النحو٨١/٢.

٢ – هذا مذهب الجمهور، وذهب ابْنَ السراج وثعلبً إلى إنها حرف مَطلقًا، وذهب سيبويه فيما حَّكَاهَ عَنَّهَ السيرافي اَلى أنها حرف حّين يتَّصل بها الضمير الْمَنْصُوب كَقَوْله:(يًا أبتا علك أو عساكا) فلو أنّ عسى فعل لم يصحٌ عطفها على لعلّ، لأنّها حرف. ينظر: ارتشاف الضرب ص ١٢٣٣، ومغني اللبيب٢٠١/١، والكناش في فني النحو والصرف٢٥٥/١.

٣ – مغني اللبيب ٢٠١/١.

٤) البقرة آية٢١٦.

٥) البقرة آية ٢٤٦.

٦) الموضح ص٣٣٥.

٧) المقاصد الشافية٣٠٣/٢ .

٨) إعراب القرآن ١٢١/١، ١٢٢.

٩) شرح التسهيل ٣٩٦/١، وأوضح المسالك٣١١/١.

١٠) حجة القراءات لأبي زرعة ص:١٣٩.

حاضر، أو نون إناث، جاز فتح السين وكسرها، والفتح أشهر، والكسر لغة أهل الحجاز، وقال المازني: إذا كان فاعلها غير ضمير متكلم، أو مخاطب لم يكن إلا فعِل بفتح العين"(١)

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: "الْأَكْثَرُ فَتْحُ السِّينِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَوَجْهُ الْكَسْرِ قَوْلُ الْعَرَبِ: هُوَ عَسِ بِذَلِكَ، مِثْلُ: حر، وشج، فَإِنْ أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى ظَاهِرٍ فَقِيَاسُ عَسِيتُمْ، أَنْ يُقَالَ: عَسِيَ زَيْدٌ، مِثْلُ: رَضِيَ، فَإِنْ قِيلَ: فَهُوَ الْقِيَاسُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ فَسَائِغٌ أَنْ تَأْخُذَ بِاللُّغَتَيْنِ وَتَسْتَعْمِلَ إِحْدَاهُمَا فِي مَوْضِعِ الْأُخْرَى، كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ بِغَيْرِهِ"(٢).

قَالَ أبو حيان: "وَالْمَحْفُوظُ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُ لَا تُكْسَرُ السِّينُ إِلَّا مَعَ تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَنُونِ الإِنَاث، نحو: عسيت، وَعَسِينَ، وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ لَا الْوُجُوبِ، وَيُفْتَحُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ، وَلَا يُسَوَّغُ الْكَسْرُ نَحْوَ: عَسَى زَيْدٌ وَالزَّيْدَانِ عَسَيَا، وَالزَّيْدُونَ عَسَوْا، وَالهندان عسيا، وعساك، وعساني، وَعَسَاهُ. وَقَالَهُ أَبُو بَكْرٍ الْأَدْفُوِيُّ وَغَيْرُهُ: إِنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ يَكْسِرُونَ السِّينَ مِنْ عَسَى مَعَ الْمُضْمَرِ خَاصَّةً، وَإِذَا قِيلَ: عَسَى زَيْدٌ فَلَيْسَ إِلَّا الْفَتْحُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ الْمُضْمَرُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: لَوْ كَانَ عَسَيْتُمْ بِكَسْرِ السين لقرىء: (عَسِيَ رَبُّكُمْ) وَهَذَا جَهْلٌ مِنْ أَبِي عُبَيْدٍ بِهَذِهِ اللُّغَةِ"(٣).

وحكى ابنُ الأعرابي: "عسى، وفي الترشيح: في عسى لغتان: عسى بفتح العين مثل: مضى وعسِي بكسرها مثل «رضِى»؛ فإن أضمرت فيه وثنيت، وجمعت، فعلى هاتين اللغتين: زيد عسى، وعسيا، وعسَوا، وعست، وعسَيت، وعستَا، وعسَين هذا في لغة من فتح، وعسِي وعسِيا، وعسوا، وعسيت، وعسيتا، وعسين، وإذا خاطبت فيمن فتح لقد عسيت، وعسيتما، وعسيتم، وعسيت، وعسيتن، وفيمن كسر لقد عسيت، وعسيتما، وعسيتم، ولقد عسيت، وعسيتما، وعسيتن"(٤).

يتضح مما سبق أنّ سببَ الاختيار لفتح السين وجهان: كونه اللغة الفاشية، بخلاف الكسر. وكونُه جارٍ على القياس لعدم اختلافه مع الظاهر والمضمر، بخلاف الكسر فإنه يختلف الأمرُ فيه، فيكون موجودًا مع المضمر، وليس كل مُضْمِر، ومعدوما إلى الرجوع إلى الفتح مع الظاهر. فهي لغة مضطربةٌ في القياس. لكنها على كل لغةٌ جائزةٌ و سائغةٌ فهي لغةٌ مقبولةٌ و إن كانت قلية فلا يليق بها الحكم عليها بالشذوذ و الرداءة كما فعل ابن أبي مريم و غيره فلها وجهها فاختيارهُ الفتحِ للسماع والقياس معًا.

---

١) ينظر البحر المحيط ٢/٥٧٠، ٥٧١، والتصريح ١/ ١٩١.

٢) الحجة ٢/ ٣٥٠.

٣) البحر المحيط ٢/٥٧١.

٤) ينظر: الكتاب ٣/١٥٨، وارتشاف الضرب ص١٢٣٢، ١٢٣٣.

المبحث الثالث: المنصوبات

المسألة الأولى: التنازع في العمل

التنازع في اللغة: التجاذب .

وفي الاصطلاح: "تقدم عاملين مذكورين أو أكثر على معمول واحد أو أكثر , بحيث يكون كلٌّ من العاملين أو العوامل المتقدمة طالباً لهذا المعمول" (١)

فإذا ذكرت فعلين أو نحوهما من الأسماء العاملة ووجهتهما إلى مفعول واحد نحو : ضربني وضربت زيداً , فإن كل واحد من الفعلين موجه إلى " زيد " من جهة المعنى؛ إذ كان فاعلاً للأول ومفعولا للثاني , ولم يجز أن يعملا جميعاً فيه؛ لأن الاسم الواحد لا يكون مرفوعاً ومنصوباً في آنٍ واحد , على أن الفراء قد ذهب إلى أنك إذا قلت: قام وقعد زيدٌ فكلا الفعلين عامل في " زيد " . وهو ضعيف؛ لأن من الجائز تغيير أحد العاملين بغيره من النواصب , وحينئذ يؤدي إلى أن يكون الاسم الواحد مرفوعاً ومنصوباً في حال واحدة وذلك فاسد , وإذا لم يعملا معا فيه وجب أن يعمل أحدها فيه وتقدر للآخر معمولاً يدل عليه المذكور(٢)

واتفق النحاة على جواز إعمال أي العاملين شئت، ثم اختلفوا في المختار منهما والذي مال إليه ابن أبي مريم في نقده إعمال الثاني، منتقدا الرأي القائل بإعمال الأول فقال عند توجيهه للقراءات القرآنية في قوله تعالى:﴿ قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾(٣): " {قَالَ ائْتُونِي} موصولة الألف: قرأها حمزة وحده. والوجه أن المعنى جيئوني بقطر أفرغه عليه، فهو على تقدير الجار، والعمل إنما هو للفعل الثاني وهو أُفْرِغْ، وقوله {قِطْرًا} منصوب به. وقرأ الباقون {آتُونِي} بقطع الألف ممدودة، إلا- ياش- عن عاصم فإنه روى بقصر الألف موصولة كحمزة، وقد اختلف عنه. والوجه في {آتُونِي} بالقطع والمد على ما قدمناه من أنه من الإيتاء، وهو ينصرف إلى معنى المناولة لا العطية، أي ناولوني قطرا أفرغه عليه، والعمل أيضًا للفعل الثاني وهو {أُفْرِغْ} كما سبق، وهو اختيار سيبويه"(٤).

فهو يرى أن إعمال الثاني أولى وإذا كان هناك ثالث ورابع يختار الأقرب فالأقرب رعاية للقرب. والبعد عن لزوم الفصل بين العامل والمعمول، والعطف قبل تمام المعطوف عليه.

وممن ذهب إلى هذا القول سيبويه، والمبرد، والزمخشري، وابن يعيش، وابن عصفور، وأبو حيان، والسمين الحلبي، وصححه ابن مالك، وابن هشام.

قال سيبويه: "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به , وما كان نحو ذلك , وهو قولك : ضربت وضربني زيد وضربني وضربت زيداً تحمل الاسم على الفعل

---

١ -ينظر شرح شذور الذهب ص : ٣٦٦ , ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ص : ٢٢٠

(٢) شرح المفصل ١ / ٧٧ .

٣ - الكهف آية ٩٦.

٤ - الموضح ص٨٠٣.

الذي يليه , فالعامل في اللفظ أحد الفعلين , وأما في المعني فقد يعلم أن الأول قد وقع" (١) . "إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع , وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنىً ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد" (٢) .

وقال المبرد : "هذا باب من إعمال الأول والثاني , وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر , وذلك قولك : ضربت وضربني زيد , ومررت ومربي عبد الله وجلست وجلس إليَّ أخواك , وقمت وقام إليَّ قومك , فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ ... وإنما اختاروا إعمال الآخر لأنه أقرب من الأول , ألا ترى أن الوجه أن تقول : خشنت بصدرك وصدْرِ زيد ، فتعمل الباء لأنها أقرب" (٣) .

وقال الزمخشري وأبو حيان في قوله تعالى ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ : " قطرا " منصوب بأفرغ وتقديره آتوني قطرا أفرغ عليه قطرا فحذف الأول لدلالة الثاني عليه" (٤) .

وقال ابن عصفور: "وقد يعرض في بعض هذه العوامل أن يجتمع منها عاملان فصاعدا ، ويتأخر عنهما معمول فصاعدا، وكل منهما يطلبه من جهة المعنى، والاختيار في جميع ذلك إعمال الثاني , ويجوز إعمال الأول" (٥) . وقال السمين الحلبي في قوله تعالى: ﴿ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾ (٦) "قوله : شيئاً يجوز فيه التنازع وذلك أنه تقدمه عاملان " يعلم " و " عَلِم " فعلى رأي البصريين وهو المختار يكون منصوبا بـ " علم " وعلى رأي الكوفيين يكون منصوبا بـ " يعلم " وهو مردود , إذ لو كان كذلك لأضمر في الثاني فكان يقال : لكي لا يعلم بعد علم إياه شيئاً" (٧) . وقال ابن يعيش : "والصحيح مذهب سيبويه , لأن الإضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير ... وعلى هذا يعمل الأقرب أبدا وذلك مقتضى القياس فتقول : ضربت وضربني قومك , أعملت الثاني , ولذلك رفعت القوم ووحدت الفعل لخلوه من الضمير وبه ورد الكتاب العزيز" (٨) . وقال ابن مالك : "ومذهب البصريين ترجيح إعمال الثاني على الأول , ومذهب الكوفيين العكس , وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح , لأن إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول , وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل ... ومما يدل على رجحان إعمال الثاني أنه مخلص من ثلاثة أشياء منفرة يستلزمها إعمال الأول:أحدهما : كثرة الضمير كما في مسألة " صليت ورحمتهم وباركت عليهم " الثاني : توالي حروف الجر نحو : نبئت كما نبئت عنه عن زيد بخير .

---

(١) يعني وقوع الفعل على المفعول من جهة المعنى .
(٢) الكتاب ١ / ٧٣ .
(٣) المقتضب ٤ / ٧٢ , ٧٣ .
(٤) ينظر الكشاف ٢ / ٧١٩ , والبحر المحيط ٦ / ١٥٥ .
(٥) المقرب ومعه مثل القرب ص : ٣٢٩ .
(٦) آية ٧٠ من سورة النحل .
(٧) الدر المصون ٤ / ٣٤٦ .
(٨) شرح المفصل ١ / ٧٧ ، ٧٨ .

الثالث : الفصل بين الفعل العامل والمعمول , والعطف على العامل قبل ذكر معموله .
ومما يدل على رجحان الثاني : أنه موافق لما تؤثره العرب من التعليق بالأقرب والحمل عليه , وإن لزم من ذلك تفضيل زائد على غير زائد نحو خشنت بصدره وصدر زيد ، ففضلوا جر المعطوف حملا على عمل الباء لقربها وإن كانت زائدة , على نصبه حملا على " خشنت " لبعده وإن لم يكن زائدا .
ومما يدل على رجحان إعمال الثاني , أن فيه تخلصا من الإخلال بحق ذي حق , وذلك أن لكل واحد من العاملين قسطا من عناية المتكلم , فإذا قدم أحدهما وأعمل الآخر عدل بينهما , لأن التقديم اعتناء , والإعمال اعتناء , وإذا أعمل المتقدم لم يبق للمؤخر قسط من العناية , فكان المخلص من ذلك رجحاً" (١) .

وقال ابن هشام : "واختار البصريون إعمال المتأخر لمجاورته المعمول , وهو الصواب في القياس والأكثر في السماع" (٢) .
فإذا أعلمت الفعل الثاني على ما هو اختيار البصريين , فالفعل الأول إما أن يطلب المتنازع للفاعلية أو للمفعولية , فإن كان الأول نحو : ضربني وأكرمت زيدا , فالبصريون يضمرون في الأول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث , فتقول : ضربني , وأكرمت زيدا وضرباني وأكرمت الزيدين .... الخ .
والكسائي يحذف الفاعل من الفعل الأول حذرا من الإضمار قبل الذكر ، وخُطِّئ حتى قيل إنه كالهارب من المطر إلى الغيث؛ وذلك لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر , وأن العرب تضمر ولا تحذف فتقول : أكرماني وضرباني الزيدان ولا تقول أكرمني .
وإذا أعملت الثاني وطلب الأول المتنازع للمفعولية , فالواجب حذف المفعول ، وافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل , لأن الحذف هناك أيضاً كان الوجه , للزوم الإضمار قبل الذكر , إلا أنه تعذر لأن الفاعل لا يحذف , وفي المفعول هذا المانع مرتفع , لأنه فضلة يحذف في السعة ، فكيف مع مثل هذا المحوج ، أي الإضمار قبل الذكر ؟ (٣) .
ويرى كثير من النحاة أن إعمال الأول أولى لتقدمه , وهو قول الفراء والكوفيين ، واختاره العصام .
قال الفراء في قوله تعالى : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ (٤) : وقرأ حمزة والأعمش (قال أتوني) مقصورة فنصبا القطر بها وجعلاها من جيئوني ، و" أتوني " ، " أعطوني إذا طولت الألف كان جيدا ﴿ آتِنَا غَدَاءنَا ﴾ (٥) ، آتوني قطراً أفرغ عليه , وإذا لم تطول الألف أدخلت الباء في المنصوب فقلت : ائتنا بغدائنا " (٦) .

---

(١) شرح التسهيل ٢ / ٩٦ – ٩٨ .
(٢) شرح شذور الذهب ص : ٣٦٨ .
(٣) ينظر شرح الرضي ١ / ١٨٣ ، ١٨٤ ، وشرح العصام ص : ٥٦ .
(٤) سورة الكهف آية : ٩٦ .
(٥) سورة الكهف : ٦٢ .
(٦) معاني الفراء ٢ / ١٦٠ .

وقال العصام : إعمال الأول لسبق طلبه , وخلوه عن الإضمار قبل الذكر ، وحذف الفاعل , وعن التزام حذف المفعول أو التكرار .... والترجيح للأول بحسب الاستعمال فهو أحق بالاختيار وبالتقـديم فـي الاعتبار (١) .

والدليل على أن إعمال العامل الأول هو المختار , النقل والقياس :

أما النقل : فقد جاء ذلك عن العرب كثيرا . قال امرؤا القيس (٢) :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ .:. كفاني ولم أطلب قليلٌ من المالِ

فأعمل الفعل الأول " كفاني " ولو أعمل الثاني " أطلب " لنصب " قليلاَ " وذلك لم يروه أحد والشـاعر فصيح , وقد أعمل الأول بلا ضرورة , إذا لو أعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ، ولا غيره , وأيضاً لو أعمل الثاني لم يلزمه محذور , إذ كان الفاعل حينئذ يكون مضمراً في " كفاني " فاختار إعمال الأول مع أنه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق , هو حذف المفعول من الثاني , وفيه دليل على أن إعمال الأول مختار عند الفصحاء , إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الأمر , دون الأمر الآخر إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر , فلولا إعمال الأول راجحاً لما اختاره (٣) , وقال رجل من بني أسد (٤) :

فرد على الفؤادِ هوىً عميدا .:. وسُوئِلَ لو يُبينُ لنا السؤالا

وقَدْ نَغْنَى بها ونرى عُصورا .:. بها يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالا

فأعمل الأول : ولذلك نصب , " الخرد الخدالا " ولو أعمل الفعل الثاني لقال " تقتادنا الخردُ الخـدالُ " بالرفع . وقال الآخر (٥) :

ولَمَاَ أن تَحمَّلَ آلُ ليلى .:. سمعتُ ببيتهم نَعَبَ الغرابَا

فأعمل الأول , ولذلك نصب الغراب , ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع .

---

(١) شرح الكافية للعصام ص : ٥٦ .

(٢) البيت من الطويل وهو في ديوانه ص : ٣٩ , والإنصاف ١ / ٨٤ , وخزانة الأدب ١ / ٣٢٧ ، ٤٦٢ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٤٢ , ٢ / ٦٤٢ ، وشرح قطر الندى ص : ١٩٩ ، والكتاب ١ / ٧٩ ، وهمع الهوامع ٢ / ١١٠ , وبلا نسبة في شرح الأشموني مع الصبان ٢ / ١٤٤ , وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٨٠ , ومغني اللبيب ١ / ٢٥٦ ، والمقتضب ٤ / ٧٦ . والشاهد قوله : كفاني ولم أطلب قليل : حيث جاء قوله " قليل " فاعلا لـ كفاني. وهذا دليل على أن إعمال الفعل الأول أولى من إعمال الثاني .

(٣) ينظر شرح الرضي ١ / ١٨٧ , وشرح الكافية للعصام ص : ٥٨ .

(٤) البيتان من الوافر وهما من كلام المرار الأسدي في الكتاب ١ / ٧٨ , ولرجل من بني أسد في الإنصاف ١ / ٨٨ ، ٩٤ , وبلا نسبة في المقتضب ٤ / ٧٦ , ٧٧ .

اللغة : العميد : الشديد البالغ " نغنى " : نبقى ، من غنى بالمكان : أقام فيه , العصور : الدهور نصبه على الظرف , يقتدننا : يملن بنا إلى الصبا , والخرد : جمع خريدة وهي الخفرة الحيية أي المرأة الحيية ، والخدال : جمع خَدله وهي الغليظةُ الساق الناعمة , وصف داراً ألم بها ، فذكرته بما كان قد سلا عنه من الهوى والشبابَ .

والشاهد : تنازع الفعلين " نرى ويقتدننا معمولاً هو الخرد الخّدالا " وأعمل الفعل الأول ولذلك نصب ولو أعمل الثاني لرفع .

(٥) البيت من الوافر بلا نسبة في الإنصاف ١ / ٨٦ .

اللغة : تحمِلَ : وضع متاعه فوق دوابه ينوي الرحيل . البين : البعد والفراق . نعب الغراب : صوّت .

والشاهد فيه : تنازع الفعلين " سمعت ونَعَّب " معمولا واحدا هو " الغرابا " وأعمل الأول منهما .

❀❀ وأما القياس : فهو أن الفعل الأول سابق للفعل الثاني ومتقدم عليه , وهو صالح للعمل كالفعل الثاني: إلا أنه لما كان مبدوءًا به كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به , ولهذا لا يجوز إلغاء " ظننت " إذا وقعت مبتدأة نحو : ظننت زيدا قائما , بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة نحو زيدٌ ظننت قائم وزيدٌ قائمٌ ظننت " ، وكذلك لا يجوز إلغاء " كان " إذا وقعت مبتدأة نحو كان زيدٌ قائما بخلاف ما إذا كانت متوسطة نحو زيد كان قائم , فدل على أن الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل.

ويدل أيضاً على أن إعمال الفعل الأول أولى من الثاني : أنك إذا أعملت الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر , والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم (١)

فإذا أعملت الفعل الأول في المتنازع فيه فلا يخلو الفعل الثاني من إما أن يطلبه للفاعلية أو للمفعولية , فتقول في الأول: ضربتِ وضربني زيداً , وضربت وضرباني الزيدَينِ , وضربت وضربوني الزيدِين , وضربت وضربتني هنداً ، وضربت وضربتاني الهندين , وضربت وضربنني الهندات , تضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من أحد , لأنه ليس إضمارا قبل الذكر , لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للأول مقدما على العامل الثاني تقديرا وإن كان مؤخرا لفظا.

وأضمرت المفعول أيضاً في الثاني كالفاعل على الوجه المختار , فيكون ضميراً بارزاً ولا تحذفه , نحو ضربني وضربته زيدٌ , ويجوز حذفه أيضاً لكونه فضلة .

أما اختيار الإضمار فلأن الثاني أقرب الطالبين , فالأولى , إذا لم يحظ بمطلوبه مع الإمكان ، أن يُشْغَل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه , حتى يترك ذلك المطلوب للأبعد الذي حقه ألا يعمل مع وجود الأقرب (٢) .

وقال ابن مالك : ورجح بعض الناس إعمال السابق بثلاثة أشياء:

أحدهما: أن ترجيحه موافق لما أجمعت عليه العرب من مراعاة السابق في قولهم : ثلاث من البط ذكور , وثلاثة ذكور من البط ، فآثروا مقتضى البط لسبقه فأسقطوا التاء , وأثروا مقتضى الذكور لسبقه فأثبتوا التاء

الثاني: أن إعمال السابق مخلص من تقديم ضمير على مفسِّر مؤخر لفظا ورتبه في نحو ضربوني وضربت قومك .

الثالث : أن إعمال السابق موافق لما أجمع عليه في اجتماع القسم والشرط فإن جواب السابق منهما مُغْنٍ عن جواب الثاني , فليكن عمل السابق من المتنازعين مغنيا عن عمل الثاني .

والجواب عن الأول: أن يقال : لم يعتبر في ترجيح ثاني المتنازعين كونه ثانيا، بل كونه قريبا من محل التأثير, ومسألة العدد المذكورة معتبر فيها أيضا القرب، واتفق مع القرب سبق فالأثر له , ولا يلزم منه مراعاة سابق بعيد.

وعن الثاني: إن تقديم الضمير إذا كان على شريطة التفسير مجمع على جوازه في باب " نعم " كقول

---

(١) الإنصاف ١ – ٧٨ – ٨٣ بتصرف .

(٢) شرح الرضي ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ .

الشاعر [١] :

نِعْمَ امْرِأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ .:. إلا وكان لمرتاع بها وَزَرَا

وفي باب " رب " كقول الشاعر [٢] :

واهٍ رأيت وشيكا صدع أعظمه .:. ورُبَّه عطبا أنقذت من عَطَبِه

وفي باب البدل كقول بعض العرب : اللهم صل عليه الرؤف الرحيم , وفي باب الابتداء ونواسخه نحو ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [٣] و﴿ إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ ﴾ [٤] فلجوازه في باب مسائل التنازع أسوة بتلك المواضع قياسا لو لم يثبت به سماع , فكيف وقد سمع في الكلام الفصيح كقول الشاعر [٥] :

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني .:. لغير جميل من خليلي مهملُ

إلى غير ذلك من الشواهد التي ذكرها .

والجواب عن الثالث : أن يقال كان مقتضى الدليل أن يستغني بجواب المتأخر منهما لقربه من محل الجواب , إلا أن المتأخر منهما إذا كان هو القسم كان مؤكداً للشرط غير مقصود لنفسه بدلالة عدم نقصان الفائدة بتقدير حذفه , وإذا كان مؤكدا غير مقصود لنفسه فلا اعتداد به ولا صلاحية فيه لجعله ذا جواب منطوق به ، بخلاف المؤكد فإنه مقصود لنفسه , ولذلك لا تتم الفائدة بتقدير حذفه , فأغنى عما هو من تمام معناه , فلما وجب هذا الاعتبار أغنى جعل الجواب للأول فيما إذا تأخر القسم وأجرى هذا المجرى ما أخر فيه الشرط ليسلك في اجتماعهما سبيل واحدة , لكن الشرط لعدم صلاحيته للسقوط أبدا فُضِّلَ على القسم لأمرين :

أحدهما: أنهما إذا اجتمعا بعد مبتدأ استغنى بجوابه, تقدم على القسم أو تقدم القسم عليه .

الثاني : أن الشرط قد يغني جوابه بعد قسم لا مبتدأ قبله كقول الشاعر [٦]

---

(١) البيت من البسيط وهوا لزهير بن أبي سلمى في شرح التصريح ٢ / ٩٥ , وليس في ديوانه , وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣ / ٣٧٥ , وشرح الأشموني ٢ / ٣٧٤ , والتصريح ١ / ٣٩٢ , وشرح شذور الذهب ص : ١٥٠ .

اللغة: لم تعر: لم تنزل . النائبة : المصيبة . المرتاع : الخائف . الوزر : الملجأ .

الشاهد فيه : قوله " نعم امرأ هَرِمٌ " فإن " نعم " فعل ماض فيه ضمير مستتر يعود على " امرأ " وهو متأخر لفظا ورتبة و" امرأ " تمييز مفسر للضمير المبهم العائد إليه .

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص : ٣٥٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٨٥ ، وهمع الهوامع ١ / ٦٦ , ٢ / ٢٧ .

والشاهد : قوله " ربه " حيث عاد الضمير في رب على " عاطب " وهو متأخر لفظا ورتبة

(٣) الآية الأولى من سورة الإخلاص .

(٤) سورة طه الآية رقم : ٧٤ .

(٥) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣ / ٧٧، ٥ / ٢٨٢ , وأوضح المسالك ٢ / ٢٠٠ ، وشرح الأشموني ١ / ١٧٩ ، ٢٠٤ , وشرح التصريح ٢ / ٨٧٤ ، وشرح قطر الندى ص : ١٩٧ ، ومغني اللبيب ٢ / ٤٨٩ .

والشاهد : قوله " جفوني ولم اجف الأخلاء " حيث تنازع العاملان " الأخلاء " وعمل الثاني منهما .

(٦) البيت من الطويل وهو لامرأة من عقيل في خزانة الأدب ١١ / ٣٢٩، ٣٣١, ٣٣٦ , وشرح التصريح ٢ / ٢٥٤ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦١٠ , وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤ / ٢١٩ , وشرح الأشموني ٣ / ٥٩٥ , ومغني اللبيب ١ / ٢٣٦ .

الشاهد : قوله : " لئن كان .... أصم ... " حيث وقعت جملة " أصم " جوابا للشرط ، واكتفى به عن جواب القسم ، ولو كانت جوابا للقسم

لَئِنْ كانَ ما حُدِّثْتهُ اليومَ صَادِقاً .:. أَصُمُ فِي نهارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بَادِيَا

ولا يستغنى بجواب قسم متأخر أصلاً فقد عُلِمَ بهذا الفرق بين اجتماع الشرط والقسم وبين تنازع العاملين (١) .

ومما يجب التنبيه عليه أن محل الخلاف ما لم يوجد مرجح لأحدهما ، ففي " بل " نحو : ضربت بل أكرمت عمرا , يجب إعمال الثاني , وبالعكس في " لا " نحو : ضربت لا أكرمت زيدا (٢) .

والمختار هو ما ذهب إليه ابن أبي مريم حيث اختار إعمال العامل الثاني لكثرة السماع به وإن كان مخالفا للقياس, وما ورد من إعمال الأول فقليل لا تبنى عليه قاعدة ولا يُختار لأنه قليل ومتابعة الكثير أولى.

المسألة الثانية: الاستثناء قبل تمام الكلام

"الاستثناء استفعالٌ، من ثَنَاهُ عن الأمرِ يَثْنِيهِ إذا صرفه عنه، فالاستثناء صرفُ اللفظ عن عُمومه بإخراجِ المستثنى من أنّ يتناوله الأوّلُ، وحقيقتُه تخصيصُ صفةٍ عامّةٍ، فكلُّ استثناء تخصيصٌ، وليس كلُّ تخصيص استثناءً، فإذا قلت: "قام القومُ إلَّا زيدًا"، تُبين بقولك: "إلَّا زيدًا" أنّه لم يكن داخلًا تحت الصَّدْر، إنّما ذكرتَ الكلَّ، وأنت تريد بعضَ مدلوله مجازًا، وهذا معنَى قول النحويّين: "الاستثناءُ إخراجُ بعضٍ من كلّ"، أي: إخراجُه من أنّ يتناوله الصدرُ، فـ "إلَّا" تُخْرج الثاني ممّا دخل في الأوّل، فهي شِبْهُ حرف النفي، فقولُنا: "قام القومُ إلَّا زيدًا" بمنزلةِ "قام القومُ لا زيدُ"، إلَّا أنّ الفرق بين الاستثناء والعطف أنّ الاستثناء لا يكون إلّا بعضًا من كلّ، والمعطوف يكون غيرَ الأوّل، ويجوز أن يُعطَف على واحد، نحوَ قولك: "قام زيدٌ لا عمرٌو"، ولا يجوز في الاستثناء أنّ تقول: "قام زيد إلَّا عمرًا". والمستثنَى منه والمستثنَى جملةٌ واحدةٌ، وهما بمنزلةِ اسم مضافٍ، فإذا قلت: "جاءني قومُك إلَّا قليلاً منهم"، فهو بمنزلة قولك: "جاءني أكثرُ قومك"، فكأنّه اسمٌ مضافٌ، لا يتمّ إلّا بالإضافة. وأصلُ المستثنى أنّ يكون منصوبًا، لأنّه يشبه المفعول إذ أتي به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام. تقول: جاءني القوم إلا زيدًا، فجاءني القوم: كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جاز أن تذكر "زيدًا" بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصبًا. لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت "إلا" حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلا. و"غَيْرٌ" اسمٌ تعمل فيه العواملُ، وما بعدها لا يعمل فيه سِواها, لأنّ إضافتها إليه لازمةٌ، فصار الإعرابُ الواجب للاسم الواقع بعد "إلَّا" حاصلًا في نفس "غَيْر"، فإذا استثنيتَ بها من موجَب، نصبتَ، نحوَ قولك: "قام القومُ غيرَ زيدٍ"، كما نصبت ما بعد "إلّا"، نحوَ: "قام القومَ إلّا زيدًا"، وكذلك إذا كان الثاني منقطعًا ليس من جنسِ الأوّل، كقولك: "جاءني القومُ غيرَ حمارٍ"، كما تقول: "إلّا حمارًا". وكذلك إذا قدّمتَه على المستثنى منه، نحوَ قولك: "ما جاءني غيرَ زيدٍ أحدٌ"، كما قلت: "ما جاءني إلّا زيدًا أحدٌ". وتقول: "ما جاءني أحد غيرُ زيدٍ"، فيجوز في "غير" الرفعُ

لوجب أن نقترن باللام والنون . وقيل : اللام في " لئن " زائدة وليست موطئة ، ولا شاهد في البيت على هذا القول .

(١) شرح التسهيل ٢ / ٩٨ – ١٠٠ .

(٢) حاشية الصبان ٢ / ١٤٨ .

والنصبُ، كما كان ذلك جائزًا مع "إلّا"، ولما كان الاستثناء التام لا يتحقق إلا إذا تم الكلام دونه، واستقل بمعناه، صار لما بعد "إلا" حكم الفضلة المستغنى عنها(١). ولما كان ذلك كذلك انتقد ابن أبي مريم تخريج قراءة نصب "غير" من قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (٢)على الاستثناء، فقال:{غَيْرَ أولِي الضرَرِ} بالنصب، قرأها نافع وابنُ عامر والكسائي. ووجه نصبه أنه استثناء من القاعدين، وهو ضعيف؛ لأن الاستثناء ينبغي له أن يكون بعد التمام، وليس الكلام عند قوله {غير أولِي الضرَرِ} بتامٍّ(٣).

وهذا النقد في محله من حيث الصناعة فالفعل "يستوي" يتطلب أمرين لا يتم الكلام إلا بذكرهما هما: "القاعدون" و "المجاهدون" فمن حيث الصناعة لا يجوز الاستثناء إلا بعد ذكر "المجاهدون"، لكن لو ذكر{غَيْرَ أولي الضرَرِ} بعد "المجاهدون" لالتبس من أيهما حصل الاستثناء؛ من أجل هذا استحسن معربوا القرآن(٤)هذا الوجه الذي انتقده ابن أبي مريم؛ لأن القاعدين هم المحدَّثُ عنه، فالمعنى يؤيده و يرجحه.

---

١ – ينظر: الأصول في النحو ٢٨١/١، ٢٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش٤٦/٢، ٦٩، والمقاصد الشافية٣٤٤/٣.

٢ – النساء آية٩٥.

٣ – الموضح ص٤٢٥.

٤ – ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي١٨٠/٣، والمشكل لمكي٢٠٦/١، البحر المحيط٣٥/٤، والدر المصون٧٦/٤.

المبحث الرابع: الإضافة

المسألة الأولى: ثبوت نون الجمع عند الإضافة

إذا أريد إضافة اسم الفاعل إلى ما بعده حذف ما في المضاف من نون تلي الإعراب، وهي نون التثنية، ونون الجمع، وما ألحق بهما، وكذا التنوين؛ وذلك لأن الإضافة لا تجامع هذه الأشياء، تقول: جاء الضاربا زيدٍ، والضاربو زيدٍ ... إلخ، وكذا إذا كان المضاف إليه مضمرا، أسقطت النون والتنوين؛ وذلك لأن الضمير وما قبله كالشيء الواحد فكرهوا زيادة النون أو التنوين معه نحو: هذا ضاربي ، وضاربك، وهؤلاء ساكنو مكةَ ، ومسلمو القومِ (١). ولا تثبت نون الجمع في الإضافة لهذا الحكم. لأجل هذا انتقد ابن أبي مريم ثبوت نون جمع المذكر السالم في حال الإضافة في سعة الكلام، فقال عند توجيهه للقراءات القرآنية في قوله تعالى:﴿ قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ﴾ (١): "{هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونِ} بإسكان الطاء وكسر اللام والنون {فَأُطْلِعَ} بضم الألف وإسكان الطاء وكسر اللام وفتح العين: رواهما الجُعفي عن أبي عمرو. والوجه أن المعنى: قال هل أنتم تطلعونني على أهل النار لأرى قريني فيها، فأُطلع عليهم، فرأى قرينه في سواء الجحيم، والجيد في هذا أن يقال: هل أنتم مطلعي؛ لأنك تقول: هؤلاء ضاربي، ولا تقول: ضاربونني ولا ضاربوني، كما لا تقول هم ضاربونك ولا ضاربونه، إلا شاذًّا في الشعر على إجرائه مجرى الفعل قال(٢): **هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمِرونه ... إذا ما خَشُوا من مُحدثِ الأمْرِ مُعْظَمَا** لأنه حمله على يأمرونه، ومثله(٣):

وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ ... أمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَاحي

أراد: شراحيل، والوجه مُسْلِمِي، لكنه حمله على يُسْلِمُني، فكذلك ههنا أجرى مُطْلِعُوني مجرى يُطلعوني، وهو شاذٌّ لا ينبغي أن يُصار إليه في القرآن، فإنما بابه الشعر"(٤).

فقراءة تخفيف الطاء وكسر النون من "مطلعون " وضم الهمزة وسكون الطاء، مردودة عند ابن أبي مريم وكثير من الناس، وحجتهم أن القراءة جمعت بين النون وهي علامة الرفع، وبين الضمير المتصل، قالوا: والعرب لا تفعل ذلك، بل تحذف النون، وتبقى على الإضافة. لا يكادون يقولون: أنتما مكلماني، ولا أنتم مكلموني، ولا مكلموننني، وإنما يقولون : أنت مكلمي، وأنتما مكلماي، وأنتم مكلمي(٥). قالوا وقياسها مُطْلعي ، وأصلها ، مطلعوي ، ثم أبدلت الواو ياء وأدعمت الياء في الياء ،

---

[١] -الآية ٥٤ من سورة الصافات.

[٢] – البيت من البحر الطويل بلا نسبة في الكتاب ١٨٨/١، وأمالي ابن الحاجب ٣٩١/١، وشرح التسهيل ٨٤/٣، والتذييل والتكميل ١٨٩/٢، ٣٤٨/١٠. والشاهد فيه قوله " والأمرونه " حيث أثبت النون مع الإضافة على وجه قليل .

[٣] – البيت من البحر الوافر بلا نسبة في توضيح المقاصد ٣٨٨/١، وارتشاف الضرب ٢٤١٧/٥، ومغني اللبيب ٤٥٠/١، ٨٤٣، والمقاصد النحوية ٣٤٨/١، ٣٤٩.

والشاهد فيه قوله " أمسلمني إلى قومي " حيث أثبت النون مع الإضافة على وجه قليل.

[٤] – الموضح ص ١٠٩١.

[٥] – ينظر: الكامل في اللغة والأدب ٢٨٦/١، ومعاني القرآن الزجاج ٣٠٥/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٠٤٠٣٠٣ .

وهي مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "«**أوَ مُخْرِجِيَّ هم**»"([1]) .

قال سيبويه: "واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل "([2]).

فلما كان القياس يمنع من وجود النون مع الإضافة ردوا القراءة وحكموا عليها بالضعف.

قال الفراء: "وقد قرأ بعض القراء "قال هل أنتم مطلعونِ فأطلع ، فكسر النون، وهو شاذ؛ لأن العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلا مجموعا أو موحداً إلى اسم مكنى عنه".([3])

وقال الزجاج: " فأما الكسر للنون فهو شاذ عند البصريين والكوفيين جميعا ، وله عند الجماعة وجه ضعيف، وقد جاء مثله في الشعر... وكل أسماء الفاعلين إذا ذكرت بعدها المضمر لم تذكر النون ولا التنوين، إلا أنه قرئ بالكسر " هل أنتم مطلعون " على معنى مطلعوني ، فحذفت الياء ... وبقيت الكسرة دليلاً عليها – وهو في النحو – على ما أخبرتك، والقراءة قليلة " ([4]) .

وقال النحاس: " والقراءة بكسر النون لحن لا يجوز ؛ والسبب أنه جمع بين النون والإضافة".

وقال عن الأبيات التي جاءت: "وقد جمع فيها بين النون والإضافة – : "إنها أبيات مجهولة لا يعرف قائلها، ولا تثبت بها حجة، ولو عرف قائلوها لكانت من الشاذ الخارج عن كلام العرب، وما كان هذا صفته لا يدخل في الفصيح، ولا يحسن الاحتجاج به في كتاب الله – عز وجل – "([5]).

ومشى على ذلك الأزهري، ووسم كسر النون بالخروج عن إجماع النحويين لا ينبغي القول به، ولا التسليم له؛ فكسر النون يفضي إلى الجمع بين النون والإضافة، وهو شاذ عند النحويين أجمعين، والقياس فيه مطلعي"([6]).

ونقل ابن جني عن أبي حاتم أن كسر النون قبيح، ثم قال ابن جني: "والأمر على ما ذهب إليه أبو حاتم، إلا أن للكسر وجهاً ضعيفاً، وهو أن يقال: إنه أجرى اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع لقربه منه، فيجري مطلعون مجرى: يطلعون" ([7]).

وزاد الزمخشري وجها آخر يمكن حمل القراءة عليه، بالإضافة إلى ما ذكره ابن جني من أن اسم الفاعل أجري مجرى المضارع، وهو أن المراد مطلعون إياي، فوضع المتصل موضع المنفصل. ثم قال: "وهو ضعيف لا يقع إلا في الشعر".([8])

وردَّه أبو حيان: بأنَّ هذا ليس مِنْ مواضعِ المنفصلِ حتى يَدَّعِيَ أن المتصلَ وَقَعَ موقِعَه. لا يجوز: «هندُ

---

[1] – الحديث بتمامه في صحيح البخاري ٧/١ باب بدء الوحي حديث٣ ، وصحيح مسلم باب بدء الوحي ١٣٩/١.

[2] – الكتاب ١٨٨/١.

[3] – معاني القرآن ٣٨٥/٢.

[4] – معاني القرآن وإعرابه ٣٠٤/٤، ٣٠٥.

[5] – معاني القرآن ٢٨٥/٣، ٢٨٦.

[6] – تهذيب اللغة ١٠٠/٢، ومعاني القراءات ٣١٩/١.

[7] – المحتسب ٢٢٠/٢.

[8] – الكشاف ٤٥/٤.

زيدٌ ضاربٌ إياها، ولا زيدٌ ضاربٌ إياي»([1])

وأجاب السمين الحلبي بقوله: "إنما لم يَجُزْ ما ذَكَرَ؛ لأنه إذا قُدِرَ على المتصل لم يُعْدَلْ إلى المنفصل. ولقائلٍ أَنْ يقولَ: لا نسلِّمُ أنه يُقْدَرُ على المتصل حالةَ ثبوتِ النون والتنوينِ قبلَ الضميرِ، بل يصيرُ الموضعُ موضعَ الضميرِ المنفصل؛ فيَصِحُّ ما قالَه الزمخشريُّ".([2])

وإثبات النون مع الإضافة في الحقيقة خارج عما تعارف عليه اللغويون والنحاة، حيث لم يرتضوا الجميع بينهما، وسيبويه شيخهم لا يجيز إثبات النون في التثنية والجمع مع المضمر.

إلا أن القراءة لها ما تُخَرَّجُ عليه، فقد ثبتت النون مع الضمير في كلام العرب المحتج بكلامهم، ومن ذلك الأبيات السابقة.

فإثبات النون مع الضمير وارد عنهم، وثابت في لغتهم، وتكلم به فصحاؤهم، فلا مانع من قبول القراءة، وبخاصة إذا وجد لها ما تحمل عليه. بالإضافة إلى أن لها وجهين آخرين تخرج عليهما، وهما أن يكون من وضع المتصل موضع المنفصل، وقد وضع الضمير المتصل بوضع المنفصل كثيرا، أو أن يكون وضع اسم الفاعل موضع المضارع، واسم الفاعل يجري مجرى المضارع فيعمل عمله أحيانا كثيرة.

يضاف إلى ذلك كله أن القراءات القرآنية لا تحتكم إلى قواعد النحاة، فالعربية تصح في ضوء القرآن، ولا يصح القرآن في ضوء العربية. قال أبو عمرو الداني: " وَأَئِمَّةُ الْقُرَّاءِ لَا تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَفْشَى فِي اللُّغَةِ وَالْأَقْيَسِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ عَلَى الْأَثْبَتِ فِي الْأَثَرِ وَالْأَصَحِّ فِي النَّقْلِ وَالرِّوَايَةِ إِذَا ثَبَتَ عَنْهُمْ لَمْ يَرُدَّهَا قِيَاسُ عَرَبِيَّةٍ وَلَا فُشُوُّ لُغَةٍ ; لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا"([3]).

المسألة الثانية: إضافة الشيء إلى نفسه بين الجواز والمنع

الإضافة لغة: "مطلق الإسناد، قال امرؤ القيس([4]):

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا ... إلى كل حاري جديد مشطب

يريد لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رجل منسوب إلى الحيرة، مخطط فيه طرائق".

واصطلاحًا: "إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو يقوم مقام تنوينه"([5]).

والإضافة على ثلاثة أنواع:

نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان" المضاف إليه "معرفة كـ: غلام زيد"، فغلام قبل الإضافة نكرة فلما أضيف إلى المعرفة اكتسب التعريف منها، "وتخصيصه به" أي: تخصيص المضاف

---

[1] – البحر المحيط ٣١٠/٩.

[2] – الدر المصون ٣٠٩/٩.

[3] – النشر ١٠/١، ١١.

[4] – البيت من البحر الطويل في ديوانه ص٥٣، وجمهرة اللغة ص٩٠٩، وخزانة الأدب ٧/ ٤١٨، ولسان العرب ٩/ ٢١٠ "ضيف"، وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٢٢٥ "حير".

[5] – ينظر: سر صناعة الإعراب ٣٤/١ ، وأسرار العربية ص ٣٣ ، والإنصاف ٤٣٦/٢، ٤٣٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٩١/١، وشرح شذور الذهب ص٣٢٥، والتصريح ٦٧٣/١.

بالمضاف إليه "إن كان" المضاف إليه "نكرة كـ: غلام امرأة"، فغلام قبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص فما أضيف إلى النكرة تخصص بها. والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فإن غلام امرأة أخص من "غلام"، ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز "غلام زيد" به.

"وهذا النوع هو الغالب" ولذلك صدر به الكلام، فكل من المتضايفين مؤثر في الآخر، فالأول يؤثر في الثاني الجر، والثاني يؤثر في الأول التعريف أو التخصيص.

"ونوع: يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه"، وذلك إذا كان المضاف إليه نكرة أو معرفة وقعت موقع النكرة، الأول نحو: غلام رجل، والثاني نحو: "رب رجل وأخيه" و"كم ناقة وفصيلها"

"ونوع لا يفيد شيئًا من ذلك" التعريف أو التخصيص، "وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال أو الاستقبال". (١)

ولما كان الغرض منها التعريف أو التخصيص لم يجز أن يضاف الشيء إلى نفسه عند البصريين، وأجازه الكوفيون. وسار ابن أبي مريم في نقده على مذهب البصريين حيث منع إضافة الصفة لموصوفها فقال أثناء توجيهه لقراءة جر الآخرة في قوله تعالى:﴿ وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۗ ﴾(٢): {وَلَدَّارُ الْآخِرَةُ} بلام واحدة، وجر {الْآخِرَةُ}قرأها ابن عامر وحده. والوجه أنه جعل الدار مضافة إلى الآخرة، وليس الآخرة صفة للدار، فإن الشيء لا يضاف إلى نفسه، ولكن في {الْآخِرَةُ} صفة موصوف محذوف، والتقدير دار الساعة الآخرة"(٣).

فالبصريون ومعهم ابن أبي مريم يذهبون إلى القول بعدم جواز إضافة الشيء إلى نفسه. وحجتهم أن الغرض من الإضافة التخصيص أو التعريف، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنه لو كان معرفة بنفسه لما احتيج إلى إضافة، وإنما يضاف إلى غيره ليعرفه. كما أن الشيء لا يخصص نفسه، ولو كان كذلك لكان كل شيء مخصصاً. (٤)

وذهب الكوفيون إلى القول بجواز إضافة الشيء إلى نفسه، واحتجوا لمذهبهم بما ورد وقد أضيف فيه الشيء إلى نفسه. من ذلك قوله تعالى: "فأنبتنا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ"(٥)، فالحب في المعنى هو الحصيد، وقوله تعالى: " وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ"(٦) والجانب في المعنى هو الغربي، ومنه قوله تعالى: {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ}(٧) والآخرة في المعنى نعت الدار؛ لأن الأصل فيه: وللدار الآخرة خير، فلما أضاف الشيء إلى صفته دل على جوازه؛ لأن صفة الشيء منه.

---

١ - ينظر: شرح المفصل ٣ / ١٠٠٩ ، وشرح الكافية الشافية١/ ٩٢٣، ٩٢٤ ، وشرح الرضي على الكافية٢/ ٢٣٨، ومغني اللبيب ص٦٦٣-٦٦٦، والتصريح ٦٧٧/١ – ٦٧٩.

٢ - الأنعام آية٣٢.

٣ - الموضح ص٤٦٥.

٤ - ينظر: الإنصاف٤٣٧/٢، وأضواء البيان٣٧١/٢.

٥ - ق آية٩.

٦ - القصص آية٤٤.

٧ - يوسف آية١٠٩.

ومن ذلك قول بعضهم: "صلاة الأولى"، و"مسجد الجامع"، و"بقلة الحمقاء" والأولى في المعنى هي الصلاة، والجامع هو المسجد، والبقلة هي الحمقاء. (١)

قال الفراء: "وقوله: (أَوْ آتِيكُمْ بِشِهابٍ قَبَسٍ)(٢) نوَّن عَاصِم والأعمش فِي الشهاب والقبس، وأضافه أهل المدينة: (بِشِهابِ قَبَسٍ) وهو بمنزلة قوله: (وَلَدارُ الْآخِرَةِ) مِمّا يُضاف إلى اسمه إِذَا اختلف أسماؤه"(٣).

وقال أيضا: " وقوله: "وَحَبَّ الْحَصِيدِ". والحب هُوَ الحصيد، وهو مما أضيف إلى نفسه مثل قوله: «إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ»(٤) ، ومثله: «وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ» (٥) .

والحبل هُوَ الوريد بعينه أضيف إلى نفسه لاختلاف لفظ اسميه."(٦)

وأجاب البصريون عن أدلة الكوفيين بقولهم: إن ما احتجوا به غير كاف في إثبات القاعدة حيث إن هذا كله محمول على حذف المضاف إليه، وإقامة صفته مقامه.

فقوله: " إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقِّ الْيَقِينَ أَصله – والله أعلم – حق الأمر اليقين، وقوله: ولدار الآخرة خير " أصله – والله بمراده أعلم – ولدار الساعة الآخرة، وقوله: وحب الحصيد " أصله حب الزرع الحصيد ..... إلخ

وأما قولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وبقلة الحمقاء فالتقدير فيه: صلاة الساعة الأولى، ومسجد الموضع الجامع، وبقلة الحبة الحمقاء، وعليه فلا يكون لهم حجة فيما ذهبوا إليه . (٧)

وأكثر النحويين يرون أن إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز، ويأخذون بمذهب البصريين في المسألة. (٨)

يتضح مما سبق أن ابن أبي مريم محق في نقده؛ لأن مذهب البصريين – مع ما فيه من التأويل – أولى؛ وذلك لأن الإضافة مقصودها التعريف أو التخصيص، ولا يتعرف الشيء بنفسه، وإنما يضاف إلى غيره ليعرفه، كما أن الشيء لا يخصص نفسه، والمغايرة شرط بين المضاف والمضاف إليه. مع ملاحظة أن البصريين نسوا مذهبهم هذا في إعراب اللقب بعد الاسم نحو: هذا علي سعيد، الأول اسم والثاني لقب، فقد قالوا يجب إضافة الاسم إلى اللقب في مثل هذه الحالة (٩)، واللقب هو الاسم في المعنى فيلزم على: ذلك إضافة الشيء إلى نفسه، اللهم إلا إذا كانوا يؤولون الأول بالمسمى، والثاني بالاسم حتى تسوغ لهم الإضافة.

المسألة الثالثة: بناء الظرف المبهم المضاف إلى معرب بين الجواز والمنع

---

١ – ينظر الإنصاف ٢/ ٤٣٦، ٤٣٧

٢ – النمل آية٧.

٣ – معاني القرآن٢/٢٨٦.

٤ – الواقعة آية٩٥.

٥ – ق آية١٦.

٦ – معاني القرآن٣/٧٦.

٧ – اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٩١.

٨ – الإنصاف٢/٤٣٨.

٩ – ينظر: التذييل والتكميل٢/٣١٧، ٣١٨، وتمهيد القواعد٢/٦٠٣.

نفى ابن أبي مريم أن يكون (يوم) في قوله تعالى:﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾ (١) مبنيا، فقال: "واليوم مضاف إلى {يَنْفَعُ}، وهو فعل معرب، فلذلك صار يوم معربًا في كلتا القراءتين (يقصد قراءتي الرفع والنصب) ولم يبن إذ لم يكن مضافًا إلى مبني."(٢) وهو يتكئ في نقده هذا على مذهب البصريين(٣) الذي يرى أن الظرف المبهم إن أضيف إلى جملة ابتدائية أو جملة فعلية فعلها معرب يتحتم إعرابه ولا يجوز فيه حينئذ البناء. ومال إليه النحاس(٤)، والفارسي(٥). قال الفارسي عن فتح ميم "يوم": "ولا يجوز أن تكون في موضع رفع وقد فتح لإضافته إلى الفعل، لأنّ المضاف إليه معرب، وإنّما يكتسي البناء من المضاف إليه، إذا كان المضاف إليه مبنيا، والمضاف مبهما، كما يكون ذلك في هذا الضرب من الأسماء إذا أضيف إلى ما كان مبنيا". ومذهب الكوفيين(٦)، والأخفش(٧)، واختاره ابن مالك(٨)، والمرادي(٩)، وصححه ابن هشام(١٠)، جواز الإعراب والبناء لكن الإعراب أرجح.

واعترضوا على البصريين" في دعوى الوجوب "بقراءة نافع: "هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ" بالفتح" على البناء لا على الإعراب؛ لأن الإشارة إلى "اليوم" كما في قراءة الرفع، فلا يكون ظرفًا، والتوفيق بين القراءتين أليق، وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة فيه إعراب مثلها في "صمت يوم الخميس"، والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم، وإلا لزم كون الشيء ظرفًا لنفسه "(١١) كما اعْتُرِض على البصريين بأنه قد ورد السماع بالبناء قبل الجملة الاسمية في قوله(١٢):

أَلَمْ تَعْلَمي، يا عَمْرَكِ اللهُ، أَنني ... كريمٌ عَلى حِينِ الكرامُ قَلِيلُ

وقول الآخر(١٣): تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى ... عَلَى حِينِ التَّواصُلُ غَيْرُ دانِ

, فإنه روي بالفتح، وإذا ثبت قبل الاسمية كان قبل "الفعل" المضارع أولى؛ لأن أصله البناء(١٤). وإن أضيف إلى ماضٍ أو فعل مضارع عرض فيه البناء، بأن كان اتصل به نون الإناث، جاز الإعراب والبناء عند الجميع، والبناء أرجح. واختلف في علته، فقال البصريون: "للتناسب" أو المشاكلة؛ ولذلك لم يجيزوه إلا قبل فعل مبني.

---

١ – المائدة آية١١٩.

٢ – الموضح ص٤٥٧.

٣ – ينظر: ارتشاف الضرب ص١٨٢٨، ١٨٢٩، وهمع الهوامع ١/ ٢١٨، وإعراب القرآن وبيانه٤٧٢/٨.

٤ – إعراب القرآن للنحاس ٢٩٢/١.

٥ – الحجة ٢٨٣/٣، ٢٨٤.

٦ – ينظر: معاني الفراء ١/ ٣٢٦، وارتشاف الضرب ص١٨٢٨، ١٨٢٩، وهمع الهوامع ١/ ٢١٨، والتصريح٧٠٥/٢.

٧ – التصريح٧٠٥/٢.

٨ – شرح التسهيل ٣/ ٢٥٧.

٩ – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك٨٠٩/٢.

١٠ – مغني اللبيب ص٦٧٢.

١١ – التصريح٧٠٥/٢، ٧٠٦.

١٢ – البيت من البحر الطويل، وهو لمبشر بن هذيل في ديوان المعاني ١/ ٨٩؛ ولموبال بن جهم المذحجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٤؛ ولمبشر بن هذيل أو لموبال بن جهم في المقاصد النحوية ٣/ ٤١٢؛ وبلا نسبة في الدرر ٣/ ١٤٧؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥١٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٨.

١٣ – البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٣٦؛ والدرر ٣/ ١٤٧؛ والتصريح ٢/ ٤٢؛ وشرح شذور الذهب ص١٠٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤١١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٨.

١٤ – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك٨٠٦/٢ –٨٠٩.

وقال ابن مالك بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره، وذلك أن "قمت" من قولك: "حين قمت قمت" كان كلامًا تاما قبل دخول "حين" عليه، وبعد دخولها حدث له افتقار فشبه "حين" وأمثاله بـ"إن". كقول النابغة الذبياني(١):

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

يروى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الأرجح لكونه مضافا الى مبني أصالة وهو عاتبت. ومثال ما البناء فيه عارض قول الشاعر(٢):

لَأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا ... عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ

يروى بخفض حين على الاعراب وفتحه على البناء لكونه مضافا الى مبني وهو يستصبين فإنه فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث وماضيه استصبيت فلانا إذا جعلته في عداد الصبيان وإن كان ما وليه فعلا مضارعا معربا أو جملة اسمية فالإعراب أرجح من البناء وهو واجب عند البصريين لعدم التناسب بين المضاف والمضاف إليه، وإنما قلنا بأرجحية الاعراب؛ لأن نافعا وهو من كبار القراء قرأ «هذا يوم ينفع» بالفتح على البناء لا على الاعراب وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة فيه ليست فتحة بناء وإنما هي فتحة إعراب مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا لأجل ذلك أن تكون الاشارة ليست لليوم وإلا لزم كون الشيء ظرفا لنفسه ولهذا قال الأخفش، وابن مالك بأرجحية الاعراب.

المسألة الرابعة: الفصل بين المضاف والمضاف إليه المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون، كذلك لا يحسن الفصل بين المضاف والمضاف إليه، إلا إذا كان الفاصل والمضاف إليه مطلوبين للمضاف، والمضاف محتاج إليهما كليهما حيث يتقدم الفاصل على المضاف إليه بفعل قوة العلاقة المعنوية وذلك بأن يكون الفاصل ظرفا أو جارا ومجرورا وهذا الفصل يعد من ضرورات الشعر ولا يحسن في الاختيار وسعة الكلام (٣). وإنما جاز الفصل بالظرف والجار والمجرور؛ لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما؛ ولأن الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان فكانت كالموجودة، وإن لم تذكر فكان ذكرها وعدمه سيان فلذلك جاز إقحامها. (٤)

---

١ – البيت من البحر الطويل في ديوانه ص٣٢، والكتاب ٢/ ٣٣٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٣.، وبلا نسبة في شرح المفصل ٣/ ١٦, ٤/ ٥٩١، ٨/ ١٣٧، ومغني اللبيب ص٥٧١، والمقرب ١/ ٢٩٠، ٢/ ٥١٦، والمنصف ١/ ٥٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٦، ٢/ ١٣٢.
يروى "على حين" بالخفض على الإعراب، و"على حين" بالفتح على البناء، وهو الأرجح لكونه مضاف إلى مبني أصالة، وهو "عاتبت".

٢ – البيت من البحر الطويل بلا نسبة في الارتشاف ٢/ ٥٢٢، وأوضح المسلك ٣/ ١٣٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٧، والدرر ١/ ٤٧٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥، وشرح التسهيل ٣/ ٢٥٥،.

٣ – همع الهوامع ٢ / ٤٣١ .

٤ – شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٩ .

وسمع من العرب في أشعارها الفصلُ بغير الظرف والجار والمجرور وذلك كالفصل بالمفعول والقسم والنداء والنعت. وجاء الفصل بالمفعول في أفصح الكلام في القرآن الكريم في قوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[١]٠

قال ابن أبي مريم: "{وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ} : بضم الزاي {قَتْلَ} رفعًا، {أَوْلادَهُمْ} نصبًا، {شُرَكَائِهِمْ} خفضًا. قرأها ابن عامر وحده.

والوجه أنه بنى الفعل للمفعول، وأسنده إلى القتل، وأعمل القتل الذي هو مصدر عمل الفعل، وأضافه إلى الشركاء، وهو فاعل، ونصب الأولاد؛ لأنه مفعول به، وفصل بالأولاد بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير: زين لهم قتل شركائهم أولادهم، فقدم وأخر، وهو قبيح، قليل في الاستعمال؛ للفصل بين المضاف والمضاف إليه، ومثله لم يجيء في حال السعة، بل جاء في الشعر".(٢)

وابن أبي مريم في نقده هذا يحكم على الفصل بين المتضايفين بالمفعول في سعة الكلام بالقبح وقلة الاستعمال، ويقصره على الشعر، وعدم جوازه في الاختيار، وهو بهذا يطعن في قراءة ابن عامر، وهي قراءة متواترة صحيحة ، وقد تجرَّأ كثيرٌ من الناس على قارئها بما لا ينبغي ، وهو أعلى القراء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة : أمَّا علوُّ سندِه فإنه قرأ على أبي الدرداء وواثلة بن الأسقع وفضالة بن عبيد ومعاوية بن أبي سفيان والمغيرة المخزومي، ونقل يحيى الذماري أنه قرأ على عثمان نفسه، وأمَّا قِدَمُ هجرته فإنه وُلِد في حياة رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ـــ وفي هذا تنبيه على خطأ مَنْ ردَّ قراءته ونسبه إلى لَحْنٍ أو اتباع مجرد المرسوم فقط (٣)٠

ومما ينبغي التنبيه عليه أن ابن أبي مريم ليس أول من طعن في هذه القراءة، فقد قال الفراء: "وَفِي بعض مصاحف أهل الشام (شركايهم) بالياء، فإن تكن مثبتة عَن الأوّلين فينبغي أن يقرأ (زُيِّنَ) وتكون الشركاء هم الأولاد لانهم منهم فِي النسب والميراث. فإن كانوا يقرءون (زيّن) فلست أعرف جهتها". فهو يتشكك في قراءة سبعية حين يقول: (فإن تكن مثبتة عَن الأوّلين) وقال في موضع آخر: "وليس قول من قَالَ (مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه) ولا (زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ) بشيء، وقد فُسِّرَ ذَلِكَ. ونحويُّو أهل المدينة يُنشدونَ قوله:

فَزَجَجْتُها مُتَمكِّنًا ... زَجَّ الْقَلوصَ أَبِي مزاده

قَالَ الفراء: باطل والصواب: زَجَّ الْقَلوصِ أَبُو مزاده. "(٤)

وقال أبو جعفر النحاس: "وهذا يعني الفصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو غيره، لا يجوز

---

[١] الأنعام آية ١٣٧ .

[٢] – الموضح ص٥٠٥، ٥٠٦.

[٣] – الدر المصون ١٦٣/٥

[٤] – معاني القرآن ٣٥٧/١، ٨١/٢، ٨٢.

في شعرٍ ولا غيره"(١)٠

وقال أبو علي الفارسي: "فهذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها يعني ابن عامر كان أَوْلى؛ لأنهم لم يفصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظروف، وإنما أجازوه في الشعر"(٢)٠

وقال أبو عبيد : "وكان عبد الله بن عامر وأهل الشام يقرؤونها "زُيِّن " بضم الزاي ، " قتلُ " بالرفع ، " أولادَهم " بالنصب ، " شركائهم "بالخفض ، ويتأوّلون "قتل شركائهم أولادَهم " فيفرقون بين الفعل وفاعله، قال أبو عبيد : "ولا أحب هذه القراءة لما فيها من الاستكراه ، والقراءة عندنا هي الأَوْلَى لصحتها في العربية مع إجماع أهل الحرمين والمِصْرَين بالعراق عليها "(٣) "وقال سيبويه في قولهم " يا سارِقَ الليلةِ أهلَ الدار " بخفض " الليلة " على التجوز وبنصب الأهل على المفعولية ، ولا يجوز " يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار " إلا في شعر كراهةَ أن يفصلوا بين الجار والمجرور . ثم قال: وممَّا جاء في الشعر قد فُصل بينه وبين المجرور، كقولُ عمرو بن قميئة (٤)

لمَّا رأت ساتيد ما استعبرتْ لله درُّ اليومَ مَنْ لامها

وذكر أبياتاً أخر. ثم قال: "وهذا قبيح، ويجوز في الشعر على هذا: "مررت بخيرِ وأفضلِ مَنْ ثَمَّ "(٥)

وقال أبو الفتح ابن جني "الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور كثير لكنه من ضرورة الشاعر"(٦) .

وقال مكي بن أبي طالب: "ومن قرأ هذه القراءة ونصب "الأولاد " وخفض "الشركاء " فهي قراءة بعيدة، وقد رُوِيَتْ عن ابن عامر، ومجازها على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر، وأكثر ما يكون بالظرف" (٧)٠

وقال ابن عطية رحمه الله: "وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو الشركاء، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يُجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في شعر كما قال(٨) :

---

[١] -إعراب القرآن ١ / ٥٨٣ ٠

[٢] - الحجة ٣ / ٤١١ .

[٣] - الدر المصون ٥ / ١٦٤ ، ١٦٥ .

[٤] - البيت من البحر السريع، وهو لعمرو بن قميئة في ديوانه ص ١٨٣ ، والإنصاف ٤٣٢/٢ وخزانة الأدب ٤٠٥/٤ ،٤٠٦ ،٤٠٧ ،٤١١ ،٤١٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٧ ، وشرح المفصل ٢٠/٣ ،٧٧ ،والكتاب ١٧٨/١، ومعجم البلدان ١٦٨/٣ (ساتيدما)، وبلا نسبة في الاشباه والنظائر ٢٣٢/٢ ،والكتاب ١٩٤/١ ، والامات ص ١٠٧ ،ومجالس ثعلب ص ١٥٢ ،والمقتضب ٣٧٧/٤ . و"ساتيدما" اسم جبل قيل لايمر عليه يوم من الزمان إلا يسفك فيه دم فسمي ساتيدما. الشاهد فيه إضافة "درّ" إلى "من" مع الفصل بينهما بالظرف للضرورة . وامتنع نصب "من"لأن "در" ليس باسم فاعل ، و لا اسم فعل.

[٥] - الكتاب ١ / ١٧٧ .

[٦] -الخصائص ٢ / ٤٠٤ ٠

[٧] - المشكل في إعراب القرآن ١ / ٢٩١ .

[٨] - البيت من الوافر ،وهو لأبي حية النميري في الإنصاف ٤٣٢/٢ ،وخزانة الأدب ٤/ ٢١٩ ،والدرر ٤٥/٥ ، وشرح التصريح ٢/ ٥٩ ، والكتاب ١٧٩/١

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً يهودي يُقارب أو يُزيل

البيت فكيف بالمفعول في أفصح كلام؟ ولكنْ وجهُها على ضعفها أنها وردت في بيت شاذ أنشده أبو الحسن الأخفش(١): فَزَجَجْتها بمَزَجَّةٍ زجَّ القَلوصَ أبي مزادَهْ" (٢)

وقال الزمخشري: –فأغلظ وأساء في عبارته –:"وأمَّا قراءة ابن عامر وذكرها فشيءٌ لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر لكان سَمِجاً مردوداً كما سَمُج ورُدَّ :

. . . . . زجَّ القَلوصَ أبي مزادَهْ

فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المُعْجِز بحسن نظمه وجزالته ؟ والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف « شركائهم» مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر" الأولاد " و " الشركاء "لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوَجَدَ في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"(٣)٠

وَقَالَ أَبُو غَانِمٍ أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ النَّحْوِيُّ: "قِرَاءَةُ ابْنُ عَامِرٍ لَا تَجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَهِيَ زَلَّةُ عَالِمٍ، وإذا زل العالم لم يجز اتباعه، ورد قَوْلُهُ إِلَى الْإِجْمَاعِ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُرَدَّ مَنْ زَلَّ مِنْهُمْ أَوْ سَهَا إِلَى الْإِجْمَاعِ، فهو أولى من الإصرار عَلَى غَيْرِ الصَّوَابِ"(٤).

وهذه الأقوال جميعاً لا ينبغي أن يُلْتفت إليها لأنها طَعْنٌ في المتواتر، وإن كانت صادرةً عن أئمةٍ أكابرَ، وأيضاً فقد انتصر لها مَنْ يقابلهم، وأورد من لسانِ العرب نظمِه ونثره ما يشهد لصحة هذه القراءة لغةً.

قال أبو بكر ابن الأنباري: "هذه قراءة صحيحة، وإذا كانت العرب قد فَصَلَتْ بين المتضايفين بالجملة في قولهم : "هو غلامُ إن شاء الله أخيك " يريدون : هو غلام أخيك ،فأنْ يُفْصَل بالمفرد أسهل . وسمع الكسائي قول بعضهم : "إن الشاةَ لتجترُّ فتسمع صوتَ والله ربِّها "أي : صوت ربها والله ، ففصل بالقسم وهو في قوة الجملة ، وفي الحديث عنه عليه السلام : "هلَ **فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي؟** "(٥)، "**هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِيَّ أُمَرَائِي؟** "(٦)أي : تاركو صاحبي لي، تاركو أُمَرَائِي لي (٧)

وفي النشر: "والحق في غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي، وهل يحق لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل؟ بل الصواب جواز مثل هذا الفصل، وهو

،ولسان العرب ٣٩٠/١٢ (عجم)، والمقاصد النحوية ٤٧٠/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/٣ ،والخصائص ٤٠٥/٢ ، ورصف المباني ص ٦٥ ، والمقتضب ٣٧٧/٤. والشاهد فيه قوله : " بكف يوما يهودي " حيث فصل بالظرف " يوما " بين المضاف و المضاف إليه

١- البيت من مجزوء الكامل بلا نسبة في الكتاب ١٧٦/١ ، ومعاني القرآن للزجاج ١٦٩/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦١ ،وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٧٨ ،وشرك الكافية الشافية ٩٨٥/٢ ، والخصائص ٢/ ٤٠٦ ، والتبصرة والتذكرة ٢٨٩/١ ، والآشموني ٢٧٦/٢ ،وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١٩/٢ ، وليس في معاني الأخفش. الشاهد قوله "زج القلوص أبي مزاده "حيث فصل بين المضاف "زج "و المضاف إليه "مزاده " بالمفعول "القلوص " و ذلك للضرورة

٢- المحرر الوجيز ٦ / ١٥٧ .

٣- الكشاف ٢ / ٤٠٠ ، ٤٠١ .

٤ - تفسير القرطبي٩٣/٧.

٥ - الحديث في مختصر صحيح البخاري٣/ ١٧٤، وفضائل الصحابة للإمام أحمد٢٤٠/١، وشرح مذاهب أهل السنة ص ١٤٦.

٦- الحديث في سنن أبي داود ٣٥٣/٤، ومسند أحمد ٣٩/ ٤٢٥، والسنن الكبرى٦/ ٥٠٥.

٧- البيان ١ / ٣٤٢ .

الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختيارا، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر، ويكفي في ذلك دليلا هذه القراءة المشهورة التي بلغت حد التواتر. كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب فكلامه حجة، وقوله دليل، لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن، وروى وسمع ورأى إذ كانت كذلك في الصحف العثماني المجمع على اتباعه".(١)

وقال أبو حيان: "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم".(٢)

وقال ابن جني في الخصائص: "باب ما يَرِد عن العربي مخالفاً للجمهور، إذا اتفق شيء من ذلك: نُظِر في ذلك العربي وفيما جاء به: فإن كان فصيحاً وكان ما جاء به يقبله القياس فَيَحْسُن الظنُّ به؛ لأنه يمكن أن يكون قد وقع إليه ذلك مِنْ لغةٍ قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها . ...فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سُمِع منه ما يخالف الجمهورَ بالخطأ ما وُجِد طريق إلى تقبُّل ما يورده إلا إذا كان القياس يعاضده."(٣)

وقراءة هذا الإمام بهذه الحيثيَّة بل بطريق الأولى والأحرى لولم تكن متواترةً فكيف وهي متواترة؟

وقال ابن ذكوان: "سألني الكسائي عن هذا الحرف وما بلغه من قراءتنا فرأيته كأنه أعجبه وترنَّم بهذا البيت: (٤)

تَنْفي يداها الحصَى في كل هاجرة نَفْيَ الدَّراهيمَ تَنْقادِ الصياريف

بنصب " الدراهيم " وجرّ " تنقاد "، وقد روي بخفض " الدراهيم " ورفع " تنقاد " وهو الأصل وهو المشهور في الرواية".

وقال الكرماني: " قراءة ابن عامر وإن ضَعُفَتْ في العربية للإحالة بين المضاف والمضاف إليه فقويَّةٌ في الرواية عالية ".

وقد سُمِعَ ممَّنْ يُوثق بعربيته: "تَرْكُ يوماً نفسِك وهواها سَعْيٌ في رَداها "(٥) أي : تَرْكُ نفسِك يوماً مع

---

[١] – النشر ٢ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

[٢] – البحر المحيط ٤ / ٢٣٠ .

[٣] – الخصائص ١ / ٣٨٥ ، ٣٨٧ .

[٤] – البيت من البسيط ،وهو للفرزدق في الإنصاف ٢٧/١ ،وخزانة الأدب ٤٢٤/٤ ،٤٢٦ ، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١ ، و التصريح ٣٧١/٢ ، و الكتاب ٢٨/١ ،و المقاصد النحوية ٥٢١/٣، ولسان العرب ١٩٠/٩ (صرف) ،١٩٩/١٢ (درهم)، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أسرا العربية ص ٤٥ ،وتخليص الشواهد ص ١٦٩ ،وسر صناعة الإعراب ٧٦٩/٢ ، وأوضح المسالك ٣٧٦/٤ وشرح ابن عقيل ص٤١٦ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، ورصف المباني ص ١٢ ،٤٤٦ ،وشرح قطر الندى ص ٢٦٨ . وفي البيت شاهدان : الأول قوله"الدراهيم" حيث مطل كسرة الهاء فتولدت الياء ، وذلك للضرورة الشعرية. الثاني على رواية نصب كلمة "الدراهيم"وجر كلمة "تنقاد"حيث يكون فصل بين المضاف "نفي"و المضاف إليه "تنقاد" بالمفعول "الدراهيم".

[٥] – التذييل ٧ / ٢٦٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ٤٣٢ ، ناظر الجيش ص ٣٢٥٩ ، والتصريح ٢ / ٥٨ .

هواها سَعْيٌ في هَلاكها".(١)

وقَالَ الْقُشَيْرِيُّ: "وَقَالَ قَوْمٌ هَذَا قَبِيحٌ، وَهَذَا مُحَالٌ، لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَتِ (الْقِرَاءَةُ بِالتَّوَاتُرِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ الْفَصِيحُ لَا الْقَبِيحُ. وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَفِي مُصْحَفِ عُثْمَانَ" شُرَكَائِهِمْ" بِالْيَاءِ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ. وَأُضِيفَ الْقَتْلُ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ إِلَى الشُّرَكَاءِ، لِأَنَّ الشُّرَكَاءَ هُمُ الَّذِينَ زَيَّنُوا ذَلِكَ وَدَعَوْا إِلَيْهِ، فَالْفِعْلُ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ عَلَى مَا يَجِبُ فِي الْأَصْلِ، لَكِنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَقَدَّمَ الْمَفْعُولَ وَتَرَكَهُ مَنْصُوبًا عَلَى حَالِهِ، إِذْ كَانَ مُتَأَخِّرًا فِي الْمَعْنَى، وَأَخَّرَ الْمُضَافَ وَتَرَكَهُ مَخْفُوضًا عَلَى حَالِهِ، إِذْ كَانَ مُتَقَدِّمًا بَعْدَ الْقَتْلِ. وَالتَّقْدِيرُ: وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ. أَيْ أَنْ قَتَلَ شُرَكَاؤُهُمْ أَوْلَادَهُمْ"(٢).

ومما يقوي قراءة ابن عامر هذه أنه قد ورد الفصل بين المضاف و المضاف إليه في آية أخرى هي قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ ﴾ (٣) حيث قرأ بعض السلف(٤) بنصب "وعده " وجر "رسله" .ففصل بين المضاف "مخلف " والمضاف إليه "رسله "بالمفعول " وعده ".وفي مجيء كل هذا دليل على أن قراءة ابن عامر صحيحة من حيث اللغة كما هي صحيحة من حيث النقل، ولا التفات إلى قول مَنْ قال: "إنه اعتمد في ذلك على رسم مصحف الشام الذي أرسله عثمان بن عفان رضي الله عنه، لأنه لم يوجد فيه إلا كتابة " شركائهم "بالياء "، وهذا وإن كان كافياً في الدلالة على جَرِّ " شركائهم " فليس فيه ما يدل على نصب "أولادهم "إذ المصحفُ مهملٌ من شكل ونقط فلم يبقَ له حجةٌ في نصب الأولاد إلا النَّقْلُ المحض .

---

[١]- الدر المصون ٥ / ١٦٨ .

[٢] - تفسير القرطبي٧/٩٣.

[٣] -إبراهيم آية ٤٧ .

[٤]- ينظر النشر ٢/٢٦٥، والإتحاف ص ٢١٧، والإملاء ٢/٧٧٤ والكشاف ٢/١٨٥، والبحر ٥/٤٢٧ ومشكل إعراب القرآن ١/٤٥٤ وحاشية الجمل ٢/٥٣٣ ومعاني الزجاج ٣/١٦٨ ومعاني الفراء ٢/٨١ والمحرر ٨/٢٦٦ والدر المصون ٧/١٢٩ وشرح الكافية الشافية ص٩٨٨ والتصريح ٢/٥٨ .

المبحث الخامس: التوابع المسألة الأولى: مطابقة النعت للمنعوت

لا بد للنعت من مطابقة منعوته، يقول سيبويه: " واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما إن النكرة لا توصف إلا بذكرة"(١). فالصفة تابعةٌ للموصوف في أحواله. "وجملتُها عشرةُ أشياءَ: رفعُه، ونصبه، وخفضه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتنكيره، وتعريفه، وتذكيره، وتأنيثه. إن كان الاسمُ الأوّلُ الموصوف مرفوعًا، فنعتُه مرفوعٌ. وإن كان منصوبًا، فنعتُه منصوبٌ. وإن كان مخفوضًا، فنعتُه مخفوضٌ. وكذلك سائرُ الأحوال. تقول: "هذا رجلٌ عاقلٌ"، و"رأيت رجلًا عاقلًا"، و"مررت برجلٍ عاقلٍ"...وإنّما وجب للنعت أن يكون تابعًا للمنعوت فيما ذكرناه من قِبَل أنّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فصار ما يلحَق الاسم يلحق النعتَ. وإنّما قلنا: إنّهما كالشيء الواحد من قِبَل أنّ النعت يُخرِج المنعوتَ من نوع إلى نوع أخصَّ منه، فالنعتُ والمنعوتُ بمنزلةِ نوع أخصَّ من نوع المنعوت وحده، فالنعتُ والمنعوت بمنزلة إنسان، والمنعوتُ وحدَه بمنزلةِ حَيَوان، فكما أنّ إنساناً أخصَّ من حيوان، كذلك النعتُ والمنعوت أخصُّ من المنعوت وحده، ألا ترى أنّك إذا قلت: "مررت برجلٍ"، فهو من الرجال الذين كلُّ واحد منهم رجلٌ، وإذا قلت: "مررت برجل ظريف"، فهو من الرجال الظُّرفاء الذين كلُّ واحد منهم رجلٌ ظريفٌ، فالرجالُ الظرفاء جملةٌ لرجل ظريف، كما أن الرجال جملةٌ"(٢). ولأجل وجوب المطابقة بين النعت والمنعوت في الإفراد والتثنية والجمع وكذلك في التذكير والتأنيث انتقد ابن أبي مريم إعراب مظلما صفة لقطع في قوله تعالى:﴿كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًاۚ﴾ (٣) فقال: "{قِطَعًا مِّنَ اللَّيْلِ} بسكون الطاء: قرأها ابن كثير والكسائي ويعقوب. والوجه أن القطع بكسر القاف وسكون الطاء هو الجزء من الليل، يقال أتاني بعد قطع من الليل، أي بعد جزءٍ وساعةٍ منه، وقوله {مُظْلِمًا} على هذا صفة لقوله {قِطَعًا} ... وقرأ الباقون {قِطَعًا} بفتح الطاء. والوجه أن القطع بفتح الطاء جمع قطعة، والمراد بعض الليل، والمعنيان في القراءتين متقاربان؛ لأنه أراد أن وجوههم لسوادها كأنها أغشيت بعضًا من الليل، فأما قوله {مُظْلِمًا} في هذه القراءة فإنه حال من الليل، ولا يكون صفة للقطع؛ لأنها جمعٌ، فهو مؤنث، و {مُظْلِمًا} واحد، فهو مذكر، فلا يكون صفة لها..."(٤)

فعنده على القراءة الثانية لا يجوز إعراب "مظلماً" حال من الليل، ولا يجوز أن يكون صفةً لـــ "قِطَعاً"، ولا حالاً منه، ولا من الضمير في "من الليل"؛ لأنه كان يجب أن يقال فيه: (مظلمة). لأنَّ الموصـــوف حينئذ جمعٌ، وكذا صاحب الحال فتجب المطابقةُ. وأجاز بعضهم ما منعه وقالوا: جاز ذلك لأنَّه في معنى الكثير، وهذا فيه تعسُّفٌ"(٥).

ولأجل وجوب المطابقة هذه منع إعراب مكروها صفة لـــــسيئة في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ

---

١ – الكتاب ٣٠٢/٢.
٢ – شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٤/٢.
٣ – يونس آية ٢٧.
٤ – الموضح ص ٦٢٢.
٥ – الدر المصون ١٨٨/٦.

عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾([1]) فقال: "{كَانَ سَيِّئَةً} بالتنوين نصبًا: قرأها ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو ويعقوب. والوجه أن قوله {مَكْرُوهًا} ليس بصفة للسيئة، فيلزم فيه أن يكون مكروهةً بالتاء، ولكن قوله {مَكْرُوهًا} بدل عن {سيئة} كأن قال كان سيئة كان مكروهًا"([2]).

وأجاز بعضهم أن يكون "مكروها" نعتٌ لـ «سيئةٍ»، وإنما ذكّر لأن تأنيثَ موصوفِه مجازيٌّ. ورُدَّ هذا: بأن ذلك إنَّما يجوزُ حيث أُسْنِد إلى المؤنثِ المجازيِّ، أمَّا إذا أُسْنِدَ إلى ضميرِهِ فلا، نحو: «الشمسُ طالعةٌ»، لا يجوز: «طالعٌ» إلا في ضرورةٍ كقول الشاعر([3]):

فَلَا مُزْنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَهَا ... ولَا أَرْضَ أبْقَلَ إبْقَالهَا

فَإِنَّمَا قَالَ: " أَبْقَلَ " بالتذكير، لِأَن تَأْنِيث الأَرْض غير حَقِيقِيّ، ولَيْسَ فِي اللَّفْظ عَلامَة تَأْنِيث، فَصَارَ بِمَنْزِلَة غير مؤنث. وَهَذَا النَّحْو يجِئ فِي الشّعْر خَاصَّة، فَلَا يدل على التَّذْكِير"([4]).

وهذا النقد من ابن أبي مريم في محله، وله وجاهته، والقواعد النحوية تؤيده.

المسألة الثانية: العطف على الضمير المرفوع المتصل

انتقد ابن أبي مريم عطف الظاهر على الضمير المرفوع المستتر في أكثر من موضع في كتابه فقد قال في توجيهه للقراءات في قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾([5]):"{شُرَكَاؤُكُمُ} بالرفع: قرأها يعقوب وحده. والوجه ان الشركاء معطوف على الضمير المرفوع، وهو ضمير الجمع في أجمعوا، أي أجمعوا أنتم وشركاؤكم، والعطف على الضمير المرفوع المستكن لا يصلح في سعة الكلام إلا بالتوكيد أو بما يقوم مقامه، لا تقول: قم وزيد، إلا أن تؤكد، فتقول: قم أنت وزيد، ولو قلت: قم يوم الجمعة وزيد، جاز؛ لأن الظرف الفاصل بينهما قام مقام التوكيد، وهذا منه؛ لأن قوله {أَمْرَكُمْ} الفاصل بين الضمير وبين ما عطف عليه يقوم مقام التأكيد، فلذلك جاز"([6]).

وقال عند توجيهه لقوله تعالى: ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴿١٧﴾ ﴾([7]): "{أَوْ آبَاؤُنَا} بسكون الواو: قرأها نافع وابن عامر، وكان –ش– عن نافع يحذف الهمزة ويرد حركتها إلى الواو، فيحركها بحركة الهمزة.

والوجه في تسكين الواو أن {أَوْ} للعطف، وقوله {آبَاؤُنَا} معطوفٌ على الضمير في {لَمَبْعُوثُونَ} ،

---

[1] – الإسراء آية٣٨.

[2] – الموضح ص ٧٥٧.

[3] – البيت من البحر المتقارب قاله عامر بن جوين الطائي أحد الصعاليك الفتاك يصف أرضا مخصبة بكثرة ما نزل بها من الغيث. وهو في الكتاب٤٦/٢، والكامل٨٤١/٢، ٩٩٤، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة٢٦٢، والخصائص٤١١/٢، والمذكّر والمؤنّث لابن الأنباريّ٣٧٠، وشرح المفصّل٩٤/٥، وضرائرَ الشّعر٢٧٥، ورصف المباني٢٤١.

[4] – ينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص:٦٦، والدر المصون٣٥٦/٧.

[5] – يونس آية٧١.

[6] – الموضح ص٦٣٢.

[7] – الصافات الآيتان ١٦، ١٧.

والتقدير: إنا لمبعوثون نحن أو آباؤنا. ويجوز أن يكون معطوفًا على ضمير {كُنَّا تُرَابًا} ، والتقدير: أئذا كنا نحن أو آباؤنا ترابًا.

وفي كلا التقديرين يلزم تأكيد الضمير بنحن، فإن العطف على الضمير المرفوع المستكن لا يجوز في سعة الكلام إلا بأن يؤكد ذلك الضمير، تقول: قمت أنا وزيدٌ، ولا تقول: قمت وزيدٌ، إلا في الشعر"([1]).

وهو في نقده هذا يأخذ بمذهب جمهور البصريين([2]) الذي يرى أنه لا يجوز عطف الظاهر على الضمير المرفوع المستكن، أو البارز المتصل، إلا بعد الفصل بين المتعاطفين بتوكيد بضمير منفصل أو أي فاصل آخر مما ذكروه([3]). قال سيبويه: " وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع وذلك قولك: فعلت وعبدُ الله، وأفعل وعبدُ الله.

وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمَراً يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه... فإن نعته حسن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيدٌ... فأنت وأخواتها تقوى المضمَر وتصير عوضا من السكون والتغيير ومِن ترك العلامة في مثل ضربَ. وقال الله عز وجل: " لو شاء اللهُ ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا "، حسُن لمكان لا. وقد يجوز في الشعر، قال الشاعر([4]):

قلتُ إذ أَقْبلت وَزُهْرٌ تَهادَى ... كَنِعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلًا

واعلم أنه قبيح أن تصفَ المضمَر في الفعل بنفسك وما أشبهه؛ وذلك أنه قبيح أن تقول فعلتَ نفسُك، إلا أن تقول: فعلت أنت نفسُك"([5]).

وحجتهم في ذلك "أَنَّ الضَّمِير إِنْ كَانَ مستترا لم يعْطف عَلَيْهِ؛ لأَنَّ الْعَطف من أَحْكَام الْأَلْفَاظ لَا الْمعَانِي وإِنْ كَانَ ملفوظا بِهِ فَهُوَ فِي حكم جُزْء من الْفِعْل بِدَلِيل أَنَّ الْفِعْل يسكن لَهُ فالعطف عَلَيْهِ كالعطف على بعض الْكَلِمَة فَإِذا أَكّد قوي"([6]).

والمغاربة لا يرون العطف على الضمير المرفوع المتصل دون تأكيد ولا فصل ضعيفا كما قال

---

[1] – الموضح ص١٠٨٧، ١٠٨٨

[2] – رأي البصريين في الكتاب ٣٥٢/٢، والمساعد ٤٦٩/٢، وارتشاف الضرب ٢٠١٣، والإنصاف ٢٨٨/٢ – ٢٩٠.

[3] – من الأمور التي ذكروها فاصلا: المفعول به نحو: {يُدْخِلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ} " [الرعد: ٢٣] فـ"من صلح": معطوف على الواو في "يدخلونها" والفاصل بينهما الهاء. "أو" وجود "فصل بـ لا" النافية "بين العاطف"، وهو حرف العطف، "والمعطوف"، فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين، "نحو: {مَّا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا} " [الأنعام: ١٤٨] فـ"آباؤنا" معطوف على "نا" و"لا" فاصلة بين العاطف، وهو الواو، والمعطوف، وهو "آباؤنا". "وقد اجتمع الفصلان" الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع، والفصل بـ"لا" بين العاطف والمعطوف "في نحو: {مَّا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ} " [الأنعام: ٩١] فـ"آباؤكم" معطوف على الواو في "تعلموا" وفصل بينهما بالتوكيد بـ"أنتم".

والفصل بـ"لا" بين الواو و"آباؤكم" مقو لذلك. التصريح ١٨١/٢، ١٨٢.

[4] – البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص٤٩٨؛ والكتاب ٢/ ٣٧٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠١؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٥٨؛ وشرح المفصل ٣/ ٧٦؛ واللمع ص١٨٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٦١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧٩؛ والخصائص ٢/ ٣٨٦؛ وشرح ابن عقيل ص٥٠١.

في قوله "أقبلت وزهر" حيث عطف قوله "وزهر" على الضمير المستتر في قوله "أقبلت" من غير أن يؤكد الضمير المستتر بضمير منفصل.

[5] – الكتاب ٣٦٩/٢، ٣٧٠.

[6] – اللباب ٤٣١/١.

البصريون بل يرونه قبيحا. حتى قال ابن عصفور: "إنه لا يكون إلا في الضرورة" (١).
وذهب الكوفيون(٢)، وابن الأنباري(٣)، وابن مالك إلى أنه لا يشترط في ذلك الفصل بل يجوز في الكلام: قمت وزيد، وحكى عن أبي علي إجازة ذلك من غير فصل، وفي كتاب سيبويه حين ذكر انفصال بعض الضمائر وكذلك (كنا وأنتم ذاهبين)، إلا أن الشراح تأولوه"(٤).
قال ابن مالك: "ولا يمتنع العطف دون فصل كقول بعض العرب: مررت برجل سواءٍ والعدمُ، فعطف العدم دون فصل ولا ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء، ومنه قول جرير(٥):

ورجا الأُخَيطِلُ من سفاهة رأيه ... ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا

وهذا فعل مختارٍ غير مضطر، لتمكن قائله من نصب (أب) على أن يكون مفعولا معه. ومثله قول ابن أبي ربيعة: **قلتُ إذْ أقبلتْ وزُهْرٌ تهادى ... كنِعاجِ الملا تَعَسَّفْنَ رَمْلا**
فرفع زهرا عطفا على الضمير المستكن في أقبلت، مع تمكنه من جعله بعد نصبه مفعولا معه. وأحسن ما استشهد به على هذا قول عمر رضي الله عنه: " إِنِّي كُنْتُ وَجَارٌ لِي مِنْ الانْصَارِ" وقول علي رضي الله عنه: كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «كُنْتُ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ». أخرجهما البخاري في صحيحه"(٦).
ومذهب الكوفيين كما قال ابن أبي مريم ضعيف إلا أنه على الرغم من ضعفه جائز في السعة كما نص عليه ابن مالك لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب مررت برجل سواء والعدم, برفع العدم عطفًا على الضمير المستتر في سواء؛ لأنه مؤول بمشتق أي: مستو هو والعدم وليس بينهما فصل(٧)، ولما استدل به ابن مالك من حديث البخاري، ولما استشهد به أيضا أبو حيان من شواهد شعرية على جواز ذلك. ولا شك أن كلام من حفظ حجة على كلام من لم يحفظ(٨).

المسألة الثالثة: الفصل بين العاطف والمعطوف

قرئت كلمة "غِشَٰوَةٌ" من قوله تَعَالَىٰ: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٩) بالنصب(١٠)، وقال ابن أبي مريم في توجيه هذه القراءة: " وأما النصب فيه فيجوز أن يكون

---

١ – شرح الجمل ١/ ١٣٢. وينظر: التذييل ٤/ ١٧٤، وتمهيد القواعد٣٥.٢/٧.
٢ – ينظر: الإنصاف٢/٢٨٨ –٢٩٠، والمساعد٢/٤٦٩، وارتشاف الضرب٢٠١٣، والتذييل ٤/ ١٧٤، وتمهيد القواعد٣٥.٢/٧.
٣ – الإنصاف٢/٢٨٨ –٢٩٠.
٤ – ارتشاف الضرب٢٠١٣.
٥ – البيت من البحر الكامل في ديوانه ص ٥٠٧، والدرر ٢/ ٤٥٩، وشرح ابن الناظم ص٣٨٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٤، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٠، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٤٧٦، وأوضح المسالك ٣/ ٣٩٠، وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٢، والمقرب ١/ ٢٣٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٨.
والشاهد عطف قوله "أب" بالواو على الضمير المرفوع المستتر في "يكن"
٦ – شرح التسهيل٣/٣٧٣، ٣٧٤. وينظر: صحيح البخاري١٣٣/٣، ٩/٥.
٧ – شرح الأشموني١٦٩/٣. وينظر الكتاب٣١/٢.
٨ – ينظر: التذييل ٤/ ١٧٤، وتمهيد القواعد٣٥.٢/٧.
٩ – البقرة آية ٧
١٠ – هي قراءة المفضل الضبيّ رواية عن عاصم. ينظر: السبعة ص ١٣٨، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي٢٩١/١

لكونه محمولًا على {خَتَمَ} مع تقدير حرف الجر كأنه قال: وختم على أبصارهم غشاوة أي بغشاوة، فحذف الجار وأوصل الفعل بنفسه، وهذا فيه قبحٌ؛ لأنك تفصل بين حرف العطف والمعطوف به"([1]) هذا هذا أحد وجهين ذكرهما ابن أبي مريم في توجيه قراءة النصب، فالفعل " ختم" لا يتعدى بنفسه و إنما بحرف جر، فالنصب إذن يكون على إسقاط حرف الجر، و«وعلى أبصارهم» معطوفاً على ما قبله، والتقدير: ختم الله على قلوبهم وعلى سَمْعهم وعلى أبصارهم بغشاوة، ثم حُذِفَ حرفُ الجر فانتصب ما بعده كقول الشاعر([2]):

تَمُرُّون الدِّيارَ ولم تَعُوجوا ... كلامُكُمُ عليَّ إذاً حَرامُ

أي تمرون بالديار. فابن أبي مريم ينتقد النصب عطفا على الفعل " ختم " المذكور، معتمدًا في نقده على عدم جواز الفصل بين العاطف والمطوف، وهو متأثر في هذا بأبي علي الفارسي في كتابه الحجة حيث قال:" قراءةُ الرفع أَوْلى لأنَّ النصبَ: إمَّا أَنْ تَحْمِلَه على خَتَم الظاهرِ فَيَعْرِضُ في ذلك أنّك حُلْتَ بين حرفِ العطف والمعطوفِ بِهِ، وهذا عِندنا إنما يجوزُ في الشعر"([3])

اختلف العلماء في الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمعطوف المرفوع أو المنصوب حيث منع منه الكسائي(٤)، والفراء، وأبو علي الفارسي(٥)، وابن أبي الربيع(٦)، في السعة والاختيار وجعلوه وجعلوه مختصاً بالشعر. فإذا قلت: ضربت زيدا وعمراً، وأنا أضرب زيداً وعمراً، فإن حرف العطف قائم مقام العامل ونائب عنه حتى كأنك قلت: ضربت زيداً – ضربت عمرا، وأنا أضرب زيداً – أضرب عمراً. وهو يقصر عن رتبة الفعل لأنه حرف، وإنما قام مقام الفعل لضرب من الاختصار وتجنب التكرار، وإذا كان كذلك وجب أن يكون ما يعمل فيه بجنبه نحو أن تقول: أضرب زيداً اليوم وعمراً غداً، ويقبح أن تقول: وغداً عمراً، فتفصل الواو من معمولها الذي هو عمروُ بالظرف الذي هو غداً؛ لأن في ذلك إجراء للحرف مجري الفعل لأنك تقول: اضرب غداً عمراً ولا يكاد يوجد هذا في حال الاختيار، وإنما يكون ذلك في الشعر.

وإذا كان لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف، والعامل فعلٌ، فعدم جوازه والعامل اسمً فاعل أحق وأولي، فإذا قلت: هذا رجلٌ ضاربٌ زيدًا وعمرًا، فإن الواو قائمة مقامه، فكأنك قلت: هذا رجل ضاربٌ زيدا ضاربٌ عمرا، وإذا كان اسم الفاعل فرعا على الفعل، وكانت الواو قائمة مقامه كانت فرع الفرع فيكون هنا أبعدَ عن الفعل بدرجتين، ولما كان كذلك كان أمرها إذا قامت مقام اسم الفاعل أضعف منه

---

[1]) الموضح ص ٢٤٣.

[2] – البيت من البحر الوافر وهو لجرير في ديوانه ص٢٧٨، والاقتضاب ص ٣٧٠، وتخليص الشواهد ص٥٠٣، وخزانة الأدب ٩/ ١١٨، ١١٩، ١٢١، والدرر٢/ ٢٦٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٣١١، ولسان العرب ٥/ ١٦٥، "مرر" والمقاصد النحوية ٢/ ٥٦٠، وبلا نسبة في رصف المباني ص٢٤٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٨، وشرح المفصل ٨/ ٨، ٩/ ١٠٣، ومغني اللبيب ١/ ١٠٠، والمقرب ١/ ١١٥.

[3] – الحجة للقراء السبعة ٣٠٩/١

[4] – رأي الكسائي والفراء في شرح الكافية للرضي ١٠٣٥/١.

[5] – الإيضاح ص ١٣٥و ضرائر الشعر ص٢٠٦.

[6] – البسيط ص ١٠١٩.

إذا قام مقام الفعل، فقولك: هذا رجل ضاربٌ زيد اليوم وعمرا غدا أقبح.([1]).

"ولا يختلفون أنّ ذلك في المعطوف على المجرور قبيحٌ، والمنصوب والمرفوع بمنزلته في القياس، ألا ترى أنّ حرف العطف في المجرور ليس هو الجارّ، إنما هو يشرك فيه، وكذلك في المرفوع والمنصوب ليس هو الرافع ولا الناصب، إنّما يشرك فيهما. فإنّما قبح الفصل فيهما لأنّ ما يقوم مقامهما لا يتّسع فيه الاتساع الذي في الأصل، ألا ترى أنهم لم يتّسعوا في إنّ وأخواتها اتساعهم في الفعل، ولم يتّسع في الظروف، ولا في الأسماء المسمّى بها الأفعال اتساعهم في الفعل، ولا في الصفات المشبّهة بأسماء الفاعلين اتّساعهم في أسماء الفاعلين، ولا في عشرين اتّساعهم في ضاربين وحسنين، فكذلك لا يتّسع في حرف العطف الذي يشرك فيما يعطف عليه اتّساعهم في نفس المعطوف عليه. وقد ذهب إلى التسوية بين الجارّ وبين الناصب والرافع في العطف الكسائيّ والفراء"([2]).

وذهب كثير من المتأخرين من النحاة منهم الرضي(٣)، و ابن مالك(٤) ، وأبو حيان(٥)، وأبو عبد الله السلسيلي(٦)، والشيخ خالد الأزهري (٧)، إلي جواز الفصل بالظرف وغيره بين العاطف والمعطوف المرفوع أو المنصوب في حال الاختيار، فيجوز الفصل بالقسم نحو: قام زيد ثم والله عمرو، إذا لم يكن المعطوف جملة، فلا تقول: ثم والله قعد عمرو؛ لأنه تكون الجملة إذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب، فلا يكون ما بعد القسم عطفا علي ما قبله، بل الجملة القسمية إذن معطوفة علي ما قبلها. ويجوز الفصل بالشرط أيضا نحو: أكرم زيداً ثم إن أكرمتني عمراً. وبالظن نحو: خرج محمد أو أظن خالدٌ.

واشترط ابن مالك لجواز ذلك ألا يكون المعطوف فعلا، فإن كان المعطوف فعلا لم يجز الفصل فلا يجوز: قام زيد وعندك قعد، ولا: زيد يقوم وفي الدار يقعد (٨). ولا يظهر لامتناع الفصل إذا كان المعطوف فعلا وجه، والظاهر أنه لا فرق بين الفعل والاسم في ذلك (٩).

كما اشترط ابن مالك أيضا إذا كان الفصل بالقسم أن يكون العاطف علي أكثر من حرف فقال: "وغير الفاء والواو من حروف العطف قد يحال بينه وبين المعطوف بالقسم نحو: قام زيد ثم والله عمرو، وما لك دينار بل والله درهما. فلو كان فاءً أو واواً لم يجز هذا الفصل؛ لأن الفاء والواو أشد افتقارا إلي ما يتصل بهما من غيرهما" (١٠).

---

[1] – ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ص ٥٢٠- ٥٢٣.
[2] – الحجة للقراء السبعة ٣١٠/١.
[3] – شرح الكافية ١٠٣٥/١
[4] – شرح التسهيل٣٨٤/٣، وشرح الكافية الشافية ص ١٢٣٨
[5] – ارتشاف الضرب ص ٢٠٢٣.
[6] – شفاء العليل ص ٧٩٨.
[7] – موصل النبيل ص ١١٤٢.
[8] – شرح التسهيل٣٨٤/٣، وشرح الكافية الشافية ص ١٢٣٨.
[9] – تمهيد القواعد لناظر الجيش٣٥١٨/٧.
[10] – الكافية الشافية ص١٢٣٨.

واشترط الرضي والمغاربة (١) "ألا يكون العاطف الفاء أو الواو لكونهما علي حرف واحد فلا تنفصلان عن معطوفيهما ولا ''أم''؛ لأن ''أم'' العاطفة أي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الأغلب. فإن كان العاطف علي حرف واحد لم يجز الفصل إلا في الضرورة ولم يفرقوا في الأمرين بين الاسم والفعل"(٢).

وهذا الشرط غير ظاهر لأنه قد جاء في القرآن الكريم الفصل بين العاطف والمعطوف، والعاطف على حرف واحد وفي هذا رد عليهم في ذلك.

ومن أجاز الفصل بين العاطف والمعطوف المرفوع أو المنصوب استدل بأنه قد جاء في القرآن الكريم آيات كثيرة فيها فصل بين العاطف والمعطوف، منها:

قوله تعالي: ﴿ رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ لَّكَ ﴾ (٣) . فـ"أمة" هو المفعول الأول ومن "ذريتنا" حال منها لأنه في الأصل صفة نكرة، فلما قدم عليها انتصب علي الحال، و"مسلمة" هو المفعول الثاني. وأبوعلي لا يجيزه بالظرف فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به، كما أن من النحويين من منع الفصل بالظرف بين حرف العطف إذا كان علي حرف واحد وبين المعطوف(٤). المعطوف(٤). وقوله تعالي﴿ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗاۗ ﴾(٥)، فأشد منصوب علي الحال من "ذكرا" لأنه لو تأخر عنه لكان صفة له، فلما قُدِّم تعذر بقاؤه صفة فجعل حالا. ويجوز في" ذكرا " أن يكون معطوفا علي محل الكاف في "كذكركم" وهذا يلزم منه الفصل بين حرف العطف "أو" والمعطوف وهو"ذكرا" بالحال وهو"ذكرا" بالحال وهو "أشد".

وبعض النحويين نصوا على أن الفصل بينهما لا يجوز إلا بشرطين، أحدهما: أن يكون حرف العطف على أكثر من حرف واحد.

الثاني: أن يكون الفاصل قسما أو ظرفا أو جارا ومجرورا، وأحد الشرطين موجود وهو الزيادة على حرف، والآخر مفقود وهو كون الفاصل ليس أحد الثلاثة المتقدمة. وأجيب بأن الحال مقدرة بحرف الجر ومشبهة بالظرف فأجريت مجراهما (٦).

إلى غير ذلك من الشواهد القرآنية، والشعرية التي تثبت جواز الفصل بين العاطف والمعطوف، وبالتالي تثبت أن ابن أبي مريم لم يكن موفقاً في نقده في هذه المسألة وقد جانبه الصواب بشكل واضح. والله أعلم.

المسألة الرابعة: عطف عاملٍ محذوفٍ بقي معموله على عامل مذكور

---

١ – شرح الكافية للرضي ١٠٣٧/١.

٢ – المساعد ٤٧٨/٢ وموصل النبيل ص ١١٤٢.

٣ – البقرة : آية.١٢٨

٤ – ينظر التبيان في إعراب القرآن ١١٦/١ والبحر المحيط ٣٨٩/١ والدر المصون ١١٦/٢،١١٥.

٥ – البقرة آية ٢٠٠.

٦ – التبيان ١٦٤/١ والبحر المحيط١٠٤/٢ والدر المصون ٣٤٠/٢،٣٣٩ ومغني اللبيب٥/ ٩٤.

سبق وأن ذكرنا أن كلمة "غِشَٰوَةٌ" من قوله تَعَالَىٰ:﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (١) قرئت بالنصب(٢)، وأن ابن أبي مريم ذكر في توجيهها وجهين سبق الحديث عن أحدهما، ونذكر هنا التوجيه الآخر حيث قال: " ويجوز أن يكون محمولًا على فعلٍ مضمرٍ يدلّ عليه الفعل المتقدم وهو "خَتَمَ" فيكون تقديره: خَتَمَ الله على قلوبهم وعلى سمعهم، وجعل على أبصارهم غشاوة... وهذا فيه أيضًا ضعف؛ لقلته في حال السعة؛ ولأن أكثر ما يجيء من ذلك إنما هو في الشعر."(٣)

فكلمة "غِشَٰوَةٌ" على هذا الوجه منصوبة بإضمار فعلٍ لائق، أي: وجَعَلَ على أبصارهم غشاوةً، وقد صُرِّح بهذا العامل في قوله تعالى: {وَجَعَلَ على بَصَرِهِ غِشَاوَةً}(٤). والختم على هذا التقدير في القلوب والأسماع، والغشوة على الأبصار، والوقف على قوله وَعَلَى سَمْعِهِمْ(٥). ذكر هذا الوجهَ الزجاجُ(٦)، ومكيٌّ(٧)، وابنُ عطية(٨)، وابن الأنباري(٩)، و الزمخشري(١٠)، و الطبري(١١). ورده أبو علي الفارسي(١٢)، وأبو حيان حيث قال: " وَلَا تَكَادُ تَجِدُ هَذَا الِاسْتِعْمَالَ فِي حَالِ سَعَةٍ وَاخْتِيَارٍ"(١٣).

فإذا وقع بعد الواو منصوب حُذف ناصبه وكان الفعل السابق عليها غير صالح للعمل فيما بعدها، ففي ناصب المعمول بعدها قولان:

القول الأول: أنه يقدر فيه فعل ملائم لما بعد الواو ناصب لما ذكر بعدها، وهو رأي الفراء والفارسي وجماعة من البصريين والكوفيين (١٤)، كما في الآية المذكورة فالفعل " ختم" غير صالح للعمل في الأبصار؛ لأنه الختم لا يكون للبصر، كما يقدر «كحّلن» ناصبًا للعيون في قول الشاعر(١٥):

---

١ – البقرة آية ٧

٢ – هي قراءة المفضل الضبيّ رواية عن عاصم. ينظر: السبعة ص ١٣٨، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٢٩١/١

٣) الموضح ص ٢٤٤.

٤) الجاثية آية٢٣.

٥) المحرر الوجيز ٨٨/١

٦) معاني القرآن وإعرابه ٨٤/١.

٧) مشكل إعراب القرآن ٧٦/١.

٨) المحرر الوجيز ١٥٨/١.

٩) البيان في غريب إعراب القرآن ٥٣/١.

١٠) الكشاف ١٢٦/١.

١١) جامع البيان ٢٦٤/١ ، ٢٦٥.

١٢) الحجة ٢٩١/١.

١٣) البحر المحيط ٨١/١، ٨٢.

١٤) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٤، ١٢١، ٤٠٥، ٤٧٣)، والإيضاح للفارسي (ص ١٩٣)، والشيرازيات (ص ٧١)، وارتشاف الضرب (٢/ ٢٩٠)، والتذييل (٣/ ٤٧٥)، والتصريح (١/ ٣٤٦)، والأشموني (٢/ ١٤١)، وأوضح المسالك (١/ ١٨٢).

١٥) البيت من البحر الوافر وهو للراعي النميري في ديوانه ص٢٦٩؛ والدرر ٣/ ١٥٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٥؛ ولسان العرب ٢/ ٢٨٧ "زجج"؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢١٢، ٧/ ٢٣٣؛ والإنصاف ٢/ ٦١٠؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٧؛ وتذكرة النحاة ص٦١٧؛ وحاشية يس ١/ ٣٤٢؛ والخصائص ٢/ ٤٣٢؛ والدرر ٦/ ٨٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٦؛ وشرح ابن عقيل ص٥٠٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٣٥؛

إذا ما الغانيات بَرَزْنَ يومًا ... وزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا

ويقدر «يفقأ» ناصبا لـــ"عينيه" في قول الشاعر(١):

تراه كأن الله يَجْدَعُ أَنْفَهُ ... وعينيه إنْ مولاه ثَابَ له وَفْرُ

و يقدر الفعل "ترى" ناصبا لـــ"جسأة" في قول الآخر(٢):

تسمع للأحشاء منه لغطا ... ولليدين جسأة وبددا

والقول الآخر: أن لا إضمار في نحو ذلك، بل الثاني معطوف على الأول على أن العامل ضمن معنى يصح اشتراك المتعاطفين فيه وهو رأي المبرد والمازني والجرمي وجماعة(٣)، فتضمن متقلدا في قول الشاعر(٤): يا ليت بَعْلَكِ في الوَغَى ... متقلّدًا سيفًا ورُمْحًا

معنى حاملا، وتضمن يجدع في البيت المتقدم معنى يذهب؛ لأنه إذا أجدع أنفه أذهبه، وتضمن تسمع للأحشاء معنى تعلم، وتضمن زجّجن معنى حسّنّ؛ لأن التزجيج تحسين، و التضمين باب واسع وله شواهد كثيرة من الشعر، الذي يدل على التضمين ويقطع ببطلان إضمار الفعل أنه قد وجد في كلامهم ما ادعوا أنه لا يسوغ قال طرفة(٥):

أعمرو بن هند ما ترى رأي ضربة ... لها سبب ترعى به الماء والشّجر

وقال آخر(٦):

وكتاب الصناعتين ص١٨٢؛ ولسان العرب ١/ ٤٢٢ "رغب"؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٥٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٢، ٢/ ١٣٠.

[١] – البيت من الطويل وهو لخالد بن الطيفان وهو في: الخصائص (٢/ ٤٣١)، والتذييل (٣/ ٤٧٤)، ومجالس ثعلب (٢/ ٣٩٦)، والإنصاف (٢/ ٥١٥)، والحيوان (٦/ ٤٠)، والمؤتلف والمختلف (ص ١٤٩)، والعيني (٤/ ١٧١)، والهمع (٢/ ١٣٠)، والدرر (٢/ ١٦٩)، واللسان «جدع».

[٢] – البيت من الرجز مجهول القائل مجهول وهو في: الخصائص (٢/ ٤٣٢)، وأمالي المرتضى (٢/ ٢٥٩)، والتذييل (٣/ ٤٧٥)، ومعاني القرآن للفراء (١/ ٤٠٥)، (٣/ ١٢٣).

اللغة: لغطا: أصواتا مبهمة. الجسأة: الصلابة والغلظ والخشونة. البدد: تباعد ما بين اليدين.

والشاهد في قوله: «وفي اليدين جشأة»؛ حيث نصب بفعل مقدر والتقدير «وترى».

[٣] – هم أبو عبيدة والأصمعي واليزيدي. ينظر: المقتضب (٢/ ٥٠)، والكامل (١/ ٣٧١)، وأبو عثمان المازني (ص ١٦٣)، والارتشاف (ص ٦٠٦)، والتصريح (١/ ٣٤٦)، وأوضح المسالك (١/ ١٨٢)، والهمع (١/ ٢٢٢)، والأشموني (٢/ ١٤١).

[٤]) البيت من الكامل وهو لعبد الله بن الزبعرى وهو في: الخصائص (٢/ ٤٣١)، والكامل (١/ ٣٣٤، ٣٧١)، (٢/ ٢٧٥)، والمقتضب (٢/ ٥٠)، والإيضاح للفارسي (١٩٥)، والتذييل (٣/ ٤٧٤)، وابن يعيش (٢/ ٥٠)، وأمالي الشجري (٢/ ٣٢١)، والإنصاف (٢/ ٦١٢)، والمخصص (٤/ ١٣٦)، والبحر المحيط (٢/ ٤٦٤)، (٦/ ٤٨٥)، واللسان «رغب – قلد – جدع».

والشاهد فيه: تضمين «متقلدا» معنى حاملا ليصح اشتراك المتعاطفين في هذا العامل.

[٥]) البيت من البحر الطويل في ديوان طرفة (٤٧)، والتذييل (٣/ ٤٧٧)، والارتشاف (ص ٦٠٦)، والمغني (٢/ ٦٣٢)، وشرح شواهده (٢/ ٩٢٩)، والعيني (٤/ ١٨١)، والخزانة (١/ ٤٩٩)، والتصريح (١/ ٣٤٦).

والشاهد في قوله: «ترعى الماء والشجر»؛ حيث تضمن الفعل معنى يصل به إلى المتعاطفين، ولا يسوغ إضمار الفعل هنا لأن الاسم غير اللائق وهو (الماء) هو الذي ولي الفعل.

[٦]) البيت لمسكين الدارمي، شاعر إسلامي من أهل العراق، وهو من بحر الطويل في: التذييل (٣/ ٢٨٦، ٤٤٧)، والكتاب (٣/ ٢٤٤)، وأمالي الشجري (٢/ ١١٤)، والخزانة (٢/ ١١٧)، وديوانه (ص ٤٩) واللسان «وسط – نبغ».

اللغة: الصفيح: الحجارة العظيمة، الجندل: الحجارة.

والشاهد في قوله: «عليه صفيح من تراب وجندل» كالذي قبله.

ونابغة الجعديّ بالرّمل بيته ... عليه صفيح من تراب وجندل

ضمن صفيح معنى ستر فكأنه قال: عليه ستر من تراب وجندل.

قالوا: وممّا يضعف مذهب القائل بالإضمار أنه جاء منه ما هو بعد مخفوض بالإضافة، كقول القائل ([1]): شرّاب ألبان وتمر وأقط

لأنه إذا أضمر أكّال تمر كان قد حذف المضاف ولم يقم الثاني مقامه مع أنه لم يتقدم له ذكر في اللفظ، وذلك غير سائغ، "واختلف في هذا النوع من العطف أهو قياس أم سماع، قال: والأكثرون على أنه قياس، وضابطه: أن يكون الأول والثاني يجتمعان في عاملهما"([2]).

وانتقد ابن أبي مريم المذهب الأول القائل بالحذف، وجعله قاصرا على الشعر، ولا يجوز في سعة الكلام يقصد النثر، وهو في هذا تابع لأبي علي في الحجة. وما ذهب إليه أبو علي الفارسي، وتبعه فيه ابن أبي مريم بعيد من الصواب لما يلي:

أولا: أن القول بالتضمين التكلف فيه ظاهر، وهو مخالف للأصل.

ثانيا: ظهور هذا الفعل المحذوف في آية الجاثية.

ثالثا: كثرة الشواهد القرآنية والشعرية التي تؤيد القول بحذف العامل بعد الواو، وأن هذا من خصائص الواو حيث إن الواو قد انفردت عن (الفاء) بعطف عاملٍ مزال، أي محذوفٍ قد بقي معمولة، على عاملٍ ظاهر، وذلك ليس بجائز في (الفاء)، وهذا الحذف مشروط بأن يكون العاملان يجمعهما معنى واحد، وذلك هو الذي سوغ الحذف، ولو كانت الجملة المعطوف عليها ليس فيها فعل ولا ما يدل على الفعل لم يكن ثم دال على المحذوف، فتكون المسألة ممتنعة من حيث أخرجها شرط الدلالة على المحذوف. فالعامل لم يحذف حتى إذا دل عليه دليل، هذا الدليل هو العامل المتقدم، فمن حيث كان دليلاً عليه لابد أن يكون مجتمعا في المعنى معه، وإلا فليس بدليل، ولابد أن يكون ذلك الدليل هو المعطوف عليه، لأنه الأصل، ولأنه دليل على ما حذف، ولو كان غير ظاهر لم يكن دليلا، بل محتاجا إلى ما يدل عليه.

رابعا: ورود شواهد يتعذر تخريجها على التضمين.

---

[1]) الرجز بلا نسبة في: المقتضب (٢/ ٥٠)، والكامل (١/ ٣٣٤، ٣٧١)، (٢/ ٢٧٥)، والإنصاف (٢/ ٦١٣)، والتذييل (٣/ ٤٧٨)، واللسان «زجج». والشاهد فيه: عطف «تمر وأقط» على «ألبان» على تضمن «شراب» معنى يسوغ له العمل فيها كلها، ولا يجوز أن يكون على إضمار عامل آخر.

[2]) ينظر: الإيضاح العضدي ص١٩٧ ، و التذييل ٣/ ٤٧٨، و تمهيد القواعد ٤/ ١٨٦٨ – ١٨٧٢، و شرح أبيات مغني اللبيب ٩٢/٦ -٩٦ ، و التصريح ١/ ٣٤٦.

المبحث السادس: إعراب الفعل

المسألة الأولى: الحذف بين نون الرفع ونون الوقاية

إذا اجتمعت نون الرفع مع نون الوقاية جاز الفك نحو قوله تعالى: ﴿أَتَعِدَانِنِي﴾ [١] والإدغام نحو "أتعدانّي" [٢]، والحذف نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآئِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ﴾ [٣]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [٤].

ووجهه: أنه لما اجتمع نونان إحداهما للرفع، والأخرى نون الوقاية، استثقل اللفظ: فمنهم من أدغم، ومنهم من حذف ٠ ثم اختلف في المحذوفة: هل هي الأولى أو الثانية؟

فيرى ابن أبي مريم أن نون الوقاية وهي الثانية هي التي حذفت؛ لأن الثقل نشأ بها، ولا يجوز حذف الأولى وهي نون الرفع؛ لأنها لا تحذف لكونها علامة الإعراب فقال: "{أَتُحَاجُّونِّي}[٥] بتخفيف النون: قرأها نافع وابن عامر، وكذلك في الزمر {تَأْمُرُونِّي}، غير ابن عامر فإنه يقرأ في الزمر بنونين. والوجه في التخفيف أن النون الثانية حذفت لالتقاء النونين ولكراهة. التضعيف، ولا يجوز أن تكون النون الأولى محذوفة؛ لأنها دلالة الإعراب؛ ولأن الاستثقال إنما يقع بالتكرير في الأمر الأعم"[٦].

وما ذهب إليه ابن أبي مريم هو رأي الأخفش، وأبي علي الفارسي، ومكي، والجزولي، وابن الحاجب، وأبي حيان، والهمذاني، وعصام الدين الإسفراييني حيث قال: "أنت مع نون الإعراب مخير بين الإتيان بنون الوقاية وحذفها فتقول: "يضربانِي بالتخفيف ويضربانّي بالتشديد ويضربانني, وقرئ "أتحاجوني" (٧) بالثلاثة واختار " أي ابن الحاجب " مذهب الجزولي من أن المتروك (٨) في يضرباني نون الوقاية لأن الثقل جاء منه فهو أحق بالحذف, ونحن نقول: لما تقرر في العقول أن الدفع (٩) أسهل

---

[١] – سورة الأحقاف آية ١٧.

[٢] – قرأ الجمهور " اتعدانني " بنونين مكسورتين. وقرأ هشام عن ابن عامر وأبو حاتم عن نافع ومحبوب عن أبي عمرو وأبو حيوه والمغيرة وهشام " أتعدانّي " وقرأ نافع في رَواية وجماعة بنون واحدة " أتعداني. ينظر: البحر المحيط ٨ / ٦٢، والتيسير ١٦٢, ومعاني الزجاج ٤ / ٤٤٣، والكشاف ٤ / ٢٩٦، والكشف ٢ / ٢٧٤.

[٣] –الآية: ٢٧ من سورة النحل وهي قراءة نافع والحسن في رواية بكسر النون خفيفة. ينظر: الكشف ٢ / ٣٦، والحجة لابن خالويه ص: ٢١٠، والمبسوط ص: ٢٢٤.

[٤] – الحجر آية ٥٤.

[٥] – الزمر آية ٨٠.

[٦] – الموضح ص ٤٨١.

[٧] – الأنعام آية ٨٠. قرأ نافع وابن عامر وابن ذكوان وأبو جعفر وهشام من طريق ابن عبدان " أتحاجوني " بتخفيف النون, وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وهشام بخلاف عنه " اتحاجوّني " بتشديد النون, وقرأ عمرو بن خَالد والضحاك كلاهما عن عاصم وهي رواية ابن أبي حماد عن أبي بكر عنه " اتحاجونني " بإظهار النون وهو الأصل. ينظر: البحر ٤ / ١٧٤، والكشف عن وجوه القراءات ١ / ٤٣٦، والحجة لابن خالويه ص: ١٤٣، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٢٧٣، والدر المصون ٣ / ١٠٦, وإعراب النحاس ١ / ٥٦٠، والمبسوط ص: ١٧١.

[٨] – أي المحذوف.

[٩] – أي دفع توهم دخول الكسر على الفعل يعني أن وظيفة نون الوقاية أسهل من وظيفة نون الرفع، وقد يكون المعنى أن إزالة الثقل أولى من إزالة علامة الرفع.

من الرفع , وأما عند سيبويه فالمثبت نون الوقاية , لأن المعرض للحذف هو نون الإعراب , ويرده أن المتروك في ليتي ولعلي ولدني ونظائرها نون الوقاية فهو مع الياء أحق بالترك لكثرة الشواهد" (١)٠ والدليل على أن المحذوفة نون الوقاية، أن الثقل حصل بها، وأنها لا تدل على إعراب وأنه جيء بهـا لتقي الفعل من الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها أولى ، ولأنها دخلت لغير عامل، ونون الرفع دخلت لعامل، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانية المقدر كالموجود (٢) ٠

قال الأخفش: "قد قرأ بعضُ القراء " فبم تبشرون " (٣) أراد " تبشروننني " فأذهـب إحـدى النـونين استثقالا لاجتماعهما .... "

قال الشاعر (٤) : تراه كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً يَسُوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْني .

فحذف النون الآخرة لأنها النون التي تزاد ليترك ما قبلها على حالة وليست باسم , فأما الأولـى فـلا يجوز طرحها فإنها الاسم المضمر , وقال أبو حية النميري (٥) :

أبِالْمَوتِ الَّذي لابُدَّ أَنِّي مُلاقٍ لا أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي

فحذف النون" (٦) ٠

وقال أبو علي : " لا يجوز أن يكون المحذوف النون الأولى , لأن الاستثقال يقع بالتكرير فـي الأمـر الأعم , والأُولى أيضا فيها أنها دلالة الإعراب , وإنما حذفت الثانية كما حذفتها من ليتي في قوله (٧) : ...يسوء الفاليات إذا فليني

---

[١] – شرح الكافية ص : ١٩٢ .

[٢] – همع الهوامع ١ / ١٧٣ بتصرف .

[٣] – الحجر آية ٥٤ وهي قراءة نافع وشيبة . وتوجيه هذه القراءة أنه عَدِي الفعل فصار تبشروننني , ثم حذف النون الثانية استخفافا لاجتماع المثلين , فاتصلت الياء بنون الرفع , فانكسرت النون , ثم حذفت الياء لدلالة الكسرة عليها . ينظر : النشر ٢ / ٣٠٢ ، والمبسوط ص : ٢٢١ ، والتسير ص : ١١١ ، والحجة لابن خالويه ص : ٢٠٦ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٨ ، والكتاب ٢ / ١٥٤ , وإعراب النحاس ٢ / ١٩٧ , والكشف ٢ / ٣٠ .

[٤] – البيت من الوافر وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص : ١٨٠ ، وخزانة الأدب ٥ / ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، والدرر ١ / ٢١٣ , وشرح شواهد الإيضاح ص : ٢١٣، والكتاب ٣ / ٥٢٠ ، والمقاصد النحوية ١ / ٣٧٩ وبلا نسبة في شرح المفصل ٣ / ٩١ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٣٨٦ ، وهمع الهوامع ١ / ٢١٧

اللغة : الثغام : نبت له نور أبيض . يعل بالمسك : يطيب به ، وأصل العلل : الشرب بعد الشرب

الشاهد : قوله : " فليني " والأصل " فليننني " فحذف نون الوقاية ، والنون الباقية هي نون النسوة وهي فاعل ، والفاعل لا يحذف .

[٥] – البيت من الوافر وهو لأبي حية النمري في خزانة الأدب ٤ / ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٠٧ , والدرر ٢ / ٢١٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ص : ٢١١، وبلا نسبة في الخصائص ١ / ٣٤٥ ، والتصريح ٢ / ٢٦ , وشرح شذور الذهب ص : ٢٩٤ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠٥ ، واللامات ص : ١٠٣ ، والمقتضب ٤ / ٣٧٥ ، وهمع الهوامع ١ / ٤٦٥ .

وفي البيت شاهدان : الأول : وهو غير مراد هنا . قوله " لا أباك " حيث استعمل كلمة " أبا " اسما لـ " لا " النافية للجنس منصوبة بالألف , وأضافها إلى ضمير المخاطبة , وهذا دليل على أن قولهم " لا أبا لك " من باب الإضافة , واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه , ولولا ذلك لم تثبت الألف في " أبا " .

والثاني وهو المراد : قوله " تخوفيني " والأصل تخوفينني فأذهب إحدى النونين .

[٦] – معاني الأخفش ١ / ٤٤٣ .

[٧] – البيت من الوافر وصدره " كَمَنِّيَّةِ جابر إذ قال : " ليتي " وهو لزيد الخيل في ديوانه ص : ٨٧ ، وتخليص الشواهد ص : ١٠٠ , وخزانة الأدب ٥ / ٣٧٥ , ٣٧٧ , والدرر ١ / ٢٠٥ , وشرح المفصل ٣ / ١٢٣ , والكتاب ٢ / ٣٧٠ , ولسان العرب ٢ / ٨٧ (ليت) ، والمقاصد النحوية ١ / ٣٤٦ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص : ٣٢٤ ، ٣٩٣ , وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٥٠ , والمقتضب ١ / ٢٥٠ , وهمع الهوامع ١ / ٢١٥ .

"فالمحذوفة المصاحبة للياء ليسلم سكون لام الفعل , وما يجري مجراها أو حركتها , ولا يجوز أن تكون المحذوفة الأولى , فيبقى الفعل بلا فاعل , كما لا تحذف الأولى في أتحاجوني , لأنها الإعراب , ويدلك على أن المحذوف الثانية أنها قد حذفت مع الجار أيضاً نحو قوله (١):

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي"(٢)

وقال مكي: " من خفف النون في " أتحاجوني " فإنما حذف الثانية التي دخلت مع الياء التي هي ضمير المتكلم استخفافاً، لاجتماع المثلين متحركين , وللتضعيف الذي في الفعل في الجيم , ولا يحسن أن يكون المحذوف هو النون الأولى , لأنها علم الرفع في الفعل , وحذفها علم النصب والجزم , فلو حذفت استخفافا لا شبته المرفوع بالمجزوم والمنصوب , وأيضا فإن الاستثقال إنما يقع بالتكرير , فحذف ما يحدث به الاستثقال أولى من غيره" (٣) .

وقال ابن الحاجب: "الصحيح أن المحذوف نون الوقاية لا نون الإعراب , لأن نون الوقاية إذا حذفت قامت نون الإعراب مقامها بخلاف العكس , ولأنها الثانية ومنها نشأ الثقل فكانت أولى بالحذف" (٤)

وقال أبو حيان : "يمكن أن يستدل لهذا القول بأن نون الوقاية يجوز حذفها لكثرة الأمثال في نحو : إنني وكأنني وهذه الحروف إنما لحقتها نون الوقاية تشبيها بالفعل , فلو لم يكن يجوز حذفها في بعض جنس الفعل لاجتماع الأمثال لما جاز حذفها في " إنَّ " و" كأنَّ " وشبههما , ولكان يلزم من ذلك تفضيل الفرع على الأصل في ذلك ، وأيضاً فنون الرفع دخلت لعامل , ونون الوقاية جاءت بغير عامل , فلو كان المحذوف هو نون الرفع للزم من ذلك وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه , وأيضا فدخول نون الوقاية إنما يضطر إليها حيث لا يكون ثَمَّ ما يمكن أن يقي الفعل من الكسر , وقد أمكن ذلك بنون الرفع , فإنه يحصل بها كونها علامة للرفع , وكونها تقي الفعل من الكسر , فكان حذف نون الوقاية أولى" (٥)

وقال الهمذاني: "اختلف في المحذوفة، فقيل: "هي الثانية وهو الوجه وإنما كان الوجه لأن الاستثقال بها حصل، وأيضاً فإن الأولى علامة الرفع، وعلامة الرفع لا تحذف إلا بعامل"(٦) .

والمذهب الذي انتقده ابن أبي مريم هو مذهب سيبويه إذ يرى أن المحذوفة نون الرفع , وأن الباقية نون الوقاية وهو اختيار ابن جني، وابن مالك، والشهاب الخفاجي، وابن هشام.

الشاهد : قوله " ليتي " والقياس : ليتني فحذف نون الوقاية للضرورة .

[١] – الرجز لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب ٥ / ٣٨٢, ٣٨٣, ٣٨٥, ٣٨٩, ٣٩١, ٣٩٢, والدرر ١ / ٢٠٧ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٤٨٧ , ولسان العرب ١ / ٣٤٤ (خبب) ، والمقاصد النحوية ١ / ٣٥٧ ، ولحميد بن ثور في لسان العرب ٣ / ٣٨٩ (لحد) وليس في ديوانه ، ولأبي بحدلة في شرح المفصل ٣ / ٢٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ١٢٧ , والجني الداني ص: ٢٥٣ ، وتخليص الشواهد ص : ١٠٨ , وخزانة الأدب ٦ / ٢٤٦ ، ٧ / ٤٣١ ، ورصف المباني ص : ٣٩٤ ، والكتاب ٢ / ٣٧١ , ومغنى اللبيب ١ / ٣٤٣ .

الشاهد قوله : " قدني " و" قدي " حيث أثبت النون في الأول على اللغة المشهورة ، وحذفها في الثاني وهذا قليل.

[٢] – الحجة ٣ /٣٣٣ .

[٣] – ينظر مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٧٣ , ٢٧٤ , والكشف عن وجوه القراءات العشر ١ / ٤٣٧ .

[٤] – شرح الكافية لابن الحاجب ص : ٦٩ .

[٥] التذييل والتكميل ١ / ١٩٤ ، ١٩٥ .

[٦] –الفريد ٢ / ١٨٠ .

واستدلوا على ذلك: بأن نون الرفع قد عُهِدَ حذفها دون ملاقاة مِثْل رفعا، قال الشاعر(١) :

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهَم ما صنعتم سَتَحْتَلِبُوها لاقِحاً غَيْرَ باهِلِ

أي فستحلبونها. لا يقال: "إن النون حذفت جزماً في جواب الشرطِ؛ لأن الفاء هنا واجبة الدخول لعدم صلاحية الجملة الجزائية شرطاً , وإذا تقرر وجوب الفاء، وإنما حذفت ضرورة ثبت أن نون الرفع كان من حقها الثبوت إلا أنها حذفت ضرورة". قال الشاعر (٢) :

أبيت أسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي

أي وتبيتين تدلكين. وفي الحديث: " والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا "(٣) فـ " لا " الداخلة على " تدخلوا " و" تؤمنوا " نافية لا ناهية لفساد المعنى عليه , وإذا ثبت حذفها دون ملاقاة مثل رفعاً , فلأن تحذف مع ملاقاة مثلٍ استثقالا بطريق الأولى , والأحرى , وأيضاً فإن النون نائبة عن الضمة , والضمة قد عُهِدَ حذفها في فصيح الكلام كقراءة أبي عمرو " ينصرْكم " (٤) و" يشعرْكم " (٥) و" يأمرْكم " (٦) وبابه بسكون آخر الفعل ,

وقول الشاعر (٧) :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ .:. إِثْماً مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ

"وإذا ثبت حذف الأصل، فليثبت حذف الفرع لئلا يلزم تفضيل فرع على أصله، وأيضا فإن إدعاء حذف نون الرفع لا يحوج إلى حذف آخر , وحذف نون الوقاية قد يحوج إلى ذلك , وبيانه : أنه إذا أدخل جازم أو ناصب على أحد هذه الأمثلة ، فلو كان المحذوف نون الوقاية لكان ينبغي أن تحذف هذه النون

---

[١] -البيت من الطويل وهو لأبي طالب في شرح التسهيل ٥٦/١ , وبلا نسبة في التذييل ١٩٥/١
اللغة : الباهل : الناقة التي لا صرار عليها وقيل لا خطام عليها , فهي مباحة الحلب .
الشاهد قوله : " ستحتلبوها , حيث حذف نون الرفع من الفعل المضارع دون سبب .

[٢] - البيت من الرجز وهو بلا نسبة في الخصائص ١ / ٣٨٨ ، والدرر ١ / ١٦٠ ، ورصف المباني ص : ٣٩٤ ، والتصريح ٤ / ١١١ , وخزانة الأدب ٨ / ٣٣٩ , والمحتسب ٢ / ٢٢ , ولسان العرب ١٠ / ٤٢٦ (دلك) ، ١٢ / ٢٣٧ (ردم) .
اللغة : الذكيّ : الشديد الرائحة .
الشاهد : قوله وتبيتي تدلكي , حيث حذف النون للضرورة وقيل شذوذا .

[٣] - الحديث بهذه الرواية في سنن الترمذي كتاب صفة القيامة باب ٥٦ حديث رقم [٢٥١٠] , وكتاب الاستئذان باب ما جاء في إنشاء السلام حديث رقم [٢٦٨٨] , ومسند أبي عوانة حديث رقم [٨٣] .

[٤] - آل عمران آية ١٦٠ , وهي قوله تعالى : ﴿ إن ينصركم الله فلا غالب لكم وإن يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده ... ﴾ والمراد " ينصركم " الثانية .

[٥] -الآية : ١٠٩ من سورة الأنعام وهي ﴿ ... وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾ .

[٦] -الآية ٦٧ من سورة البقرة وهي ﴿ ... إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ﴾ .

[٧] -البيت من السريع وهو لامرئ القيس في ديوانه ص : ١٤٩ , وإصلاح المنطق ص : ٢٤٥ ، ٣٢٢ , وخزانة الأدب ٤ / ١٠٦ , ٨ / ٣٥٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ , والدرر ١ / ١٧٥ ، ورصف المباني ص : ٣٥٧ , والتصريح ١ / ٨٨ ، والكتاب ٤ / ٢٠٤ ، وشرح شذوذ الذهب ص : ١٩٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ص : ٢٥٦ , وشرح المفصل ١ / ٤٨ والمحتسب ١ / ١٥ , ١١٠ ، وبلا نسبة في الخصائص ١ / ٧٤ , ٢ / ٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٣ / ٩٦ , وخزانة الأدب ١ / ١٥٢ ، ٣ / ٤٦٣ , ٤ / ٤٨٤ ، ٨ / ٣٣٩ .
والشاهد فيه قوله : " أشرب " حيث سكن الباء ضرورة , ويروى " فاليوم أسقي " وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

, لأنها نون رفع وهي تسقط للناصب والجازم , بخلاف إدعاء حذف نون الرفع فإنه لا يحوج إلى ذلك لأنه لا عمل له في التي للوقاية" (١) .

قال سيبويه في بعض أبواب نون التوكيد: "وتقول: " هل تَفعلُنَّ ذاك " تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون , وهم يستثقلون التضعيف , فحذفوها إذ كانت تحذف ، وهم في ذا الموضع أشد استثقالا للنونات , وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا , بلغنا أن بعض القراء قرأ " أتحاجونِي " وكان يقرأ " فبم تبشرونِ " وهي قراءة أهل المدينة , وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف" (٢) .

وقال ابن جنى: "وقرأ بعضهم " أتحاجوني" فحذف النون الأولى التي هي عَلَمُ الرفع كما يقول : هو يُمكنِّي , فيحذف الضمة للتخفيف , كذلك يحذف النون للتخفيف , ولا يجوز أن تكون المحذوفة الثانية لأنها من الاسم المضمر ولا يمكن حذفها" (٣) .

وقال ابن مالك مبينا وجوه صحة هذا المذهب: "وهو الصحيح لوجوه:

أحدها: "أن نون الرفع قد تحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون , وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه .

ثانيها : أن نون الرفع نائبة عن الضمة , وقد حذفت الضمة تخفيفاً في الفعل نحو قوله تعالى : ﴿ إن الله يأمركم ﴾ , قوله تعالى ﴿ وما يشعركم ﴾ في قراءة للسوسي (٤) وفي الاسم كقراءة بعض السلف : " ورسلْنا لديهم يكتبون " (٥) بسكون اللام , و " بعولتهن أحق " (٦) بسكون التاء , فحذف النون النائبة , عنها تخفيفاً أولى , وليؤمن بذلك تفصيل الفرع على الأصل .

ثالثها : أن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها , وحذف نون الوقاية أولاً لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب , وحذف ما يؤمن بحذفه حذفٌ أولَى من حذف مالا يؤمن بحذفه حذفُ .

رابعها : لو حذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثان , وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير" (٧) .

---

[١] – الدر المصون ٣ / ١٠٨ ، ١٠٩ .

[٢] – الكتاب ٣ / ٥١٩ .

[٣] – المنصف ص : ٥٥٢ .

[٤] – هو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود بن مُسَرَّح الرَّسُتُبِّي الرُّقي المقرئ , قرأ القرآن على اليزيدي وسمع بالكوفة من عبد الله بن نمير وأسباط بن محمد ، وبمكة من سفيان بن عيينة . مات في أول سنة إحدى ومئتين . ينظر : معرفة القراء الكبار ١ / ١٩٣ , وغاية النهاية ١ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ , وشذرات الذهب ٢ / ١٤٣ .

[٥] – الزخرف آية ٨٠ , وحكي أبو زيد " ورَسَلْنا " بسكون اللام . ذكره ابن جني ولم يصرح باسم قارئ لما حكاه . ينظر : المحتسب ١ / ١٠٩ , ١٩٩ ، ٢ / ٣٣٨ .

[٦] – سورة البقرة آية ٢٢٨ . وهي قراءة سلمة بن محارب ، وذلك فرارا من ثقل توالي الحركات . وقالوا هي لغة تميم . ينظر : البحر المحيط ١٩٩/٢ ، والدر المصون ٥٥٦/١

[٧] – شرح التسهيل ١ / ٥٥ ، ٥٦ .

وقال الشهاب : "واختلف في أيهما المحذوفة , فقيل نون الرفع , وقيل نون الوقاية والأول مذهب سيبويه وهو أرجح لقلة التغيير بالحذف والكسر , ولأنه عهد حذفها للجازم (١) .

وقال ابن هشام : "ونحو " تأمروننى " (٢) يجوز فيه الفك , والإدغام , والنطق بنون واحـــدة , وقـــد قرئ بهنَّ في السبعة , وعلى الأخيرة فقيل : النون الباقية نون الرفع , وقيل : نـــون الوقايـــة , وهـــو الصحيح" (٣) .

وذهب بعض العلماء منهم أبو عمرو بن العلاء , ومكي بن أبي طالب إلى أن حذف النون في هذا النحو غير فصيح ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

قال أبو جعفر النحاس : " قرأ نافع " أتحاجوني " بنون مخففة , وحكى عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال : هو لحن" (٤) .

وقال مكي: "وحذف هذه النون في العربية قبيح مكروه, إنما يجوز في الشعر لضرورة الوزن , والقرآن لا يُحمل على ذلك, إذ لا ضرورة تلجيء إليه , وقد لَحَّن بعض النحويين من قرأ به , لأن النون الثانية وقاية للفعل ألا تتصل به الياء فيكسر آخره فيغيَّر , فإذا حذفتها اتصلت الياء بالنون التي هـــي علامـــة الرفع , وأصلها الفتح فغيرتها عن أصلها وكسرتها فتغير الفعل" (٥) .

وقال في موضع آخر: " وقد طعن في هذه القراءة قوم ، لبعد مخرجها في العربية ، لأن حذف النـــون مع الياء لا يحسن إلا في شعر ، وإن قدرت حذف النون التي هي علم الرفع ، حذفت لغير جـــازم ولا ناصب ، ولأن كسر النون التي هي علم الرفع قبيح ٠إنما حقها الفتح ، والاختيار فتح النون والتخفيف ؛ لأنه وجه الكلام ، ورتبه الإعراب ، ولأن عليه أكثر القراء " (٦) ٠

وهذا الطعن لا يلتفت إليه ، لأن ياء المتكلم قد كثر حذفها مجتزأ عنها بالكسرة ، وقد قرئ بذلك فـــي قوله تعالى ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾ (٧) .

ورد السمين الحلبي والشهاب هذا المذهب الذي يُقصر حذف النون على ضرورة الشعر. فقال السمين : "اعلم أن حذف النون في هذا النحو جائز فصيح , ولا يلتفت إلى قول من منع ذلك إلا في ضـــرورة أو قليل من الكلام , ولهذا عيب على مكي بن أبي طالب , حيث قال: "الحذف بعيد في العربية قبيح مكروه , وإنما يجوز في الشعر للوزن , والقرآن لا يحتمل ذلك إذ لا ضرورة تدعو إليه . وتجاســـر بعضـــهم فقال : هذه القراءة أعني تخفيف النون لحن . وهذان القولان مردودان لتواتر ذلك" (٨) .

---

١ – حاشية الشهاب على البيضاوي ٤ / ١٣٩ .
٢ – سورة الزمر آية ٦٤ ٠
٣ – مغني اللبيب وبهامشه حاشية الدسوقي ٢ / ٣٠٧ .
٤ – إعراب النحاس ٢ / ٧٨ .
٥ – الكشف ١ / ٤٣٧ .
٦ – الكشف ٢ / ٣١ .
٧ – الزمر آية ٦٤ .
٨ – الدر المصون ٣ / ١١٠ .

وقال الشهاب عن لغة حذف النون: "وهذه لغة غطفان وهي لغة فصيحة ولا يلتفت إلى قول مكي إنه ضعيف" (١).

يتضح مما سبق أن الرأي الذي انتقده ابن أبي مريم ليس رأيًا ضعيفًا، بل أثبتت الدراسة رجاحته وقوته، وقال به كبار النحاة، وعلى رأسهم إمامهم سيبويه، فنون الرفع وإن سبقت إلا أنه قد عُهِدَ حذفها في الجملة عند وجود الناصب والجازم وعند عدم وجود ذلك كما مُثِّلَ فحذفها مألوف بخلاف نون الوقاية، وما عهد حذفه أولى بالحذف من غيره.

المسألة الثانية: حذف حرف العلة من الفعل لغير جازم

لا يُحذف الواو والياء الساكنان في الفعل الناقص نحو يغزو ويرمي في الوقف لأنه لم يثبت حذفهما في الوصل لئلا يلتبس بالمجزوم إلا للضرورة أو شاذا كقولهم: "لا أدر , وقوله تعالى " يوم يأت لا تكلم " ولا يقولون: لا أرم، وهذا كما قالوا: لم يك زيد . ولم يقولوا: لم يه بمعنى لم يهن , فإذا وقعت الواو والياء المذكوران في الفواصل وصلا جاز حذفهما والاجتزاء بحركة ما قبلهما كقوله تعالى " والليل إذا يسر " وذلك لمراعاة التجانس والازدواج فيجب إذن بناء على ذلك حذفهما إذا وقفت على تلك الفواصل المحذوفة اللامات في الوصل .

وكذا القوافي يحذف فيها كثيرا مثل ذلك للازدواج لا للوقف وإلا حذفت للوقف في غير القوافي أيضا, فثبت أنه يحذف فيهما أي الفواصل والقوافي مالا يحذف في غيرهما قال الشاعر(٢) :

ولأَنْتَ تَفْرِي ما خَلَقْتَ وبعـ ... ـضُ القوم يَخلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِ

أما الاسم المنقوص فإنه قد يحذف ياؤه في غير الفواصل والقوافي في الوصل قليلا كقوله تعالى " يوم التناد يوم تولون مدبرين " وقوله تعالى ﴿ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ ﴾(٣) وذلك لعدم التباسه بالمجزوم. وأما في الفواصل في الوصل فحذف لامه أحسن من حذف " ياء " " يرمي " فيها؛ لأن لام نحو الرامي يحذف في الوصل في غير الفواصل من غير شذوذ كقوله تعالى " يوم التلاق يوم هم بارزون " ولا يحذف ياء نحو يرمي في مثله إلا شذوذا فإذا وقفت على الاسم المنقوص المحذوف اللام وجب حذف اللام في الوقف فإذا وقفت على الفعل الناقص والاسم المنقوص الثابت لامهما في الوصل فحذف لامهما جائز لا واجب. قال سيبويه: "إثبات الواوات والياءات في مثله أقيس الكلاميين"(٤) .

أما الألف فلا يحذف لا في الفواصل ولا في القوافي إلا للضرورة كما قال(٥):

---

١ – حاشية الشهاب ٤ / ١٣٩ .

٢ – البيت من البحر الكامل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٩٤، والكتاب١٨٥/٤، والدرر ٦/ ٢٩٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٠؛ والكتاب ٤/ ١٨٥، ٢٠٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٨٧ (خلق) ١٥/ ١٥٣ (فرا)؛ والمنصف ٢/ ٧٤، ٢٣٢؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٠٢.

والشاهد فيه قوله: "يفر" حيث حذف الياء من آخر الفعل لمكان القافية. والأصل: "يفري".

٣ – آية١٣ سورة سبأ.

٤ – الكتاب١٨٥/٤.

٥ – عجز بيت من الرمل وصدره " وقَبيلٌ من لُكَيْز شاهدٌ " وهو للبيد بن ربيعه في ديوانه(ص : ١٤٩) والخصائص (٢٩٣/٢) وشرح شواهد الإيضاح (ص : ٣٢٠) والكتاب (٤ / ١٨٨) ولسان العربً (١٢ / ٢٢٩ " رجم ") والمقاصد النحوية (٤ / ٥٤٨) وبلا نسبة في رصف المباني (ص : ٣٦)

رَهْطٌ مَرْحُومٌ وَرَهْطُ ابْنُ المُعَلّ

وذلك لخفة الألف وثقل الواو والياء(١).

وقد تعرض ابن أبي مريم لحذف حرف العلة من غير سبب لحذفه، ونقل كثيرا من كلام أبي علي الفارسي في الحجة دون أن يصرح بذلك، فقال أثناء توجيهه لحذف الياء من قوله تعالى: {وَسَوْفَ يُؤْتِ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا}(٢) حذفت الياء في الخط، إن وقف عليه واقف في قراءة يعقوب وقف بالياء، ولا وقف ههنا. والوجه أن يعقوب يذهب إلى إثبات الياء فيها، وهكذا ينبغي أن يكون؛ لأنه لا يقتضي لحذف الياء ههنا إلا على مذهب من يقول: لو تر أهل مكة، وقول رؤبة(٣):

وصّاني العَجّاجُ فيما وصّني

وليس ذلك بمطردٍ ولا بكثيرٍ، فالأصل إثبات الياء في {يُؤْتِ الله} إلا أنها سقطت ههنا لالتقاء الساكنَيْن، وإذا وقف عليها واقف تثبت في الوقف، هذا هو القياس، ومن حذفها في الوقف ذهب إلى أن الوقف موضع حذفٍ وتغيير، والذي ذكرنا من الوقف على هذه الكلمة على تقدير أنه لو لم يكن في هذا الموضع لكان حكمه هذا، فأما في هذا الموضع فلا يجوز الوقف"(٤).

وقال عند توجيهه للقراءات في قوله تَعَالَىٰ:﴿ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴾ (٥)(أَنْ رَأَهُ اسْتَغْنَى) مَقْصُورَةً مِثْلُ رَعَهُ: – رَوَاهَا– ل– عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَكَذَلِكَ ابْنُ شَنَبُوذ عَنْهُ.

"وَالْوَجْهُ فِيهِ قَدِ اسْتَضْعَفَهُ الْعُلَمَاءُ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا جَاءَ مِنْ حَذْفِ الأَلِفِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ {حَاشَ لِلَّهِ}، وَقَوْلِ ابْنِ الْعَجَّاجِ:

وَصَّانِيَ الْعَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي

وَغَيْرِهِمَا مِنَ الأَفْعَالِ الَّتِي حُذِفَ مِنْهَا الأَلِفُ الَّتِي هِيَ لامُ الْكَلِمَةِ مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ أَوْجَبَهُ مِنَ الْقِيَاسِ، وَقَدْ جَاءَ فِي مُضَارِعِهِ: فَلَوْ ترَ مَا أَهْلُ مَكَّةَ، وَالأَصْلُ تَرَى، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنَ الْقِلَّةِ بِحَيْثُ لا يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا فَهِيَ شَاذَّةٌ، وَإِنَّمَا ضَعَّفُوا هَذِهِ الْقِرَاءَةَ لِحَمْلِهَا عَلَى مَا شَذَّ وَبَعُدَ عَنِ الْقِيَاسِ"(٦).

وهو يعتمد في نقده هذا على مذهب الجمهور الذي يرى أن ما جاء من حذف حرف العلة في غير الجزم شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، ولم يبح استعمال ما جاء فيه إلا كثرة الاستعمال، فالقياس الإثبات، لعدم وجود ما يوجب الحذف.

قال سيبويه: " وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء، لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك لا أقضي وهو يقضي ويغزو ويرمي ، إلا أنهم قالوا : لا أدر في الوقف؛ لأنه كثر في كلامهم فهو شاذ ... فلا

وسر صناعة الإعراب (٢ / ٥٢٢ ، ٧٢٨) وشرح شافية ابن الحاجب (٢ / ٢٨٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠٨) , والمحتسب (١ / ٣٤٢) وشرح المقرب (٣ / ١٩٢) وهمع الهوامع (٣ / ٢٤٦ ، ٣٨٨) .

والشاهد فيه قوله : " ابن المعلْ " يريد ابن المعلى فحذف الألف المقصورة للضرورة الشعرية وهذا من أقبح الضرورات .

١ – ينظر شرح الشافية٢ / ٣٠١ ، ٣٠٢ .

٢ – النساء آية١٤٦.

٣ – الرجز في ديوانه ص١٨٧، والخصائص٢/٢٩٥، ٣١٩، والإنصاف٢/٣٦٧، ٤٤٤، وتوجيه اللمع١/٢٧٢.

٤ – الموضح ص ٤٣٤.

٥ – العلق آية٧.

٦ – الموضح ص ١٣٨٢.

تحذف الياء إلا في: لا أدر ، وما أدر" (١) وقال: " وأما من قال : يا زيد بن عبد الله ، فإنه قال هذا زيد بن عبد الله واختص هذا الكلام بحذف التنوين لكثرته ، كما اختص لا أدر ولم أبل لكثرتهما". (٢)
وقال المبرد: " وقولهم: "(لا أدر) رديء".(٣) .
قال أبو علي: " فأما إثبات الياء وإسقاطها في الوصل والوقف، فمن أثبتها في الوصل فهو القياس البيّن، لأنّه لا شيء هاهنا يوجب حذف الياء إذا وصل، فأمّا حذفها في الوقف إذا قال: يوم يأت فلأنها، وإن لم تكن في فاصلة، أمكن أن تشبّهها بالفاصلة، ومن الحجة في حذفها في الوقف أن هذه الياء تشبه الحركات المحذوفة في الوصل، بدلالة أنهم قد حذفوها كما حذفوا الحركة، فكما أن الحركة تحذف في الوقف، فكذلك ما أشبهها من هذه الحروف، فكان في حكمها"(٤).
وحذف الياء والواو هنا شبيه بحذف النون من: لم يك، شبهت الياء والواو بالنون حيث سكنت، كما أنهما أشبها حذف الألف من: لم أبل، والأصل لم أبال.
واجتهد ابن السراج في إيجاد مسوغ لحذف هذه الأحرف في غير الجزم فذكر أن الياء في لا أدري حقها أن لا تحذف إلا لجزم، ولكنها حذفت لكثرة استعمال لا أدري في الجهالات، وهو كثير، وأما لم أبل فمستعملة فيما لا يكترث به، وهي حالة تكثر .. فلذا حذفت الألف، وأما لم يك فأصلها: لم يكن فلما كثر استعمالها وكانت النون قد تكون زائدة وإعراباً في بعض المواضع شبهت هذه بها وحذفت هنا كما تحذف في غير هذا الموضع. (٥)
وقال بعد ذلك كله: " وليس هذا مما يقاس عليه".
قالوا وقد جاء شيء من ذلك الحذف في الشعر والنثر، ومنه قول الشاعر(٦):
كفاك كف ما تليق درهما .. جوداً وأخرى تعط بالسيف الدما
ومن ذلك ما حكاه اللحياني من قولهم: أقبل يضربه لا يأل، مضمومة اللام بلا واو(٧)، والأصل: لا يألو. وقولهم: «أصابَ الناسَ جَهْدٌ، ولو ترَ أهلَ مكةَ» بحَذْفِ لامِ «ترى» وقولِ الآخرِ:
وَصَّانِيَ العَجَّاجُ فيما وَصَّني ... يريد: وصَّاني(٨)
و ذهب الفراء إلى القول بجواز حذف حروف العلة في غير الجزم واستدل على ذلك بحذف الياء في قوله: تعالى – يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ (٩) فحذفت الياء في غير الجزم .

---

١ – الكتاب ١٨٤/٤.
٢ – الكتاب ١٩٦/٢، ٢٠٤.
٣ – المقتضب ١٦٩/٣.
٤ – الحجة ٣٧٧/٤. ٤٢٣/٦، ٤٢٤.
٥ – الأصول ٣٤٣/٣.
٦ – البيت من الرجز بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٢/٢٧ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١٦٣ ، وضرورة الشعر للسيرافي ١١٣ ، والخصائص ٩٢/٣، وسر صناعة الإعراب ٢/٥١٩، ٧٧٢ ، والأماني الشجرية ٢/٢٨٩ ، والإنصاف ٣٨٧/١.
٧ – ينظر: المحكم والمحيط ٣٩٣/٩، ٤٤٧/١٠.
٨ – ينظر: المحكم والمحيط ٣٩٣/٩، و الدر المصون ٥٨/١١.
٩ – من الآية ١٠٥ سورة هود ، وقرأ نافع وأبو عمرو والكسائي بإثبات الياء في الوصل وحذفها في الوقف، وقرأ الباقون بغير باء وصلا ووقفاً ، ينظر حجة القراءات ٣٤٨ . والسبعة لابن مجاهد ٣٣٨.

قال: " وقوله تعالى: " يوم يأت لا تكلم" كتبت بغير الياء ، وهو في موضع رفع ، فإن أثبتت فيه الياء إذا وصلت كان صوابا وإن حذفتها في القطع والوصل كان صواباً ..... وكل ياء أو واو تسكنان وما قبل الواو مضموم وما قبل الياء مكسور فإن العرب تحذفها وتجتزيء بالضمة من الواو ، وبالكسرة من الياء وأنشدني بعضهم :

كفاك كف ما تليق درهما .. جوداً وأخرى تعط بالسيف الدما . ([1])

والظاهر من كلام ابن جني أنه يرى جواز ذلك، وسوغه عنده كثرة الاستعمال

قال: "والشيء إذا كثر استعماله وعرف موضعه جاز فيه من التغيير ما لا يجوز في غيره نحو: لا أدر، ولم يك، ولا تبل وغير ذلك، وليس كذلك ما كان مجهولاً قليل الاستعمال" ([2])

وذهب الزجاج والزمخشري إلى أن الاجتزاء عن الياء بالكسرة لغة هذيل، وهو كثير في لسانها، فحذف المعتل في غير الجزم إذا لغة.

قال الزجاج: " وقوله عزَّ وجلَّ: (يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ)

الذي يختاره النحويون: يوم يأتي لا تكلم نفس إلآ بإذنه. بإثبات الياء. والذي في المصحف وعليه القراء القراءات بكسر التاء من غير ياء. وهذيل تستعمل حذف هذه الياءات كثيراً.

وقد ذكر سيبويه والخليل أن العربَ تقول لا أدْرِ فتحذف الياء وتجتزي بالكسْرِ، إلا أنَّهم يزعمون أن ذلك لكثرة الاستعمال. والأجود في النحو إثبات الياء والذي أراه اتباع المصحف مع إجماع القراء، لأن القراءة سنة، وقد جاء مثله في كلام العرب".([3])

وقال الزمخشري: "وحذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة كثير في لغة هذيل". ([4])

واختاره ابن الجوزي والجوهري ([5]) .

وذكر أبو جعفر النحاس أن الوجه في قوله تعالى(يَوْمَ يَأْتِ) أن لا يوقف عليه، وأن يوصل باليـاء لأن جماعة من النحويين قالوا لا وجه لحذف الياء، ولا يجزم الشيء بغير جازم فأما الوقف بغير ياء ففيه قول الكسائي قال: "لأن الفعل السالم يوقف عليه كالمجزوم فحذف الياء كما يحذف الضمة، على أنّ أبا عبيد قد احتجّ بحذف الياء في الوقف والوصل بحجتين: إحداهما أنه زعم أنه رآه في الإمام الذي يقال له مصحف عثمان رضي الله عنه بغير ياء، والحجة الأخرى أنه حكى أنها لغة هذيل يقولون: ما أدر". قال أبو جعفر: "أما حجته بمصحف عثمان رضي الله عنه فشيء يرده عليه أكثر العلماء. قال مالك بن أنس رحمه الله: سألت عن مصحف عثمان رضي الله عنه، فقيل لي قد ذهب وأما الحجة بقولهم: ما أدر فلا حجّة فيه لأن هذا الحرف قد حكاه النحويون القدماء وذكروا علته، وأنه لا يقاس عليه والعلّة فيه عند

---

[1] – معاني القرآن ٢٧/٢.

[2] – المنصف ١٤٣/١. وينظر: الخصائص ٩٢/٣، ٩٣.

[3] – معاني الزجاج ٧٧/٣.

[4] – الكشاف ٤٢٩/٢.

[5] – ينظر: زاد المسير ٤٠٠/٢، والصحاح ٢٢٦٢/٦.

سيبويه، وإن كان سيبويه حكى: لا أدري، كثرة الاستعمال، ومعنى كثرة الاستعمال أنه نفي لكل ما جهل"([1]).

يتضح مما سبق أن حذف حرف العلة في غير الجزم مسألة خلافية، وأن ابن أبي مريم يميل إلى قول الجمهور فهو يرى أن حذفه شاذ لا يجوز القياس عليه، وأن حذفه تأباه القاعدة، حيث إن الأصل في الأفعال ألا يحذف منها شيء في غير الجزم .

كما أن حذفه يؤدي إلى اللحن، وبالقول به يحصل اللبس ، إذ بإثبات الياء في غير الجزم يمكن التفريق بين المجزوم وغيره .

ولا يجوز الاعتماد على كثرة الاستعمال في القول به والقياس عليه ، لأن كثرة الاستعمال لا تجيز اللحن . كما أن الحذف لم يثبت في الوصل فينبغي التحرز عنه في الوقف .

وأما ما ورد من حذف الياء في قوله : تعالى – يوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِه .

فقد يكون ذلك من رسم المصحف ، ورسم المصحف سنة متبعة لا يقاس عليها غيرها . مع أن أكثر القراء قرأ بإثبات الياء، وأما اللحن فلا ، قال الزمخشري : " الذين مسألهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام ، وذب المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله كلمة ليسدها من بعدهم ، وخرقا يرقوه من يلحق بهم ([2])

وربما كان حذف الياء في الآية قراءة صادفت واقعيا لغويا شاذا ، والقراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها. لكن إذا ثبت أنه لغة كما قيل وجب قبوله وظهر مقصوده، فالقواعد النحوية بنيت على كلام العرب القياسي منه و الشاذ. وقد ذكر السمين الحلبي أنه "لَمَّا روى ابن مجاهد هذه القراءة عن قنبل وقال: «قرأت بها عليه» نسَبه فيها إلى الغلظ. ولا يَنبغي ذلك لأنه إذا ثبتَتْ قراءةً ولها وجهٌ وإنْ كان غيرُه أشهرَ منه فلا يَنْبغي أَنْ يُقْدِمَ على تَغْليطِه"([3]).

المسألة الثالثة: دخول لام الأمر على فعل المخاطب، بين الجواز والمنع

أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر، وهو اللام، فإذا قلت: "اضربْ"، فأصله "لتَضربْ"، و"قُم" أصله "لتَقُمْ" كما تقول للغائب: "ليضربْ زيدٌ"، و"لتذهب هندُ"، غيرَ أنها حُذفت منه تخفيفًا ولدلالة الحال عليه، فإذا أمرت مخاطبا، فإن الأكثر أن يكون بغير لام، كقولك: قم يا زيد، فحذفوا لام الأمر، وحرف المضارعة تخفيفا، لكثرة استعمالهم ذلك، واستغنائهم عنهما بخطابه ومواجهته، ويجوز أن تأتي باللام في المخاطبة على الأصل، فتدخل اللام في هذا الفعل أيضا توكيدا فتقول لتذهب يا زيد ولتركب ولتنطلق وقد جاءت على أصلها هذا شاذة. وقيل ليس شاذا ولكنه قليل. وقال أبو الحسن الأخفش: "وقال بعضهم فلتفرحوا»، وهي لغة للعرب رديئة؛ لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على افعل، يقولون: ليقل زيد؛ لأنك لا تقدر على افعل، ولا تدخل اللام إذا كلمت الرجل فقلت: قل، ولم تحتج

[1] – ينظر: الأضداد لابن الأنباري ٦٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٣/٢.

[2] – الكشاف ٥٩٠/١.

[3] – الدر المصون ٥٨/١١.

إلى اللام"([1]). وقال الزجاجي: "لغة جيدة"([2]). ومن ذلك القراءة المعزُوة إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، وهي قوله تعالى: {فبذلك فلتفرحوا}، وقرأ بها أيضًا عثمان بن عَفانَ، وأُبَي بن كَعْب، وأنسُ بن مالك ([3])، وهذا هو الأصل أن يكون الأمر باللام لكن ابن أبي مريم انتقده ورفضه فقال في توجيه هذه القراءة: "{فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ} بالتاء فيهما: قرأها يعقوب وحده– يس–. والوجه أنه أصل مرفوضٌ في الأمر، وذلك لأن أصل الأمر أن يكون بحرف كما أن النهي بحرف، لكنهم استغنوا عن ذلك بصيغة (افعل) في أمر المواجه، وبقي في الغائب على أصله من كونه بحرف جازم، فقيل: ليضرب زيد، فمن قال للمخاطب لتضرب بالتاء فقد استعمل الأصل المرفوض في الأمر. وزعم أبو الحسن أنها لغة، وهي قليلة. وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في بعض المغازي: "لتأخذوا مصافكم"([4]) بالتاء. وإنما اختار يعقوب هذه اللغة؛ لأنه أراد أن يكون على المخاطبة ليوافق ما قبله من قوله تعالى {قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ}، وكره مخالفة المصحف، فقرأها بالتاء. ويؤيد هذه القراءة أن في حرف أبي {فَبِذَلِكَ فَافْرَحُوا} على الخطاب"([5]).

وهذا كَلَام حسن من ابن أبي مريم وتوجيه للقراءة جيد إلا أنه حكم على دخول لام الأمر على فعل المخاطب بأنه أصل مرفوض، كيف يكون مرفوضا وقد ورد في أفصح الكلام في القرآن الكريم والحديث الشريف كما ذكر، وفي الشعر أيضا من قول الشاعر:

لِتَقُمْ أنت يابْنَ خير قريش ... فتُقضَّى حَوَائِجُ المسْلِمينا

وقول الآخر: لتبعد إذ نأى جَدْوَاكَ عني ... فلا أشقى عليك ولا أُبَالي

وغير ذلك مما استشهد به فثبت أن الأصل في الأمر للمواجهة [في نحو افعل] أن يكون باللام نحو لتفعل كالأمر للغائب، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف، كما قالوا "أيش" والأصل: أيّ شيء، وكقولهم "عِمْ صباحا" والأصل فيه: انْعِم صباحا، من نعم ينعم بكسر العين في أحد اللغتين، وكقولهم "وَيْلُمِّهِ" والأصل فيه: ويل أمه، إلا أنهم حذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال، فكذلك ههنا: حذفوا اللام لكثرة الاستعمال"([6]).

---

[1] – معاني القرآن ٥٧/٢

[2] – ينظر: كتاب اللامات ص٩٢، والجنى الداني ص١١٠، ١١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش٢٦٣/٤، وإسفار الفصيح٤٠٩/١، ٤١٠.

[3] – آية٥٨ سورة يونس. وهذه قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب، والحسن، وأبي رجاء، ومحمد بن سيرين، والأعمش، وعباس بن الفضل، وعمرو بن فائد، والجمهور بالياء على أمر الغائب. ينظر: المحتسب ٣١٣/١، وشواذ القرآن ٦٢، والحجة لابن خالويه ١٨٢، وإرشاد المبتدي : ٣٦٤، النشر ٢/٢٨٥، وأسرار العربية ٣١٨، والإنصاف ٥٢٤/٢، وشرح الكافية للرضي ١٢٤/٤، والبحر المحيط ٧٦/٦، والدر المصون ٢٢٤/٦.

[4] – قال محقق كتاب الموضح: ذكر الحديث بهذا اللفظ الفراء في معاني القرآن (١/٤٧٠)، وأبو زرعة في حجة القراءات: ٣٣٢، بغير سند. في صحيح مسلم (٢/ ٩٤٣) لتأخذوا مناسككم، وقد أورد ابن الشجري في أماليه هذا الحديث بالرواية التي ذكرها العلامة ابن مالك. انظر: أمالي الشجري (٢/ ١١٢، ٢١٨)، وشرح الرضي (٢/ ٢٥٢)، والمغني (ص ٢٢٤). وروي عنه في بعض غَزَواته: "لِتَأْخُذُوا مَصافَكُمْ" (٣)، أي: خذوا مصافكم، وإنّما أدخل اللام مراعاة للأصل.

ينظر: الجامع الصحيح للترمذي (تفسير سورة (ص) ٥/٣٦٨، ومسند الامام أحمد٢٤٣/٥.

[5] – الموضح ص٦٢٨، ٦٢٩.

[6] – ينظر: الإنصاف٤٣٠/٢.

الفصل الثاني: النقد الصرفي.

المبحث الأول: أحكام التانيث، والتقاء الساكنين

المسألة الأولى: علامة التانيث بين التاء والهاء

أصل الاسم أن يكون مذكرا، والتأنيث فرع عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير، ولكون التأنيث فرعا عن التذكير افتقر إلى علامة تدل عليه، وهذه العلامة هي التاء والألف المقصورة أو الممدودة، والتاء أكثر في الاستعمال من الألف، ولذلك قدرت في بعض الأسماء كـ " عين " و" كتف "، وفي حقيقة وأصل هذه العلامة أعني تاء التأنيث خلاف بين النحاة، حيث يرى فريق منهم أن التاء أصل والهاء بدل منها، ويرى الآخرون عكس ذلك. وقد تأثر ابن أبي مريم بهذا الخلاف بين النحاة في حقيقة علامة التأنيث حيث قال: "وإن كان آخر الاسم تاء التأنيث، وكان الاسم موحدًا، أبدل من التاء في حال الوقف هاءً في الرفع والنصب والجر، تقول: هذه رحمة ونعمة و﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (١) وإنما أبدل فرقًا بين تاء الأصل وتاء التأنيث على ما ذكره سيبويه". فهو يرى أن التاء أصل و أن الهاء بدل، ثم استدل لما يراه بقوله: "وخُص الهاء بالإبدال عن التاء؛ لأن كل واحد منهما من حروف الزيادة، وكل واحد منهما قد يلحقه التغيير والحذف، ألا ترى أن التاء قد يأتي عليها القلب في نحو: مصطبر ومضطغن ومدّكر، ويأتي عليه الحذف أيضًا في نحو: السه، والأصل: الستة، وكذلك الهاء قد يأتي عليه القلبُ في نحو: أهل تقلب الهاء منه همزة ثم تقلب الهمزة ألفًا فقول: آل، ويأتي عليه الحذف أيضًا في نحو: شفةٍ وسنةٍ، والأصل: شفهة وسنهة بدليل: الشفاه وسنة سنهاء، فلما اشترك التاء والهاء في الزيادة والقلب والحذف أبدل الهاء من التاء في حال الوقف".

وانتقد المذهب المخالف وحكم عليه بالفساد ومخالفة القياس؛ لأن الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف موضع تغيير، فادّعاء الشيء أنه أصل في حال الوقف ومغير في حال الوصل خلاف القياس، على أن من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل، فتقول: هذا طلحت وعليه السلام والرحمت، قال الشاعر(٢):

---

١ -البقرة آية ٣٠

٢ – البيت من الرجز وهو لسؤر الذئب في لسان العرب ٩ / ٣٩ (جحف) ، ١١ / ٧٠ (بال) ولبعض الطائيين في شرح شواهد الإيضاح ص : ٣٨٦ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١ / ٣٧٩ ، والخصائص ١ / ٣٠٤ ، ٢ / ٩٨ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٥٩ ، ٢ / ٥٦٣ ، ٦٣٧ وشرح المفصل ٢ / ١١٨ ، ٤ / ٦٧ ، ٥ / ٨٩ ، ٨ / ١٠٥ ، والمحتسب ٤ / ٩٣ .

اللغة : جُوُز : وسط . تيهاء : الصحراء الخالية مما يهتدي به . الجحفة: الترس أو بقية ماء الحوض في جوانبه.

وفي البيت شاهدان: أولهما : قوله " الجحفَتْ " على لغة بعض العرب الذين يجرون الوقف مجرى الوصل فيقولون هذا طلحتْ وعليه السلام والرحمتْ فيقلبون الهاء تاء . و هي لغة طَيء وأهل اليمن فإنّهم يَثْبتونها تاء فيقولون: "مَسْلَمَّتْ" و"قائمَّتْ" ونادى منادي النّبيِّ صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكّة: (يا أهل سورة البقرتْ) فقال المجيب: (والله ما أحَفَظ منها آيتْ) ينظر: شرح التصريف للثمامين ص ٢٦٠ ، ٢٦١.

وثانيهما : أنه يجوز الروم والإشمام عند من يقف بالتاء .

دار لسلمى بعد حولٍ قد عفت بَلْ جَوْزِتَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ

وقال آخر(١): الله نَجّاك بكَفّيْ مُسْلِمَتْ ... من بَعْدِما وبَعْدما وبَعْدِمَتْ

صارت نُفوسُ القَوْمِ عندَ الغَلْصَمَتْ ... وكادتِ الحُرَّةُ أنْ تُدْعَى أَمَتْ

وإن كان التاء في الجمع المؤنث نحو: مسلماتٍ وصلواتٍ لم تبدل منه في الوقف شيئًا بأن تثبته تاءً فيه، وإنما لم تبدل من التاء في الجمع الهاء لئلا يلتبس الجمع بالواحد في: بناتٍ وحصاةٍ، وأيضًا فإن الهاء حرف هوائي قريبٌ من الألف فيثقل وقوعها بعد الألف، ألا ترى أنك تقلب الهاء همزة في نحو: شاءٍ وماءٍ، لما وقعت بعد الألف، فلهذا لم تقلب التاء هاءً في الجمع حالة الوقف(٢).

ولمناقشة ابن أبي مريم في نقده لابد من دراسة المذهبين وبيان أدلة كل مذهب حتى يتبين الراجح منهما. فقد تقدم أنّ المسألة فيها مذهبان:

المذهب الأول: مذهب الكوفيين وهو أن الهاء أصل والتاء بدل منها، لأن الوقف عليها بالهاء، والوقف يرد الأشياء إلى أصلها، والأصل في الأشياء السكون، والوقف يرد المتحرك إلى أصله وهو السكون، كذلك يرد التاء إلى أصلها وهو الهاء فإنا نقف على تاء التأنيث بالهاء، فهذا يدل على أن الأصل الهاء وأن التاء بدل منها.

ورجح عصام الدين الإسفراييني هذا المذهب فقال: "ويرجح قول الكوفيين أن الوقف يرد إلى السكون الذي كان في الأصل، فالظاهر أنه رد التاء إلى الأصل."(٣)

وهذا المذهب هو الذي انتقده ابن أبي مريم وحكم عليه بالفساد، وتبعه في ذلك كلٌّ من الرضي، والمالقي.

قال الرضي: "وليس قول الكوفيين بشيء، لأن التاء في الوصل، والهاء في الوقف، والأصل هو الوصل لا الوقف" (٤) .

وقال المالقي: "يزعم الكوفيون أن التاء هاء في الأصل لأن الوقف عليها هاء، وليس ذلك بصحيح، لأن الوقف عارضٌ، واللفظة تاء في الوصل وهو الأصل، فلا يعدل عن الأصل إلا بدليل قاطع. والدليل على أن الوقف لا يعتد به أنهم يشددون المخفف فيه كقوله (٥):

---

١ – الأبيات من الرجز المشطور لأبي النجم الراجز في الدرر ٦/ ٢٣٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٤٤؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٢ (ما)؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٢٦؛ وبلا نسبة في علل النحو ص ١٦٩، و الخصائص ٣٠٥/١، و شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٨٩/٢ ، ٢١٨/٤، و شرح المفصل لابن يعيش٣٥٣/٣، ٢٣١/٥.

والشاهد فيه قوله: "مسلمت" و"الغلصمت" و"أمت" حيث لم يبدل تاء التأنيث في الوقف هاء، بل أبقاها على حالها. أما قوله: "بعدمت" فالأصل "بعدما" فأبدل ألف "ما" هاء، ثم أبدلها تاء ليوافق بذلك قوافي بقية الأبيات.

٢– الموضح في وجوه القراءات ص ٢١٩.

٣ – شرح الكافية للعصام ص: ٢٣٠.

٤ – شرح الرضي ٣ / ٣٦٠.

٥ – الرجز لمنظور بن مرثد في خزانة الأدب ٦ / ١٣٥ ، ١٣٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٧٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص : ٢٧٦ ، ولسان العرب ١١ / ٤٨١ (عهل) ونوادر أبي زيد ص : ٥٣ ، وجواهر الأدب ص : ٩٤ ، وخزانة الأدب ٤ / ٤٩٤ ، والخصائص ٢ / ٣٥٩ ، وسر صناعة الإعراب ص : ١٦١ ، ٤١٧ ، وشرح المفصل ٩ / ٦٨ ، والكتاب ٤ / ١٧٠ ، والمحتسب ١ / ١٠٢ ، ١٣٧ .

ببازلٍ وَجْنَاءَ أو عَيْهَلّ

فإذا صاروا إلى الوصل خففوا وهو الأصل، مع أن العرب قد وقفت على هذه التاء على الأصل من غير بدل إلى الهاء". (١)

المذهب الثاني: أن الأصل التاء، والهاء بدل منها، لأنها في الوصل تاء، والوصل هو الأصل. وممن ذهب إلى هذا القول: سيبويه، والمبرد، و ابن الوراق(٢)، وابن جني وابن يعيش وابن الحاجب والرضي و المالقي وقد تقدم قولهما، وأبو حيان. و هذا المذهب هو الذي أيده ابن أبي مريم و نصره.

قال سيبويه: "فعلامة التأنيث إذا وصلته التاء، وإذا وقفت ألحقت الهاء ، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف نحو تاء اَلْقَتَّ وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف نحو تاء سنبته وتاء عفريت ، لأنهم أرادوا أن يلحقوهما ببناء قحطبة وقنديل" (٣) .

وقال في موضع آخر: "وأما الهاء فتكون بدلا من التاء التي يؤنث بها الاسم في الوقف كقولك: هذه طلحة" (٤) .

وقال المبرد: "وأما التاء فتزاد علامة للتأنيث في قائمة وقاعدة. وهذه التاء تبدل منها الهاء في الوقف .... وقال : وأما الهاء فتبدل من التاء الداخلة للتأنيث نحو نخلة وتمرة . إنما الأصل التاء والهاء بدل منها في الوقف" (٥) .

وقال ابن جني: "وأما قولهم في الواحدة قائمة وقاعدة وظريفة . فإنما الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل، والتاء هي الأصل".

"فإن قيل: وما الدليل على أن التاء هي الأصل، وأن الهاء بدل منها" ؟

"فالجواب: أن الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها ، والوقف من مواضع التغيير . ألا ترى أن من قال من العرب في الوقف: هذا بَكُرْ ومررت ببكِرْ ، فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف في الوقف ، فإنه إذا وصل أجري الأمر على حقيقته ، فقال : هذا بكْرٌ ، ومررت ببكْرٍ . وكذلك من قال في الوقف: هذا خالدّ، وهو يجعلّ، فإنه إذا وصل خفَّف الدال واللام ، فقال : هذا خالدٌ ، وهو يجعلُ على أن من العرب من يُجري الوقف مجرى الوصل ، فيقول في الوقف : هذا طَلْحَتْ ، وعليه السلام والرحمتْ..." (٦) .

وقال ابن يعيش: "والْحَقُّ مذهب البصريين، والدليل على ذلك أن الوصل مما تجرى فيه الأشياء على أصولها والوقف من مواضع التغيير .... فلما كان الوصل مما يجرى فيه الأشياء على أصولها وكان

الشاهد : قوله " عَيْهَلّ " حيث شدد اللام في الوقف للضرورة .

١ - صف المباني ص : ١٧٥ .

٢ -علل النحو ص: ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٣) الكتاب ٤ / ١٦٦ ، ٢٣٨ .

(٤) الكتاب ٤ / ١٦٦ ، ٢٣٨ .

(٥) المقتضب ١ / ١٩٨ ، ٢٠١ .

(٦) سر صناعة الإعراب ١ / ١٥٩ .

الوقف مما يتغير فيه الأشياء عن أصولها في غالب الأمر ورأينا علم التأنيث في الوصل تاء وفي الوقف هاء نحو ضاربة وقائمة علمنا أن الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل وأن التاء هي الأصل" (١).

وقال ابن الحاجب: "علامة التأنيث التاء والألف مقصورة أو ممدودة" (٢)

وقال أبو حيان: "علامة التأنيث في الاسم المتمكن التاء المبدلة هاء في الوقف خلافا لمن زعم أن التأنيث بالهاء وأنها تبدل تاء في الوصل" (٣).

يتضح مما سبق أن ابن أبي مريم لم يكن بدعا في نقده لمذهب الكوفيين بل كان تابعًا لسابقيه بل يكاد يكون ناقلا نص كلام ابن جني، وحُقَّ له ذلك؛ فهذا هو المذهب الراجح، والشواهد تؤيده، وكذلك القياس، والعقل. ومما يؤيد مذهب البصريين أن هذه التاء تكتب تاء عند إضافتها إلى مضمر فيقولون: "شَجَرَتي" و"بقرتُكَ" و"ثَمَرَتُهُ"، والإضافة من الأمور التي ترد الشيء إلى أصله، فابن أبي مريم محق في نقده واختياره. والله أعلم.

المسألة الثانية: التقاء الساكنين وليس الأول منهما حرف علة الأصل في كلام العرب أنه لا يلتقي ساكنان إلا في الوقف. فأما الوصل فلا يجوز فيه ذلك في فصيح الكلام؛ لأن العربي يميل إلى الخفة في كلامه، وفي التقاء الساكنين ثقل يناقض طبيعة اللسان العربي، إلا أنه يغتفر التقاؤهما إذا توافرت شروط ثلاثة:

الأول: أن يكون الحرف الأول حرف علة، مدًّا كان أو لينًا. وألحق النحويون ياء التصغير بحروف المد فاغتفروا اجتماع الساكنين في تصغير دابة دويبة.

الثاني: أن يكون الساكن الثاني مدغمًا في مثله.

الثالث: أن يكون الساكنان في كلمة واحدة.

قال المبرد في بيان علة اشتراط حرف العلة: « إنَّ حرف المدّ يَقع بعده السَّاكِن المدغم لِأَنَّ المدّة عوض من الْحَرَكَة وأَنَّك تعتمد على الحرفين المدغم أَحدُهما فِي الآخر اعتمادةً وَاحِدَة نَحْو قَوْلك دابّة وشابّ وتمُودّ الثَّوْب»(٤).

وقال أبو الفتح:« المدة الزائدة في الألف عوض من اجتماع الساكنين، حتى كأن الألف حرف متحرك، وإذا كان كذلك فكأنه لم يلتق ساكنان، ويدل على أن زيادة المد في الألف جار مجرى تحريكها أنك لو أظهرت التضعيف فقلت: دوابب لقصرت الألف، وإذا أدغمت أتممت صدى الألف، فقلت: دواب فصارت تلك الزيادة في الصوت عوضًا من تحريك الألف»(٥).

وبسط مكي التعليل، فقال: " فإن قيل: قد ذكرت علة المد لحروف المد واللين مع الهمزة، فما علة المد

---

١ – شرح الفصل ٥ / ٨٩، ٩٠.

٢ – شرح الكافية للمصنف ص : ٨٧.

٣ – ارتشاف الضرب ٢ / ٦٣٦.

٤ – المقتضب ١/ ١٨٣.

٥ – المحتسب ٢/ ٧٦.

لهن مع المشدد أو الساكن بعدهن؟

فالجواب أن جميع الكلام لا يُلفظ فيه بساكن إلا بحركة قبله، ولا يوصل أبدًا إلى اللفظ بساكن بساكن آخر قبله، لأنه لا يبتدأ بساكن، ولا يُبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف على متحرك فلما وقع، بعد حروف المد واللين وحرفي اللين، حرف مشدد وأوله ساكن، وحروف المد واللين وحرفا اللين سواكن، لم يمكن أن يوصل، إلى اللفظ بالمشدد، بساكن قبله، فاجتلبت مدة تقوم مقام الحركة، يوصل بها إلى اللفظ بالمشدد، وكانت المدة أولى؛ لأن الحرف الذي قبل المشدد حرف مد، فزيد في مده، لتقوم المدة مقام الحركة، فيتوصل بذلك إلى اللفظ بالمشدد، وهذا إجماع من العرب ومن النحويين، والعلة في المد للساكن غير المشدد، يقع بعد حروف المد واللين، كالعلة في المد للمشدد، لأن بالمدة يوصل إلى اللفظ بالساكن بعد حرف المد واللين، فليس في كلام العرب ساكن يلفظ به، إلا وقبله حرف متحرك، أو مدة على حرف مد، تقوم مقام الحركة، ".([1])

فلا يجوز الجمع بين الساكنين إلا إذا كان الحرف الأول منهما حرف مد أولين نحو: شابّه ودابّه، وذلك لأن ما في الحرف من المد يصير عوضا عن الحركة٠

وكثير من العرب يكره التقاء الساكنين في الكلام، ويهرب منه إلى الهمزة فيما لا أصل للهمز فيه فيقول في: دابة، دأبة، وقد قرئ «ولا الضألين» أبدل من الألف همزة مفتوحة، ليصل بها إلى النطق باللام وقد قرئ قوله تعالى:([2]) ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾«ولا الضألين» بالهمز([3])٠ ومما جمع فيه بين الساكنين قراءة مَن قرأ قوله تعالى ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾([4]) بإسكان العين وتشديد الميم٠فقد التقي فيها ساكنان و و ليس الأول منهما حرف علة، وكان لابن أبي مريم موقف من هذه القراءة حيث انتقدها و ضعّفها، فقد قال أثناء توجيهه لهذه القراءة: "وقرأ أبو عمرو ونافع –ن– و– يل– وعاصم– ياش– {فَنِعْما} بكسر النون وإسكان العين. وهذا غير مستقيم عند النحاة؛ لأن فيه جمعًا بين ساكنين، وليس الأول منهما حرف لين، وإنما جاز التقاؤهما عندهم إذا كان الأول منهما حرف لين نحو: {دابة} ، وشابة، و {الضّالّين} . ويشبه أن يكون أبو عمرو سلك في ذلك طريقته في الإخفاء نحو {بارئكم} ، فتوهموا أنه أسكن"([5]).

و قال عند توجيهه للقراءات الواردة في قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُواْ فِي ٱلسَّبْتِ ﴾: ([6]):" وقرأ نافع في رواية –ن– و– يل– {لا تَعْدُّوا} بتسكين العين وتشديد الدال، فإن المراد أيضًا لا تعتدوا، فأدغم التاء في الدال لتقاربهما، ولم تنقل حركة التاء إلى العين، بل ترك العين ساكنة، فاجتمع ساكنان الثاني منهما

---

[1] – الكشف ٦٠/١، ٦١.

[2] – الفاتحة آية ٧ ٠ وهي قراءة السختياني، ينظر المحتسب ١ / ٤٩ ٠

[3] – شرح الشافية ٢ / ٢٤٩ ٠

[4] – سورة البقرة آية ٢٧١ ٠ قرأ ابن كثير وحفص عن عاصم وأبو عمرو وآخرون بكسر النون وتشديد الميم، وقرأ ابن عامر والكسائي وآخرون بفتح النون وتشديد الميم، وقرأ أبو عمرو وقالون وآخرون بكسر النون وإسكان العين وتشديد الميم ٠
ينظر السبعة في القراءات ص ١٩٠، والحجة في القراءات السبعة ص ١٠٢ ٠

[5] – الموضح ص٣٤٦.

[6] – النساء آية ١٥٤.

مدغم، وأكثر النحويين ينكرون جوازه، إلا أن يكون الأول منهما ألفًا نحو: دابةٍ وشابة، وقد شبه بالألف الواو والياء لاجتماعهما معه في كونهما حرف علةٍ نحو: مديق ودويبةٍ، فلما جوزوا ذلك في الواو والياء في نحو ما ذكرنا من نقصان المد فيهما لم يمتنع أن يجوز في نحو {تَعْدّوا} و {يَخْطِّف} مع عدم المد"([1]).

فابن أبي مريم ينهج في نقده هذا نهج كثير من النحويين الذين ينكرون اجتماع الساكنين على غير حده، ويتجاوز ذلك إلى اتهام الراوي بالوهم، وعدم الضبط في نقل الرواية.

وإقدام ابن أبي مريم على إنكار القراءة، واتهام الراوي دون بينة مظهرٌ من مظاهر تعصب كثير من النحاة لمذاهبهم النحوية حيث إنهم لم يتجردوا في تعاملهم مع القراءة من مذاهبهم النحوية التي ربما ساقتهم إلى رد القراءة الثابتة بالتواتر، واتهام الراوي الفصيح الثابت له أمانة النقل بالوهم وعدم الضبط٠ حتى ولو صحت قراءتهم سماعا، وصحت قياسا. و هو في نقده هذا ورده للقراءات القرآنية قد سار على نهج من سبقه من النحاة، و اقتفى أثره مَنْ جاء بعده فهذا المبرد يقول عن قراءة: (فَنِعِمَّا هِيَ)" لا يقدر أحد أن ينطق به، و إنما يروم الجمع بين ساكنين فيحرك ولا يشعر " (٢). وقال أبو علي: " ولعل أبا عمرو أخفى فظنه الراوي سكونا " (٣)٠ وهذا ما قاله ابن أبي مريم، ولعله نقله عنه. وقال الزجاج: "النحويون لا يجيزون مع إدغام الميم تسكين العين، ويقولون : إنّ هذه الرواية في " نِعْمّا " ليست مضبوطة " (٤) ٠ وقال ابن عطية " ولعل أبا عمرو أخفى الحركة واختلسها.. فظن السامع الإخفاء إسكانا للطف ذلك في السمع و خفائه" (٥)، وحكى الباقولي تلك القراءة واتهم الراوي بعدم الدقة في الرواية ٠قال: "و قرئ بفتح النون و كسر العين على وزن " علم " ، و قرئ بكسر النون و إسكان العين ، و قال قوم : إسكان العين هاهنا لا يصح ؛ لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين : العين و الميم الأولى ، فينبغي أن يكون هذا الراوي سمع الاختلاس فخفي عليه فرواه سكنا و إنما هو مختلس " (٦) .

والعلة عندهم أن إسكان العين والميم مشددة لا يقدر أحد أن ينطق به، وإنما يروم الجمع بين ساكنين ويحرك، ولا يأبه " (٧).

وحكى العكبري قراءة: {لا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ} بإسكان العين مع تشديد الدال، وضعفها.

---

[1] – الموضح ص٤٣٢.
[2] – المقتضب ١٤٠/٢
[3] –الحجة ٣٩٦/٢
[4] – معاني القراءات ٣ / ١٠ ، وينظر : لسان العرب (ن ع م)
[5] – المحرر الوجيز ١ / ٣٦٥ ، والقرطبي ٣ / ٣٣٤ ٠
[6] – كشف المشكلات ص ١٩٢ ٠
[7] – تفسير القرطبي ٣ / ٣٣٤ ٠

فقال: "{لا تَعْدُوا) ويقرأ بتشديد الدال وسكون العين، وأصله تعتدوا، فقلب التاء دالا وأدغمت الدال في الدال، وهي قراءة ضعيفة؛ لأنه جمع بين ساكنين، وليس الثاني حرف مد"([1]).

قال النحاس: "ولا يجوز إسكان العين، ولا يوصل إلى الجمع بين ساكنين في هذا، والذي يقرأ بهذا إنما يروم الخطأ"([2])

وقال الأزهري: "القراءة التي رويت عن نافع بسكون العين وتشديد الدال ضعيفة عند النحويين"([3]).

وقال الألوسي: " وأما الإسكان المحض فشيء لا يراه النحويون؛ لأنه جمع بين ساكنين على غير حدهما ([4]).

وصوَّب الفارسي هذه القراءة، واحتج لها بأن العرب تقول: "ثوب بكر" بالإدغام، كما أنهم قالوا : " أصيم " و «مديق " ، فإذا كان هذا جائزا مع نقصان المد الذي فيه لم يمتنع أن يجمع بين الساكنين في نحو "تعدوا" فقال: "كثير من النحويين ينكرون الجمع بين الساكنين إذا كان الثاني منهما مدغما، ولم يكن الأول حرف لين، نحو: دابّة، وشابّة، وثمودّ الثوب، وقيلّ لهم، ويقولون: إنّ المدّ يصير عوضا من الحركة. وقد قالوا: ثوب بكر، وجيب بكر فأدغموا، والمدّ الذي فيهما أقلّ من المد الذي يكون فيهما إذا كان حركة ما قبلهما منهما. وساغ فيه وفي نحو: أصيمّ ومديقّ ودويبّة، فإذا جاز ما ذكرنا مع نقصان المدّ الذي فيه، لم يمتنع أن يجمع بين الساكنين في نحو تعدوا، وتخطف، وقد جاء في القراءة، وجاز ذلك لأنّ الساكن الثاني لما كان يرتفع اللسان عنه وعن المدغم فيه ارتفاعة واحدة؛ صار بمنزلة حرف متحرك، يقوي ذلك: أن من العلماء بالعربية من جعل المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد، وذلك قول يونس في النسب إلى مثنّى([5]).

وقد تعقبه أبو شامة منكرا ما ذهب إليه من جواز الجمع بين الساكنين هنا، ومتهما إياه بتضارب الأقوال وتناقضها حيث إنه قد سبق منه وأن منع اجتماع الساكنين، كما أيد رأيه بنقول عن العلماء السابقين، فقال:" قلت: ذلك القدر اليسير هو الفارق؛ لأنه هو القائم مقام الحركة وما ليس فيه ذلك اليسير فلا حركة فيه ولا ما يقوم مقامها فلا ينبغي أن يتكلف جوازه، وصحته مع عسره على اللسان أو استحالته، وقد سبق في "نعما هي" تحقيق ذلك أيضا، وإنكار أبي علي وغيره من أئمة العربية جواز إسكان العين، وعجبت منه كيف سهل أمره هنا، قال ابن النحاس: "لا يجوز إسكان العين والذي يقرأ بهذا إنما يروم الخطأ"، قال الحوفي: "وهذا شيء لا يجوز، ولعل القارئ بذلك أراد الإخفاء، فتوهم عليه الإسكان والله أعلم"([6]).

واختلف النحاة في حكم اجتماع الساكنين والأول منهما ليس حرف علة، إلى فريقين:

---

[1] – التبيان ١ / ٤٠٣.
[2] – إعراب القرآن ٢٤٨/١.
[3] – معاني القراءات ٣٢٢/١.
[4] – روح المعاني ١٨٣/٣.
[5] – الحجة ١٩١/٣.
[6] – إبراز المعاني ص٤٢٥.

الفريق الأول: يمنع الجمع بين ساكنين على هذا النحو، وهم البَصْرِيُّونَ ومن تابعهم، ومن ذلك: سيبويه، والمبرد، والزجاج، وأبو علي الفارسي، وابن جني، ومكي، والزمخشري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي([1])، وقد وصل بهم الأمر حدًا وصفوا فيه ما التقاء الساكنين فيه مُغتفر، وهو نحو "دابة"، بأن المدة عوض عن الحركة، فكأن ليس فيه التقاء ساكنين، قال سيبويه: "إن كان قبل المسكنة ألف لم يتغير الألف، واحتملت ذلك الألف؛ لأنها حرف مد –وذلك قولك: رادوا، ومادوا، والجادة فصارت بمنزلة متحرك "([2])، وتابعه المبرد فقال: "احتملت الساكن المدغم في قولك: دابَّة وشابة؛ لأن المدة قد صارت خلفا من الحركة فساغ ذلك للقائل، ولولا المد لكان جمع الساكنين ممتنعا في اللفظ "([3])، وكلام سيبويه والمبرد يوحي بأنهما يشيران إلى ما رواه أبو زيد من أن من العرب من يقول: دابَّة وشابة، فهما الأصل في دابة وشابة عند سائر العرب علي عد أن الصعب أصل للسهل، وفي هذا نظر، فإن دابة وشابة أثبتت الرواية أنهما مسهلتان.

وهذا التعليل قد يصعب قبوله، ولعل التعليل الأسهل قبولا ما ذكره ابن جني من أنه "يجفو عليهم أن يلتقي الساكنان حشوا في كلامهم، فحينئذ ما ينهضون بالألف بقوة الاعتماد عليها، فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها عوضا مما كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها إذا لم يجدوا عليه تطرقا، ولا بالاستراحة إليه تعلقا ([1])، وما قاله غير بعيد عما قاله أبو على الفارسي. قال: "يجوز أن يختص به الألف لزيادة المد الذي في أختها ([2])، والذي يظهر أن هذه الحالة ليست من اجتماع ساكنين لأن حرف المد فتحة طويلة، فليس في نحو: دابة اجتماع ساكنين، فالدال مفتوحة فتحة أشبعت، ثم تلاها باء ساكن، والبصريون بصنيعهم – وهو تخطئة ما خالف أقيستهم – يخالفون بعض ما ثبت من القراءات، فقد قرأ بعض القراء ما يعد اجتماعا لساكنين، من ذلك ما نسب إلى رأس البصريين أبي عمرو بن العلاء من قراءة لقوله تعالى: (إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) بسكون عين نعما مع تضعيف الميم، وقد أنكر البصريون الإسكان، وخرجوه على أنه اختلاس للحركة، وأنكر الإسكان المفضي إلى اجتماع ساكنين سيبويه، قال: "وأما قولهم: إِنَّ اللَّهَ يَعِمَّا يَعِظُكُم به"، فحرك العين فليس على لغة من قال: نِعْمَ فأسكن العين، ولكنه على لغة من قال: نِعِم فحرك العين، وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل([3]) ، وممن أنكره أبو إسحاق، وأبو علي؛ لأن فيه جمعًا بين ساكنين على غير حده، والزجاج كما ذكر آنفا – يتهم الرواة بعدم الضبط، فقد قال: "لا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا الحديث، ولا هذه القراءة عند البصريين النحويين جائزة ألبتة؛ لأن فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مد ولين"([4])، وقال أبو على الفارسي: "لعل أبا عمرو أخفى ذلك... فظن السامع الإخفاء إسكانا للطف ذلك في السمع وخفائه"([5])، وسيبويه لم

---

[1] – ينظر: سيبويه الكتاب ٤١٧/١، والمبرد، المقتضب ١/ ١٦١، ٢٣٦، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١/ ٣٥٤، وأبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٣/ ٤٤٠ ، وابن جني، الخصائص، ٣/ ١٢٦، وسر صناعة الإعراب ص ٥٧، ومكي بن أبي طالب التبصرة في القراءات السبع، ص ٤٥٠، والزمخشري المفصل في صنعة الإعراب، ص ٤٦٤ ، وابن يعيش، شرح المفصل، ٩/ ١٢٠، وابن عصفور، الممتع الكبير، ص ٤٥٦ ، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، مج ٤ ، ص ٢٠٠٥ ، والرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ٢/ ٢١٠.

[2] – الكتاب ٤١٩/٤.

[3] – المقتضب ١٦١/١.

يذكر قراءة الإسكان في (فَنِعِمَّا (هي) فيردها، لكنه أصل لمن ردها، قال: "إذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرف مثله، سواء حرف ساكن لم يجز أن يسكن، ولكنك إن شئت أخفيت، وكان بزنته متحركا"([٦])، وقد ذكر أبو عمرو الداني "أنه قد قرأ قالون وأبو بكر وأبو عمرو بكسر النون وإخفاء حركة العين، ويجوز إسكانها، وبذلك ورد النص عنهم، والأول أقيس"([٧])، "وهذا يبين أن القراء مدركون للفرق بين الإسكان والإخفاء، ويضبطون الفرق بينهما"([٨]).

والفريق الثاني:

يُجيز هذا الفريق اجتماع الساكنين، وهم الكوفيون، وأبو عمرو ويونس من البصريين ([٩])، قال الفراء: "العرب تقول: يَوْسًا وَيَوْوْسًا. يجمعون بين ساكنين، وكذلك ... بَيْس، وبَيْيْس، وَيَؤُودُهُ. يجمعون بين ساكنين"([١٠])، وقال في قوله تعالى: وَهُمْ يَخصِّمُونَ ([١١]): "قرأها أهلُ الحجاز: {يَخْصِّمُونَ } يشددون ويجمعون بين ساكنين ([١٢]) ، وممن على هذا أيضًا –أبو عبيد صاحب – الكسائي([١٣]). والقراء على الجمع بين الساكنين. قال أبو عمرو الداني عن (نِعِمَّا هي) في قوله تعالى: "إن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ بكسر حركة العين، ويجوز إسكانها، وبذلك ورد النص عنهم "([١٤])

وقال ابن الجزري عمن يتهمون بعض القراء بعدم الحفظ إذا كانت قراءتهم تخالف ما أصلوه: " فَإِنَّ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ أَئِمَّةَ الْقِرَاءَةِ يَنْقُلُونَ حُرُوفَ الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ، وَلَا بَصِيرَةٍ، وَلَا تَوْقِيفٍ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِمْ مَا هُمْ مِنْهُ مُبَرَّءُونَ، وَعَنْهُ مُنَزَّهُونَ"([١٥]).

وقال عن إسكان العين من فَنِعِمَّا هِيَ :" (وَاخْتُلِفَ) عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَقَالُونَ وَأَبِي بَكْرٍ، فَرَوَى عَنْهُمُ الْمَغَارِبَةُ قَاطِبَةً إِخْفَاءَ كَسْرَةِ الْعَيْنِ لَيْسَ إِلَّا، يُرِيدُونَ الِاخْتِلَاسَ فِرَارًا مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ وَرَوَى عَنْهُمِ الْعِرَاقِيُّونَ وَالْمَشْرِقِيُّونَ قَاطِبَةً الْإِسْكَانَ، وَلَا يُبَالُونَ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ لِصِحَّتِهِ رِوَايَةً وَوُرُودِهِ لُغَةً،

---

[١] – الخصائص ١٢٦/٣.
[٢] – الحجة ٤١٣/٤.
[٣] – الكتاب ٤٣٩/٤، ٤٤٠.
[٤] – معاني القرآن ٣٥٣/١.
[٥] – الحجة ٣٩٧/٢.
[٦] – الكتاب ٤٣٨/٤.
[٧] – التيسير ص ٧١.
[٨] – ينظر: الجمع بين الساكنين بين القراء واللغويين. د. عمر بن علي المقوشي. ص٩٣. مجلة العلوم العربية العدد الثامن والستون رجب ١٤٤٤هـ (الجزء الأول)
[٩] – ينظر: ما ذكره الكوفيون من الإدغام للسيرافي، ص ٨٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ١/ ٢٧٩.
[١٠] – معاني القرآن ٢/ ١٣٠.
[١١] – آية ٤٩ يس .
[١٢] – ينظر: معاني الفراء ٣٧٩/٢.
[١٣] – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٥٤/١.
[١٤] – التيسير في القراءات السبع، ص ٧١.
[١٥] – النشر ٢١٤/٢.

وَقَدِ اخْتَارَهُ الْإِمَامُ أَبُو عُبَيْدَةَ أَحَدُ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ وَنَاهِيكَ بِهِ، وَقَالَ: هُوَ لُغَةُ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِيمَا يُرْوَى " نِعِمَّا الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ "، وَحَكَى النَّحْوِيُّونَ الْكُوفِيُّونَ سَمَاعًا مِنَ الْعَرَبِ شَهْرُ رَمَضَانَ مُدْغَمًا. وَحَكَى ذَلِكَ سِيبَوَيْهِ فِي الشِّعْرِ، وَرَوَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا عَنْهُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ، ثُمَّ قَالَ: وَالْإِسْكَانُ آثَرُ وَالْإِخْفَاءُ أَقْيَسُ".

"(قُلْتُ): وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ غَيْرَ أَنَّ النَّصَّ عَنْهُمْ بِالْإِسْكَانِ، وَلَا يُعْرَفُ الاخْتِلَاسُ إِلَّا مِنْ طُرُقِ الْمَغَارِبَةِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ كَالْمَهْدَوِيِّ وَابْنِ شُرَيْحٍ وَابْنِ غَلْبُونَ وَالشَّاطِبِيِّ مَعَ أَنَّ الْإِسْكَانَ فِي التَّيْسِيرِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الشَّاطِبِيُّ. وَلَمَّا ذَكَرَ ابْنُ شُرَيْحٍ الْإِخْفَاءَ عَنْهُمْ قَالَ: وَقَرَأْتُ أَيْضًا لَقَالُونَ بِالْإِسْكَانِ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا فَرَّقَ بَيْنَ قَالُونَ، وَغَيْرِهِ سِوَاهُ"([1]).

وقال أبو حيان عن البصريين المنكرين لاجتماع ساكنين: "إنكار هؤلاء فيه نظر؛ لأن أئمة القراءة لم يقرؤوا إلا ينقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا تطرق إليهم فيما سواه، والذي نختاره ونقوله: "إن نقل القراءات السبع متواتر لا يمكن وقوع الغلط فيه" ([2])،

وقال في موضع آخر: "ولم تقصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين، ولا على ما اختاروه، بل إذا صح النقل وجب المصير إليه" ([3]).

وحجة من قرأ بذلك أنه جعل " نِعْمَ " و " مَا " كلمة واحدة فخففها بالإسكان(٤)، قالوا وقد نطق النبي صلى الله عليه وسلم جامعا بين ساكنين حين قال لعمرو ابن العاص: " نِعِمَّا الْمَالُ الصَّالِحُ لِلْمَرْءِ الصَّالِحِ " (٥). فهو دليل على التشديد مع سكون العين ٠

وكان أبو عبيدة يختار هذه القراءة لأجل هذه الرواية" (٦) ٠

ورد البصريون ومن معهم الاستدلال بهذا الحديث، وقالوا عن الحديث المروي عن الرسول صلى الله عليه وسلم: لما دلَّ الحس على أنه لا يمكن الجمع بين الساكنين علمنا النبي صلى الله عليه وسلم لما تكلم أوقع على العين حركة خفيفة على سبيل الاختلاس، ولم يسكن العين صراحة (٧) ٠

قال الزجاج: " ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا، ولا هذه القراءة عند البصريين النحويين جائزة البتة " (٨).

يتبين مما سبق أن ابن أبي مريم في نقده هذا بإنكار القراءة المتوترة واتهام الراوي بعدم الضبط وإن

---

[1] – النشر ٢/٢٣٥، ٢٣٦.

[2] – البحر المحيط ٢/٣٣٨.

[3] – البحر المحيط ٢/٤٦.

[4] – ينظر اللسان (ن ع م)

[5] – الحديث بتمامه في النهاية في غريب الحديث ٥ / ٨٤ ، و مسند أحمد ٤/١٩٧، ومورد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ١/٥٦٦.

[6] – ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٣٥٣، وحجة القراءات ص ١٤٦ ٠

[7] – مفاتيح الغيب ٣ / ٣٣٤ ٠

[8] – معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٥٤ ٠

كان معه في هذا الموقف كثير من النحاة قد جانبهم الصواب، وجاؤوا شيئا إدّا؛ فإن الذي تركن إليه النفس ويوجبه الدين قبول كل قراءة متواترة، ولو خالفت أقيسة البصريين، فليس إجماع البصريين حجة إذا خالفوا القراءة المتواترة، ومن القراء نحاة كالكسائي، بل إن منهم نحاة بصريين كأبي عمرو بن العلاء، ولو قدر أن ليس فيهم نحوي، فإنهم ناقلون للغة، فهم مشاركون للبصريين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، والقراء أولى لشدة عنايتهم بما يروون، كما أن لغة العرب لم تقصر كما قال أبو حيان على ما نقله أكثر البصريين، ولا على ما اختاروه، والقراءة لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه، بل القراءة سنة متبعة، ولا مدخل للقياس فيها، زد على ذلك أن القراءة بالتقاء الساكنين مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والرواية مقدمة على الدراية، فأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يجب قبولها والمصير إليها. هذا وقد سمع التقاء الساكنين وصلا من أفصح العرب بل أفصح الخلق على الإطلاق – صلى الله عليه وسلم – فيما يروي **(نِعِمَّا الْمَالُ الصَّالِحُ لِلْمَرْءِ الصَّالِحِ)** قاله: أبو عبيدة أحد أئمة اللغة وناهيك به وتواتر ذلك من القراء وشاع وذاع ولم ينكر وهو إثبات مفيد للعلم وما ذكروه نفى مسنده الظن، فالإثبات العلمي أولى من النفي الظني، ولئن سلم أن ذلك غير متواتر فأقل الأمر أن يثبت لغة بدلالة نقل العدول له عمن هو أفصح ممن استدلوا بكلامه، فبقي الترجيح في ذلك بالإثبات وهو مقدم على النفي، وليس قول النحاة بحجة إلا عند إجماعهم، ومن القراء جماعة من أكابر النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم، ثم ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة، وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى: لأنهم ناقلوها عمن ثبتت. عصمته عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون احاد، ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر فالقراء أكثر وأعدل فكان الرجوع إليهم أولى. وإذا حمل كلام المانعين للجميع بين الساكنين على أنه غير مقيس أمكن الجمع بين قولهم والقراءة المتواترة والجمع ولو بوجه أولى".([1]) والله أعلم.

سبق القول في أكثر من موضع أن القرآن حجة على اللغة، لا اللغة حجة على القرآن، وما دامت القراءة بالجمع بين ساكنين لم يكن أولها حرف لين، قد وردت من طريقها المقطوع بصحته فإنها هي التي يجب أن يصار إليها وأن تقعد عليها القواعد، هذا على فرض أن الجمع بين الساكنين لم يرد عن العرب، كيف وقد ورد([2]). فلنصغ إلى الامام ابن الجزري يقول القول الفصل: قال – رحمه الله – في معرض حديثه عن قراءات هذا الحرف: واختلف عن أبي عمرو وقالون وأبي بكر، فروى عنهم

---

[1] – ينظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٣٩، والجمع بين الساكنين بين القراء واللغويين. د. عمر بن علي المقوشي. ص٩٥.

[2] – ينظر حجة أبي زرعة ١٤٦ و ١٤٧ ، التيسير : ٨٤، النشر ٢/٢٣٥ و ٢٣٦ و ٣١٦، وانظر دراسة الدكتور علي محمد نصر الحق مع القراء في قراءة الجمع بين الساكنين لا مع النحويين المنشورة في مجلة (الرابطة المكية – العدد ٢٥٢ و ٢٥٣ / رجب وشعبان ١٤٠٦ هـ والموضح تعليق المحقق ص٣٤٦، ٣٤٧ هامش (٧).

المغاربة قاطبة اخفاء كسرة العين –وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي فنعما) بفتح النون وكسر العين). ليس إلا، يريدون الاختلاس فراراً من الجمع بين الساكنين".

"وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبة الاسكان ولا يبالون من الجمع بين الساكنين لصحته روايةً وورودِه لغة . وقد اختاره الامام أبو عبيدة أحد أئمة اللغة، وناهيك به، وقال: هو لغة النبي ﷺ فيما يروى نعما المال الصالح للرجل الصالح. وحكى النحويون الكوفيون سماعاً من العرب شهر رمضان) مدغماً، وحكى ذلك سيبويه في الشعر وقد أنشد سيبويه شعرا قد اجتمع فيه الساكنان على حد ما اجتمعا في نعْمَّا وهو قول الشاعر:([1]).

كَأَنَّه بَعْدَ كِلاَلِ الزَّاجِرِ وَمِسْحَّه مُرٌّ عُقَابٍ كَاسِرِ

وروى الوجهين جميعاً عنه الحافظ أبو عمرو الداني، ثم قال: والاسكان أثر، والإخفاء أقيس".

قلت – لا يزال الكلام لابن الجزري – والوجهان صحيحان، غير أن النص عنهم بالإسكان، ولا يعرف الاختلاس إلا من طرق المغاربة ومن تبعهم) أ. هـ.

وقد أوضح ابن أبي مريم نفسه في موضحه هذا توجيهاً فذاً لقراءة وأم من لا يهدي بإسكان الهاء وتشديد الدال حيث قال: والوجه في إسكان الهاء أن الأصل يهتدي على ما سبق، فأسكنوا التاء إرادة الإدغام، فأدغمت التاء في الدال، فتركت الهاء على حالها من السكون، ولم تحرك، وفي ذلك جمع بين ساكنين، إلا أنه لما كان الثاني مدغماً، وكان يرتفع اللسان عنه مع المدغم فيه ارتفاعة واحدة، صار في حكم المتحرك([2]). وقبل المؤلف قال مثل هذا الامام الحافظ أبو عمر والداني (٤٤٤هـ) في قراءة حمزة فما استطاعوا – بإسكان السين وتشديد الطاء – إذ قال :

ومما يقوي ذلك ويسوغه أن الساكن الثاني لما كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعة واحدة صار بمنزلة حرف متحرك، فكأن الساكن الأول قد ولي متحركاً بل إن المؤلف نفسه

قد استشهد بهذه القراءة – (فنعما) – بسكون العين وتشديد العين – على قراءة مماثلة، ففي الفقرة (٤٨) / الكهف) بين وجه قراءة حمزة فما استطاعوا – ٩٧ / الكهف –بسكون السين وتشديد الطاء، فقال: "والوجه أن أصله: استطاعوا، فأدغم التاء في الطاء لاجتماعهما وهما متقاربان، ولم تنقل حركة التاء إلى السين بعد الإدغام؛ لئلا يحرك ما لا يتحرك في موضع وهو سين استفعل فبقي {اسْطَاعُوا} بتشديد الطاء مع أن الساكن الذي قبل المدغم ليس بحرف مد، وقد جاء في قوله تعالى {فَنِعِمَّا هِيَ} عند من قرأ بسكون العين"([3]).

المسألة الثالثة: اجتماع الساكنين وليس الثاني منهما مدغما

إن اجتماع ساكنين فيه ثقل في النطق لكنه يغتفر إذا توافرت فيه شروط ثلاثة، فيشترط في الساكن

---

[1] – البيت من الرجز بلا نسبة في: الكتاب ٤ / ٤٥٠، وسر صناعة الإعراب ١ /٥٨، والمحتسب ١ / ٦٢ ولسان العرب ٥ / ١٤١ " كسر " . والشاهد فيه : إخفاء الهاء في قوله ومسحه .

[2] – الموضح ص: ٦٢٥.

[3] – الوضح ص: ٨٠٤.

الأول أن يكون حرف علة، وسبق القول في علة اشتراط هذا الشرط. ويشترط في الساكن الثاني أن يكون مدغما، وأن يكون المدغم والمدغم فيه معا من كلمة حرف المد؛ وذكر الرضي علة هذين الشرطين "بأنه إذا كان مدغما في متحرك فهو في حكم المتحرك وذلك لشدة التصاقه به، فإن اللسان يرتفع بالمدغم والمدغم فيه ارتفاعه واحدة، فيصيران كأنهما حرف واحد متحرك وإنما اشترط أن يكون المدغم من كلمة حرف المد احترازا من نحو خافا الله وخافوا الله وخافي الله فإنه يحذف حرف المد للساكنين، وذلك لأن في التقائهما مطلقا وإن صلت جميع الشرائط كلفه، فإذا كان أولهما في مكان يليق به الحذف وهو أخر الكلمة كان تخفيف الكلمة بحذفه أولى، وإنما حذف الأول دون الثاني لضعفه.

واشترط كون المدغم فيه من كلمة حرف المد إذ لو لم يكن منها لكان الإدغام الذي هو شرط اغتفار اجتماع الساكنين بمعرض الزوال فلا يعتد به فلذا لا تقول في النون المخففة في المثني اضربانْ نعمان"([1]).

وقد تجاوزت القراءات المتواترة هذه القيود وجاء فيها اجتماع الساكنين على غير حده كثيرًا جدًا. من ذلك ما ذكره ابن أبي مريم عند توجيهه للقراءات القرآنية في قوله تَعَالَىٰ:﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ ﴾([2]): "{وَمَحْيَايْ} بإسكان الياء مرسلاً:- قرأها نافع وحده. وهو شاذ من وجهين:

أحدهما: من حيث القياس؛ لأن فيه التقاء الساكنين على غير حده في كلامهم، والقياس يرده.

والثاني: من حيث الاستعمال؛ وذلك أنه لم يسمع في كلامهم لا في نظم ولا في نثر، على أن بعضهم قد حكى أنه روي: التقت خلقتا البطان، بإثبات الألف مع سكون لام التعريف، وحكي أيضًا: له ثلثا المال، ومثل هذه الحكايات مردودة، وما جوزه يونس من قولهم: اضربْنان زيدًا، أو اضربان زيدا، فمردود عند سيبويه.

ويمكن أن يقال: إن نافعا في {مَحْيَايْ} قد أجرى الوصل مجرى الوقف، وفي الوقف لا ينكر اجتماع الساكنين"([3]).

فابن أبي مريم في نقده هذا يحكم على قراءة نافع بالشذوذ من جهتي القياس والسماع، متبعا في ذلك خطى كثير من النحاة الذين شنعوا على قراءة نافع –رحمه الله– متعجبين منه. قال أبو شامة: " كيف أسكن: "مَحْيَايَ"، وفتح بعدها: "مَمَاتِي"، وكان الوجه عكس ذلك أو فتحهما معا، والظن به أنه فتحهما معا، وهو أحد الوجهين عن ورش عنه، وهي الرواية الصحيحة فقد أسندها أبو بكر بن مجاهد في كتاب الياءات عن أحمد بن صالح عن ورش عن نافع: الياء في: "مَحْيَايَ وَمَمَاتِي" مفتوحتان، وفي أخرى عن ورش قال: كان نافع يقرأ أولا محياي ساكنة الياء، ثم رجع إلى تحريكها بالنصب...فهذه الرواية تقضي على جميع الروايات؛ فإنها أخبرت بالأمرين، ومعها زيادة علم بالرجوع عن الإسكان إلى التحريك فلا تعارضها رواية الإسكان؛ فإن الأولى معترف بها، ومخبر بالرجوع عنها، وكيف وإن رواية إسماعيل بن جعفر وهو أجل رواة نافع: موافقة لما هو المختار، قال ابن مجاهد: أخبرني محمد ابن الجهم عن

---

[1] – شرح الشافية ٢ / ٢١٠ – ٢١٣.

[2] – الأنعام آية ١٦٢.

[3] – الموضح ص٥١٨.

الهاشم عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر وشيبة ونافع أنهم ينصبون الياء في: {مَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ} ... ولا ينبغي لذي لب إذا نُقل له عن إمام روايتان إحداها أصوب وجها من الأخرى أن يعتقد في ذلك الإمام إلا أنه رجع عن الضعيف إلى الأقوى".([1])

وعند أبي علي الفارسي([2]) "إسكان الياء في محياي شاذ عن القياس والاستعمال، فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين لا يلتقيان على هذا الحد، وأما شذوذه عن الاستعمال فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم، "وحكم ما قلّ في الاستعمال، ولم يكن على حدّ دابّة الرفض والاطّراح"([3]). ومعنى ذلك أن {محيايْ شاذة، وشذوذها ما لم ينو الوقف، فإن نوِي الوقف فالتقاء الساكنين فيه مغتفر؛ وقد ذكر أبو البركات الأنباري أن لا وجه لهذه القراءة إلا أن تكون من إجراء الوصل مجرى الوقف"([4]).

قال أبو جعفر النحاس: "ومن قرأ بقراءة أهل المدينة وأراد أن يسلم من اللحن وقف على «محياي» فيكون غير لاحن عند جميع النحويين"([5]).

و يرى فريق من النحاة أن اجتماع الساكنين على هذا النحو غير ممتنع، وذلك لأنه إذا كان الساكن الأول حرف مد والثاني مدغماً نحو: {دآبة} أو غير مدغم نحو: {محيايْ} فعنده لابد من الزيادة في تمكين حرف المد إذ ذاك، وسبب ذلك أن تمكين حرف المد عندهم يجري مجرى الحركة فيكون كأنه لم يلتق ساكنان وكأنك إنما أوقعت الساكن الثاني بعد حركة، فعلى هذا يكون تطويل المد من أجل لقي الساكنين أَوْكد وأَلْزم من التطويل من أجل لقي الهمزة، وإنما يطول المد عند لقي الهمزة: لأن الهمزة حرف ثقيل بعيد المخرج فتحتاج في النطق بها إلى تكلف، فإذا وقع حرف المد قبلها مكنوا مده حتى ينتهي الصوت إلى موضع الهمزة فيكون الناطق بها إذ ذاك متمكناً منها، ومعاناً على تحقيقها. فحرف المد ليس سوى حركة طويلة، ففي مثل دابَه، لم يلتق ساكنان في الحقيقة وإنما باءان متواليتان إحداهما ساكنة والأخرى متحركة، وهما مسبوقتانِ بحركة طويلة هي الألف، بيد أن قولهم: إن المد الذي في حرف المد قائم مقام الحركة يدل أيضاً على شدة حرصهم على عدم التقاء ساكنين إلا مع هذه المسوغات النحوية([6]).

وهذا الذي منعوه أجازه يونس فيما حكاه عنه سيبويه، قال سيبويه:" وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربانْ زيدا واضربنانْ زيدا، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد

---

[1] – إبراز المعاني ص ٣٠٠، ٣٠١، ومعاني القراءات للأزهري ٣٩٨/١، والدر المصون ٢٣٨/٥.

[2] – الحجة ٤٤٠/٣، ٤٤١.

[3] – الحجة ٤١٣/٤، ٤١٢.

[4] – الإنصاف ٦٦٦/٢.

[5] – إعراب القرآن للنحاس ٤٢/٢.

[6] – ينظر: «في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (المتوفى ٤٤٤ هـ)» المؤلف: عبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد الأموي المالقي (المتوفى: ٧٠٥ هـ) ٢١٩/٢، ٢٢٠. تحقيق ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، دار الفنون للطباعة والنشر – جدة ،١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص: ٣٩٦، ٣٩٧.

الألف ساكن إلا أن يدغم"([1]).

وممن ذهب إلى جواز التقاء الساكنين في "محياىْ" ابن جني، ومكي، والعكبري ويرون أن المسوغ لذلك هو الخفاء الذي في النون.

قال ابن جني: " فإن قلت: فإن الحرف لما كان مدغمًا خفي, فنبا اللسان عنه وعن الآخر بعده نبوة واحدة, فجريا لذلك مجرى الحرف الواحد وليست كذلك نون اضربان زيدًا, وأكرمنْان جعفرًا, قيل: فالنون الساكنة أيضًا حرف خفي فجرت لذلك نحوًا من الحرف المدغم وقد قرأ نافع: "مَحْيَايْ وَمَمَاتِي" بسكون الياء من "مَحْيَايَ" وذلك لما نحن عليه من حديث الخفاء... فإذا كانت من الخفاء على ما ذكرنا وهي متحركة ازدادت خفاء بالسكون نحو محياي فأشبهت حينئذ الحرف المدغم. ونحو من ذلك ما يحكى عنهم من قولهم: "التقت حلقتا البطان " بإثبات الألف ساكنة في اللفظ قبل اللام, وكأن ذلك إنما جاز ههنا لمضارعة اللام النون؛ ألا ترى أن في مقطع اللام غنة كالنون وهي أيضًا تقرب من الياء حتى يجعلها بعضهم في اللفظ ياء, فحملت اللام في هذا على النون كما حملت أيضًا عليها في لعلي."([2])

وقال مكي: "قَوْله {ومحياي} حق الْيَاء أَن تكون مَفتوحَة كَمَا كَانَت الْكَاف فِي رَأَيْتُك وَالتَّاء فِي قُمْت لَكِن الْحَرَكَة فِي الْيَاء ثَقِيلَة فَمن أسكنها فعلى الاستخفاف لكنه جمع بَين ساكنين وَالْجمع بَين ساكنين جَائِز إِذا كَانَ الأول حرف مد ولِين لِأَن الْمَدّ الَّذِي فِيهِ يقوم مقَام حَرَكَة يستراح عَلَيْهَا فيفصل بَين الساكنين"([3]).

وقال أبو البقاء: "وَقُرِئَ بِإِسْكَانِهَا كَمَا تُسَكَّنُ فِي أَيْ وَنَحْوِهِ، وَجَازَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ؛ لِأَنَّ الْمُدَّةَ تَفْصِلُ بَيْنَهُمَا"([4]).

يتبين مما سبق أن ابن أبي مريم لم ينفرد في نقده لقراءة نافع رحمه الله تعالى بإسكان الياء في "محياي" والحكم عليها بالشذوذ، بل سبقه في ذلك كثير، وتبعه كذلك عدد لا بأس، والحكم بالشذوذ وإن كان مقبولا من ناحية القياس لكنه غير مقبول من ناحية الاستعمال؛ كيف يكون شاذا استعمالا وقد ورد في أكثر من قراءة سبعية، وفي أقوال حكاها يونس، نقلها عنه سيبويه. ويمكن قبولها أيضا من ناحية القياس، فهذه القراءة في الحقيقة لم يلتق فيها ساكنان؛ لأن حرف المد ليس سوى حركة طويلة، ففي مثل دابَه، لم يلتق ساكنان في الحقيقة وإنما باءان متواليتان إحداهما ساكنة والأخرى متحركة، وهما مسبوقتان بحركة طويلة هي الألف.

قال ابن الحاجب: "إذا اختلف النحويون والقراء كان المصير إلى القراء؛ لأنهم نقلوا عمن ثبتت عصمته من الغلط، ولأن الرواية تثبت تواترا، وما نقله النحاة فأحاد، والقراء أعدل، والرجوع إليهم أولى، ولا يجوز أن ينعقد إجماع النحويين من دون القراء؛ لأنهم شاركوهم في نقل اللغة، وكثير منهم من النحويين"(٥) .

---

[1] – الكتاب ٣ / ٥٢٧.

[2] – الخصائص ٩٣/١، ٩٤.

[3] – مشكل إعراب القرآن ٢٧٩/١.

[4] – التبيان ٥٥٣/١.

[5] – ينظر: غيث النفع في القراءات السبع ١٠٤/١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٤٨/٧.

المبحث الثاني: أحكام الإعلال

المسألة الأولى: الهمزة الثانية في {أَئِمَّةَ}[١] بين التحقيق، وبينَ بين

"إن الهمزة حرفٌ مستثقَلٌ؛ لأنّه بعُد مَخرجُها، إذ كانت نَبْرَةً في الصدر تخرج باجتهادٍ، فتثقُل عليهم إخراجُها؛ لأنّه كالتهوع، ولذلك مال أهلُ الحجاز إلى تخفيفها. فالهمزة على انفرادها حرف بعيد المخرج جلد صعب على اللافظ به، بخلاف سائر الحروف، مع ما فيها من الجهر والقوة، ولذلك استعملت العرب في الهمزة المفردة ما لم تستعمله في غيرها من الحروف، فقد استعملوا فيها: التحقيق، والتخفيف، وإلقاء حركتها على ما قبلها، وإبدالها بغيرها من الحروف، وحذفها في مواضعها، وذلك كله لاستثقالهم لها، ولم يستعملوا ذلك في شيء من الحروف غيرها،

فإذا انضاف إلى ذلك تكريرها كان أثقل كثيرًا عليهم، فاستعملوا في تكرير الهمزة من كلمتين التخفيف للأولى، والتخفيف للثانية، والحذف للثانية، والحذف للأولى، وبعضهم يحققهما جميعًا؛ إذ الأولى كالمنفصلة من الثانية، إذ هي من كلمة أخرى. فإذا كانتا في كلمة واحدة، كان الثقل أبلغَ، ووجب إبدالُ الثانية إلى حرف لين، نحو: "آدَمَ"، و"آخَرَ"، و"أَيمَّةٍ"، و"جاءِ"، و"خَطايا"[٢].

وقد ورد في لفظ {أَئِمَّةَ} أكثر من قراءة ذكرها ابن أبي مريم واستضعف بعضها، فقال: "{أَيمَّةَ} بهمزة واحدة مقصورة وبعدها همزة ملينة: قرأها ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويعقوب- يس-

والوجه أن أصله أأممة على أفعلة؛ لأنه جمع إمام، فنقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية، فأدغمت الميم في الميم لاجتماع الميمين، فبقي أإمة بهمزتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة كسرة منقولة من الميم، ثم قلبت هذه الهمزة المكسورة ياء لأجل الكسرة الحاصلة فيها، وإن كانت كسرة ما بعدها لا كسرة لها، فبقي أئمة، ثم أخفيت هذه الحركة التي هي كسرة، فصارت الياء في صورة الهمزة الملينة، ويجوز أن تكون الهمزة الثانية من أإمة جعلوها بين بين، فصارت بين الهمزة والياء الساكنة، وهذا ضعيف؛ لأن الهمزة المخففة في زنة المحققة، فتجتمع الهمزتان". وقرأ الباقون {أَئِمَّةَ} بهمزتين، وكذلك -ح - عن يعقوب.

"والوجه أنه الأصل في هذه الكلمة، إلا أن الجمع بين الهمزتين فيها ضعيف، ووجهه أن الهمزة حرف من حروف الحلق كالعين ونحوه، وقد جُمع بين العينين في نحو كع كعه ولعاعة البقل[٣]، وكذلك الهاء في نحو الفهَّة[٤]، فإذا جاز الجمع بين العينين والهاءين، فكذلك يجوز الجمع بين الهمزتين"[٥].

فهو ينتقد تخفيف الهمزة بين بين في القراءة الأولى وتحقيقها في القراءة الثانية، ويرى أن القارئتين لا

---

[١] - آية ١٢ من سورة التوبة.

[٢] - ينظر: الكشف لمكي ٧٢/١، وشرح المفصل ٢٧٩/٥، ٢٨٠.

[٣] - يقال: رجل كعٌّ وكاعٌّ أي ضعيف عاجز. ولَعاعة واحدة اللعاع: قيل هو بقل ناعم أول مايبدو. ينظر: لسان العرب (كعع، ولعع).

[٤] - الفهِة: أنثى الفهِ وهو كليل اللسان، العاجز عن بيان حاجته. ينظر: اللسان (فهه)

[٥] - الموضح ص٥٨٧.

تخلوان من ضعف من جهة القياس وهو محق في ذلك؛ لأن من حقق الهمزتين حجته أنه شبه الهمزة الأولى في «أئمة» بهمزة الاستفهام الداخلة على همزة أخرى في قولك: «أئذا، أئفكا» فالهمزة المفتوحة الزائدة، التي للاستفهام، دخلت على همزة «إذا» وعلى همزة «إفك» التي هي فاء الفعل، كذلك الهمزة المفتوحة الزائدة في «أئمة»، دخلت على همزة «إمام» التي هي فاء الفعل، فلما اشتبها في الزيادة حققا، وكان الأصل في «أئمة» ألا يحقق همزته الثانية، لأن أصلها السكون؛ لأنه جمع «إمام» على «أفعله»، كحمار أحمرة ومن شأن العرب ألا يجتمع مثلان متحركان إلا ويدغمون الأول في الثاني، إلا أن يكون الثاني للإلحاق، فلا يدغم، أو يكون الاسم على «فعل» فلا يدغم، فالذي هو للإلحاق نحو: مهدد ومردد، فهذا لا يُدغم، لئلا ينقص عما هو ملحق به؛ لأنه ملحق بـ «جعفر»، ولا إدغام في «جعفر»، وكذلك يجب أن يكون ما ألحق به، والذي هو على «فَعَل» نحو: شَرَر وطَلَل، فأصل «أئمة» أأممة، ثم وجب الإدغام في المثلين، وهما الميمان، فألقيت كسرة الميم الأولى على الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل، وهي في الأصل همزة «إمام»، إلا أنها تغيرت في الجمع إلى السكون؛ لأن فاء الفعل في الجمع ساكنة، كالحاء من «أحمرة» فلما ألقيت الكسرة على الهمزة الساكنة انكسرت، فصار لفظها كلفظ «أئذا» فحملت في التحقيق محمل «أئذا» وليست مثلها؛ لأن كسرة الهمزة الثانية في «أئذا» أصلية، وكسرة الهمزة الثانية من «أئمة» عارضة، إذ أصلها السكون، ومن الأصول، في كلام العرب، أنه لا يجمع بين همزتين في التحقيق، إذا كانت الثانية ساكنة، وقد فعل ذلك في «أئمة» لأن الثانية، وإن انكسرت، فأصلها السكون، فقد جمع بين تحقيق الهمزتين، والثانية أصلها السكون، فهو خارج عن الأصول، محمول على شبه لفظه بلفظ «أئذا وأئفكا»

أما من قرأ الهمزة الثانية بين بين فحجته أنه أبدل من الهمزة المكسورة ياء خفيفة الكسرة، ولم يحقق الهمزتين؛ لأنه لما كان يستبعد التحقيق في الهمزتين اللتين أصلهما الحركة، ويخفف الثانية استثقالاً لتحقيقهما، فإذا وقعت همزتان محققتان لا أصل للثانية في الحركة، كان ذلك عنده أبعد من التحقيق، إذ لا يوجد في كلام العرب همزتان محققتان، والثانية ساكنة، هذا أمر قد ترك استعماله العرب والقراء، وعلة ذلك أن الهمزتين في «أئمة» كلمة لا يُقدر فيها أن الثانية من الهمزتين، دخلت عليها الأولى، فصارت ككلمتين مثل ما يقدر في «أئذا وأأنذرتهم»؛ لأن الأولى دخلت على الثانية، فصارت الهمزتان كأنهما من كلمتين، فحسن التحقيق فيهما كما يحسن في الهمزتين من كلمتين، وقد مضى ذكر هذا في علل تحقيق الهمز وتخفيفه، فوجب أن لا يحقق الثانية في «أئمة» لأن أصلها السكون، ولما وجب تخفيفها خففت على ما يجب للساكنة من التخفيف وهو البدل، فأبدل منها ياء مكسورة، لأنها مكسورة، كما يبدل منها ألف لو كانت ساكنة"([1]).

فأما قراءة التحقيق وبينَ بينَ، فقد ضعَّفها جماعة من النحويين كأبي علي الفارسي وابن يعيش وغيرهما([2])، وذلك لأن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة وكانت الهمزة الأولى لغير المضارعة وجب

---

[1] – الكشف ٤٩٨/١، ٤٩٩.

[2] – ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ص١٠٤ التصريح ٧٠٧/٢. همع الهوامع ٤٦٩/٣.

قلب الثانية حرف لين؛ لأنّه إذا استثقلت الهمزة الواحدة، فإذا اجتمع ثنتان في كلمة كان الثقل أبلغ([1]).

قال ابن يعيش: "وفي القراءة الكوفيّة أَئِمَّةَ"، فإنّه قرأ بذلك عاصمٌ وحمزةُ والكسائيّ من أهل الكوفة، وقرأ بذلك من أهل الشام ابنُ عامرٍ اليَحْصبِيّ. وليس ذلك بالوجه، والحجّةُ لهم في ذلك أنّ الهمزة في حروف الحلق، وقد يجتمع حروف الحلق في نحو "اللُعاعَة" و"لَحِحَتْ عينُه"، فكذلك الهمزة. وذلك ضعيف؛ لأنّ حروف الحلق مستثقلةٌ، وثقلُها لاستفالها، وكلُّ ما سفل منها كان أشدَّ ثقلاً، فلذلك فارقت الهمزة أخواتِها، فجاز اجتماعُ العينَيْن والحائَيْن. ولم يجز في الهمزة؛ لأنّها أدخلُ الحروف في الحلق. والذي يدلّ على ضعفه أنّا لا نعلم أحداً حقّق في نحو: "آدَمَ"، و"آخر". وكذلك ينبغي في القياس أن يكون "أيمّة"([2]).

ومع هذا فقد قبلها الزمخشري حيث قال: ""فإن قلت: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين؛ أي: بين مخرج الهمزة والياء. وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين"([3]).

وقد رد أبو البقاء العكبري قراءة بين بين فقال: " وَلَا يَجُوزُ هُنَا أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ كَمَا جُعِلَتْ هَمْزَةُ أَئِذَا؛ لِأَنَّ الْكَسْرَةَ هُنَا مَنْقُولَةٌ، وَهُنَاكَ أَصْلِيَّةٌ، وَلَوْ خُفِّفَتِ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ هُنَا عَلَى الْقِيَاسِ لَكَانَتْ أَلِفًا لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَلَكِنْ تُرِكَ ذَلِكَ لِتَتَحَرَّكَ بِحَرَكَةِ الْمِيمِ فِي الْأَصْلِ"([4]).

مما سبق يتضح أن حكم النحاة بوجوب قلب الهمزة الثانية في نحو أئمة ياء غير ملزم؛ لأنه ثبت في القراءات السبع تسهيل هذه الهمزة –أي: جعلها بين بين– وتحقيقها، والقراءات السبع متواترة, وإن قلنا: إنها ليست بمتواترة فلا أقل من أن تكون أخبار آحاد, عدول في قبول اللغة عنهم. ويمكن الاعتذار عن النحاة بأن مرادهم بأن قلب هذه الهمزة ياء ملتزم أنه قياس, وما خالفه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وهو لا يخالف مجيء خلافه في القراءات السبع؛ لجواز أن يكون شاذا مخالفا للقياس. والصحيح ثبوت كل من الوجوه الثلاثة، أعني: التحقيق, وبين بين، والياء المحضة عن العرب، ولكل وجه في العربية سائغ قبوله([5]).

المسألة الثانية: قلب المدّة الثالثة في الجمع الذي على مفاعل همزة

تقلب الواو والياء والألف همزة إذا وقعت إحداها بعد ألف مفاعل وكانت مدة زائدة في الواحد، نحو: عجوز عجائز، وصحيفة صحائف، وقلادة قلائد، ورسالة رسائل؛ وذلك "لأنك لما جمعت "قلادة ورسالة" على "مفاعل" وقعت ألف الجمع ثالثة. ووقع بعدها ألف "قلادة، ورسالة"، فاجتمع ألفان، فلم يكن

---

[1] – ينظر: الكتاب، ٣/ ٥٥٢، والمقرب ٢: ١٦٨، والكناش١٧٦/٢، ١٧٧، وحاشية الصبان ٤/ ٣٠١ وحاشية الخضري ٢/ ١٩٦.

[2] – شرح المفصل٢٨١/٥.

[3] – الكشاف "٢/ ٢٥١.

[4] – التبيان٦٣٧/٢، ٦٣٨.

[5] – ينظر: النشر: ١/ ٣٧٥". شرح طيبة النشر للنويري ٤٣٧/١.

بد من حذف إحدى الألفين، أو تحريكها، فلو حذفوا الألف الأولى فاتت الدلالة على الجمع، ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع، لأن هذا الجمع لا بد أن يكون بعد ألفه حرف مكسور، بينها وبين حرف الإعراب، ليكون كـ"مفاعل" فلم يبق إلا حركة الألف الثانية بالكسر لتكون كعين "مفاعل"، فلما حركت انقلبت همزة، ثم شبهت واو "عجوز" وياء "صحيفة" بألف "قلادة، ورسالة"، لأن قبلهما حركة من جنسهما وهما ساكنان، فجريا مجرى الألف"، بهذا علل ابن جني([1]).

وقال الخليل: "إنما همزت الألف والياء والواو في "رسائل وصحائف وعجائز"؛ لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وإنما هي حروف ميتة، لا تدخلها الحركات فلما وقعن بعد الألف همزت، ولم يظهرن، إذ كن لا أصل لهن في الحركة".([2])

وقال المبرد: " فإن جمعت اسْما على أَربعة وثالثه حرف لين زَائِد سَاكن فإِنَّك تهمز ذَلِك الْحَرْف فِي الْجمع وَذَلِكَ قَوْلك فِي رسَالَة رسائل وَفِي عَجُوز عَجَائِز وَفِي صحيفَة صَحَائِف وإِنمَّا فَعلت ذَلِك لأَنَّ هَذِه الأَحرف لَّا أَصل لَهَا فلمَّا وَقعت إِلى جَانب أَلف وَلم تكن متحرّكة وَلَا دَخَلتهَا الْحَرَكَة فِي مَوضَع أُبدلتْ لما قبلهَا ثمّ تحرّكت كَمَا تحرّك لالتقاء الساكنين فلزمتها الْهمزَة"([3]).

وإذا كان حرف المدعينَ الكلمة فإنك تبقيه ولا تقلبه همزة فتقول في مقامة ومعيشة مقاوم ومعايش وقد يهمز معايش تشبيهًا لمعيشة بفعيلة ومناور تشبيهًا لمنارة بفعالة والأكثر ترك الهمز، ومع ذلك قد ورد قلب ياء معايش همزة في فصيح الكلام، وانتقده ابن أبي مريم فقال: "{مَعَائِشَ}([4]) بالهمز:- رواها خارجة بن مصعب عن نافع. والوجه أنه على وجه الغلط؛ لأن القياس أن تكون غير مهموزة؛ لأنها جمع معيشة وهي مفعلة من العيش، فالياء عين الفعل، فوجب أن تصحح ولا تعل، وتصحيحها أن تبقى ياء، وإعلالها أن تقلب همزة، إلا أنهم شبهوها بما الياء فيه زائدة كسفينة، فهمزوها في الجمع، كما همزوا سفائن، وتشبيهها بها تشبيه غلط؛ لأن ياء معيشة أصل، وياء سفينة زائدة؛ لأنها فعيلة، ومثل هذا الغلط قولهم في جمع مصيبة مصائب فهمزوها، والقياس مصاوب، إلا أنهم أعلوها على التشبيه المذكور"([5]).

فهو يخطئ إعلال ياء معايش بقلبها همزة، ويحاول أن يلتمس لهذا الإعلال مسوغا فيشبه الياء الأصلية في "معيشة" بالياء الزائدة في "سفينة" فتوهَّموا أن معيشة بزنة صحيفة فهمزوها كما همزوا تِيْك، ثم يحكم على هذا التشبيه بالغلط أيضا. ولا أدري ما الغلط في تشبيه الأصلي بالزائد، مع أن له نظيرا في كلامهم فقد قالوا في جمع مَسِيل: مِسْلان[6] توهَّموه على أنه على زنة قضيب وقِضبان وقالوا في جمعه

---

[1] – المنصف ١/ ٣٢٧.

[2] – الكتاب ٤/ ٣٥٦، والمنصف ١/ ٣٢٦، والتصريح ٢/٦٩٥.

[3] – المقتضب ١/١٢٢.

[4] – الأعراف آية ١٠.

[5] – الموضح ص٥٢٢، ٥٢٣.

[6] – مسيل المَّاء وَالْجمع أمسلة ومسل ومسلان ومسائل وَيُقَال للمسيل مسلٌ ابْن دَرَّيْد المسل وَّجمعه مسلان – خد فِي الأَرْض شَبِيه بالانهباط ينقاد ويستطيل فَأما المسيل فَهُوَ مفعل لْأَنَّهُ من سَّالَ يسيل الْفَارِسّي المسيل على نَص كَلَام يَّعْقُوب يجوز أن يكون فعيلاً ومفعلاً وَّكَذَلِكَ حَّكَاهُ أَبُو الْحسن.

أَمْسِلة كأنهم توهَّموا أنه بزنة رغيف وأرغفة، وإنما مسيل وزنه مَفْعِل لأنه من سَيَلان الماء. وأنشدوا على مَسيل وأَمْسِلة قولَ أبي ذؤيب الهذلي([1]):

بوادٍ لا أنيسَ به يَبابٍ ... وأَمْسِلةٍ مَذانِبُها خَلِيفُ

ثم هو في نقده لهذه القراءة ينهج نهج من سبقه من النحاة ويسير على خطاهم فهم يحكمون على هذه القراءة بالغلط؛ لأنه لا يُهمز عندهم إلا ما كان فيه حرفُ المد زائداً نحو: صحائف ومدائن، وأما «معايش» فالياءُ أصلٌ لأنها من العَيْش.

فقد ذكر الفراء الآية ثم قال عقبها: "معايش لا تهمز؛ لأنها -يعني الواحدة- مَفْعِلة، فالياء من الفعل، فلذلك لم تهمز، إنما يهمز من وهذا ما كانت الياء فيه زائدة مثل: مدينة ومدائن وقبيلة وقبائل". وهو بذلك يعد أول من أنكر قراءة نافع لمعايش مهموزة، وإن قال العرب: ربما همزت هذا وشبهه يتوهمون أنه على وزن فعيلة لشبهها بها في وزن اللفظ وعدة الحروف على نحو ما صنعوا في جمعهم لمصيبة على مصائب"([2]).

وقال أبو عثمان فأغلظ القول: "فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة: "معائش" بالهمز فهي خطأ, فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية, وله أحرف يقرؤها لحنا نحوا من هذا. وقد قالت العرب: "مصائب" فهمزوا وهو غلط, كما قالوا: "حلّأت السويق" وكأنهم توهموا أن "مصيبة: فَعِيلة", فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع "سفينة: سفائن", وإنما "مصيبة: مفعِلة" من "أصاب يصيب", وأصلها: "مُصْوِبة", فألقوا حركة الواو على الصاد فانكسرت الصاد وبعدها واو ساكنة, فأبدلت ياء للكسرة قبلها"([3]).

وقال المبرد: "فأَمّا قراءَة من قرأَ (معائِش) فهمز فإِنَّه غَلط وإِنَّما هَذِه القراءَة منسوبة إِلى نَافِع بن أَبِي نُعَيْم ولَم يكن لَهُ علم بِالْعَرَبِيَّةِ ولَه فِي الْقُرْآن حُرُوف قد وقف عَلَيْهَا وَكَذَلِكَ قَول من قَالَ فِي جمع مُصِيبَة مصائب إِنَّما هُوَ غلط وإِنَّما الْجمع مصاوب لأَنَّ مُصِيبَة مُفْعِلة فعلَى هَذَا يجْرِي وَمَا أَشبهه"([4]).

وقال أبو علي الفارسي: "ومن أَعلّ فهمز؛ فمجازه على وجه الغلط، وهو أن معيشة على وزن: سفينة، فتوهّمهما: فعيلة؛ فهمز كما يهمز مصائب، ومثل ذلك ممّا يحمل على الغلط قولهم في جمع مسيل: أمسلة"([5]).

وقال العكبري: «قوله تعالى: مَعايشَ * الصحيح أن الياء لا تهمز هنا؛ لأنها أصليّة، وحرّكت؛ لأنها في الأصل محرّكة ووزنها: معيشة كمحسبة. وأجاز قوم أن يكون أصلها الفتح، وأعلّت بالتسكين في الواحد كما أعلّت في يعيش، وهمزها قوم وهو بعيد جدّا. ووجهه أنّه شبّه الأصلية بالزائدة نحو: سفينة

ينظر: المخصص ٦٨/٣.

[1] – البيت من البحر الطويل في ديوان الهذليين ١٠١/١، والمخصص ٥٠٥/١، ٦٨/٣، والحجة للقراء السبع ٨/٤.

[2] – معاني القرآن للفراء ٣٧٣/١. وينظر: المدارس النحوية ص٢٢١، ٢٢٢.

[3] – المنصف ٣٠٧/١.

[4] – المقتضب ١٢٣/١.

[5] – الحجة ٨/٤.

وسفائن»([1]).

وقَالَ أَبُو بكر ابن مجاهد: "قَوْله {معايش} كلهم قَرَأَ : "معايش" بِغَيْر همز وروى خَارِجَة عَن نَافِع / معآئش / ممدودة مَهْمُوزَة. وَهُوَ غلط"([2]).

قال أبو جعفر النحاس: "والهمز لحن لا يجوز لأن الواحد معيشة فزدت ألف الجمع وهي ساكنة والياء ساكنة فلا بد من تحريك إذ لا سبيل إلى الحذف والألف لا تحرّك فحرّكت الياء بما كان يجب لها في الواحد ونظيره من الواو منارة ومناور ومقامة ومقاوم"([3]).

وقال أبو منصور: "الهمز في (مَعَايِشَ) لحْن، لأنَّ الياء فيها أصلية، الواحدة: مَعيشَة، الهمز يكون في الياء الزائدة؛ لأنه لاحَظَّ لها في الحركة، وقد قَربتْ من آخِر الكلمة، ولزمتها الحركة، فأوجبوا فيها الهمزة"([4]).

وقال ابن يعيش: "فأمّا قراءة أهل المدينة {مَعَائِشُ} بالهمز، فهي ضعيفة، وإنّما أُخذت عن نافع، ولم يكن قَبَّا ([5]) في العربيّة"([6]).

مما سبق يتضح أن هذا الهجوم من هؤلاء النحاة وغيرهم ومعهم ابن أبي مريم على قراءة الإمام نافع قد تجاوز حده وجانبه الصواب، بل وصل الأمر ببعضهم أن يتهم الإمام نافع بالجهل بالعربية كما قال المازني: «ولم يكن يدري ما العربية؟» وكان عليهم بدلا من أن يغلطوه أن يلتمسوا لهذه القراءة وجها في الغربية فقد ذكر ابن يعيش أن العرب قالت: "مَصائِبُ" بالهمزة. قال الجوهريّ: كل العرب تهمزه، لأنّهم تَوهّموا أنّ "مُصِيبَةٌ" "فَعِيلَةٌ"، فهمزوها حين جمعوها، كما همزوا جمع "سَفِينةٍ"، فقالوا: "سَفائِنُ"، أو يكونون شبّهوا الياء في "مصيبة" بياء "صَحِيفة"، إذ كانت مبدلةً من الواو، وهي غير أصل، كما أنّ ياء "صحيفة" غير أصل، والقياسُ: "مَصاوِبُ"، لأنّ أصلها الحركةُ"([7]).

فوجهُ همزِ (معائش) أنهم شبَّهوا الياء الأصلية في معيشة بالياء الزائدة في صحيفة فهمزوها كما همزوا تِيْك.

وقال ابن جني: "إن أبا الحسن ذكر أن الذي شجعهم على أن شبهوا "مصيبة" بـ "صحيفة" حتى همزوها في الجمع، أنها قد اعتلت في الواحد بأن قلبت الواو ياء, فتوهنت العين بالقلب, فأشبهت الياء الزائدة؛ لأنها في الحقيقة ليست من الأصل، وإنما هي بدل من العين، فلما لم تكن الأصل بعينه أشبهت الزائد فقلبت في الجمع همزة.

وأنكر ذلك عليه أبو إسحاق وقال: يلزمه في "مقام: مقائم", يريد أبو إسحاق أن أصل "مَقَام: مَقْوَم" كما

---

[1] – التبيان ١/ ٥٥٨.

[2] – السبعة لابن مجاهد ص ٢٧٨.

[3] – إعراب القرآن للنحاس ٤٦/٢.

[4] – معاني القراءات للأزهري ٤٠١/١.

[5] – القب: الرئيس.

[6] – شرح المفصل ٤٧٤/٥.

[7] – شرح المفصل ٤٧٤/٥.

أن أصل "مُصيِبة: مُصْوِبة" وكلاهما قد قلب، يقول: فلو جاز لذلك أن يهمز جمع "مصيبة" لجاز أيضا أن يهمز جمع "مقام" وهذا يلزم أبا الحسن لو كان يقطع بهذه الحجة، وإنما تعلل بهذا القول وتأنس به، وليس عنده بعلة قاطعة, فيلزمه أن يقول في جمع "مقام: مقائم", ولكنه لما سمع "مصائب" احتال بعد السماع بما يكون فيه بعض العذر، ولا يقطع بأن هذا خطأ من العرب ما وجد له وجيها ما. ألا ترى أن سيبويه قال في باب ما يضطر إليه الشاعر: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها. وكذلك قولهم: "حَلَّأْتُ السويق، ورَثَّأْتُ زوجي بأبيات" إنما هو مشبه في اللفظ بغيره وإن لم يكن من معناه، فكأن "حلأت" من قولهم: "حلأته": إذا طردته عن الماء"([1]).

وقيل إن الفعل هو: "معيش"؛ فالميم أصليه، والياء زائدة، ووزن "معايش" هو: فعائل؛ فتنقلب الياء الزائدة همزة؛ وعلى هذا الوجه لا يكون قلب الياء في معايش همزة شاذا وبهذا قرأ بعض القراء الآية الكريمة: "ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معائش" بالهمزة. "راجع المصباح المنير، مادة عاش". وأيد مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا الوجه و صدر قراره في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين لسنة ١٩٦٨ ونص هذا القرار "كما جاء في الكتاب المجمعي الصادر سنة ١٩٦٩ باسم: "كتاب في أصول اللغة" ص٢٢٦ وكما قدمته تلك اللجنة، وتمت عليه الموافقة هو: "مفاعل" بالمد الزائد في صيغة "فعائل" وعلى هذا يجوز في عين "مفاعل" قلبها همزة سواء أكان أصلها واو أم ياء؛ فيقال: مكايد ومكائد، ومغاور ومغائر"([2]).

فعلماء النحو قد غلّطوا هذا القارئ الثّبت نافع بن أبي نعيم، من قراءة متواترة عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، على أساس مقاييسهم التي لا يجب أن تثبت أمام هذه القراءة المتواترة، وإذا (فمعائش) ليست غلطا ولا خطأ ولا لحنا، وهو مع هذا لم ينفرد بها بل قرأها جماعة جِلَّةٌ معه كما قال السمين الحلبي، فإنها منقولةٌ عن ابن عامر الذي قرأ على جماعة من الصحابة كعثمان وأبي الدرداء ومعاوية، وقد قرأ بها قبل ظهور اللحن وهو عربي صريح. وقرأ بها أيضاً زيد بن علي وهو على جانب من الفصاحةِ والعلمِ الذي لا يدانيه إلا القليل. وقرأ بها أيضاً الأعمشُ والأعرجُ وكفى بهما في الإتقان والضبط. وقد نقل الفراء أن قَلْبَ هذه الياء تشبيهاً لها بياء صحيفة قد جاء وإنْ كان قليلاً"([3]).

المسألة الثالثة: نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها

إذا التقى ساكنان حُرِّك الساكنُ الأولُ غالبا، وهذه الحركة عارضة أوجبتها ضرورةٌ، وتزول بزوال تلك الضرورة، ولعروضها لا يعتد بها؛ لذا لا يعيدون ما حذفوه لالتقاء الساكنين إذا حركوا، فالأمر من "خاف": خف، حذفوا عين الكلمة لاجتماع ساكنين، وإذا قالوا للواحدة: خافي الله. أعادوا المحذوف؛ لزوال سبب حذفه؛ إذ لم يعد لام الفعل ساكنا، لكنهم إذا حركوا (خف) لالتقائه بساكن نحو: خف الله يا

---

[1] – المنصف ٣٠٧/١ – ٣١٠.

[2] – النحو الوافي ٧٦٣/٤ هامش ٦.

[3] – الدر المصون ٢٥٨/٢، ٢٥٩.

رجل. لم يعيدوا الألف؛ لأن حركة لام الفعل عارضة، لا أصلية".([1])، وهذا التخلص من التقاء الساكنين بالتحريك يكون بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وهو الأكثر ([2])، وذلك لأن الكسر من سجية النفس؛ إذ لم تستكره على حركة أخرى ، وقيل أصل كل ساكن احتيج إلى تحريكه تخلصًا من الجمع بين ساكنين الكسرة؛ لأن السكون في الفعل أي الجزم أقيم مقام الكسر في الاسم أي الجر، فلما احتيج إلى حركة قائمة مقام السكون مزيلة له أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاصّ([3]) وقيل: "استحب أن يحرك بحركة لا تلتبس بالحركة الإعرابية، فكان الكسر أولى؛ لأنه لا يكون إعرابا إلا مع تنوين، أو ما يقوم مقامها من لام وإضافة ([4]). ومن ذلك تحريكهم الحرف الصحيح بالكسر تخلصا من التقاء الساكنين كما في قوله تعالى: "قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا "([5]).

وقد يكون التخلص من التقاء الساكنين بالتحريك بالفتحة كما في صدر سورة آل عمران، وقد ذكر ابن أبي مريم ذلك حيث قال: "اتفق القراء على وصل الألف من اسم الله وفتح الميم من {ألم} ...ووجه قراءة الجماعة أن هذه الألف أعني ألف {الله} ألف وصل، يسقط إذا اتصل بشيء قبله، فالواجب أن يسقط ههنا لاتصاله بـ {الم} ، والميم من {الم} كانت ساكنة كما أن سائر حروف التهجي مبنية على السكون، فالتقت مع لام التعريف من اسم الله، فحركت الميم بالفتح لالتقاء الساكنين هي ولام المعرفة، ولم تحرك هذه الميم للساكن الذي قبلها؛ لأن حروف التهجي قد يجتمع فيها ساكنان نحو: {كهيعص} ونحوها لبنائها على الوقف، ولا يجوز أن تكون حركة الميم منقولةً إليها عن ألف {الله} ؛ لأن هذه الألف لا توجد في حال الوصل، فكيف يكون لها حركة تنقل؟"([6]) **فابن أبي مريم يرى أن اتفاق الجميع على إسقاط الألف الموصولة من لفظ الجلالة يدل على أن الميم ساكنة كما أن سائر حروف التهجي مبنية على الوقف ، فلما التقت الميم الساكنة ولام التعريف حركت الميم بالفتح للساكن الثالث الذي هو لام التعريف ، والدليل على أن التحريك للساكن الثالث، أن حروف التهجي يجتمع فيها الساكنان نحو: حاميم عين سين قاف؛ وذلك أنها مبنية على الوقف ، كما أن أسماء العدد كذلك فحركت الميم للساكن الثالث بالفتح، لكنه لم يبين علة اختيار الفتح دون الكسر الذي هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وفي الوقت نفسه انتقد المذهب القائل بأن الفتحة هذه هي حركة همزة الوصل؛ لأنه يرى أن همزة الوصل سقطت بحركتها في وصل الكلام، فكيف تنقل بعد حذفها.والقول الذي ارتضاه ابن أبي مريم هو قول سيبويه، والأخفش، وأبي على الفارسي، والرازي والعكبري، وأجازه مكي، وابن يعيش.قال سيبويه: "والفتح في حرفين : أحدهما قوله ﷻ : ﴿ الم * اللهُ ﴾ لمَا كان من كلامهم**

---

[1] – شرح الشافية للرضي٢/٢٢٨.

[2] – ينظر: الكتاب٤/ ١٥٢، والمقتضب ٣/ ١٧٤، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٢٧، والإيضاح في شرح المفصل٢/ ٣٦٠.

[3] – شرح الشافية للرضي٢/٢٣٥.

[4] – شرح المفصل٩/ ١٢٧، والإيضاح في شرح المفصل٢/ ٣٦٠

[5] – المزمل آية ٢.

[6] – الموضح ص٣٦٠.

أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا ، وفرقوا بينه وبين ما ليس بهجاء ، ونظير ذلك قولهم مِنَ الله ، ومِنَ الرسول ، ومِنَ المؤمنين ، لمَا كثرت في كلامهم ولم تكن فعلا ، وكان الفتح أخف عليهم فتحوا وشبهوها بأين وكيف ، وزعموا أن ناسا من العرب يقولون : من الله فيكسرونه ويجرونه على القياس ، فأما " الم " فلا يكسر لأنهم لم يجعلوه في ألف الوصل بمنزلة غيره ، ولكنهم جعلوه كبعض ما يتحرك لالتقاء الساكنين ونحو ذلك لم يَلْدَه واعْلَمنَ ، وذلك لأن للهجاء حالا قد تبين"(١).وقال الأخفش: "وقال " الم * اللّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ " فالميم مفتوحة لأنها لقيها حرف ساكن فلم يكن من حركتها بد. فإن قيل: فهلا حركت بالجر؟ فإن هذا لا يلزم فيها إنما أرادوا الحركة فإذا حركوها بأي حركة كانت فقد وصلوا إلى الكلام بها ولو كانت كسرت لجاز(٢) ولا أعلمه إلا لغة(٣).

وهذا الذي أجازه الأخفش من جواز كسر الميم. رده جمهور العلماء منهم سيبويه والزجاج والزمخشري والعكبري والسمين الحلبي.

قال سيبويه: "فأما " الم " فلا يكسر لأنهم لم يجعلوه في ألف الوصل بمنزلة غيره ولكنهم جعلوه كبعض ما يتحرك لالتقاء الساكنين"(٤).

وقال الزجاج: "وهذا غلط من أبي الحسن لأن قبل الميم ياء مكسور ما قبلها فحقها الفتح لالتقاء الساكنين لثقل الكسر مع الياء"(٥).

وقال الزمخشري: "فإن قلت فما وجه قراءة عمرو بن عبيد بالكسر؟ قلت هذه القراءة على توهم التحريك لالتقاء الساكنين وما هي بمقبولة"(٦). يريد ما هي بمقبولة.

وقال أبو البقاء العكبري: " وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ كَسْرَهَا، وَفِيهِ مِنَ الْقُبْحِ مَا ذَكَرْنَا"(٧). يريد ثقل الكسرة بعد الياء الكسرة

وقال السمين الحلبي: "فإن قيل أصل التقاء الساكنين الكسر فلِمَ عدل عنه؟

فالجواب أنهم لو كسروا لكان ذلك مفضيا إلى ترقيق لام الجلالة , والمقصود تفخيمها للتعظيم فأثروا الفتح لذلك , وأيضا فقبل الميم ياء وهي أخت الكسرة وأيضا فقبل هذه الياء كسره فلو كسرنا الميم الأخرة لالتقاء الساكنين لتوالى ثلاثة متجانسات فحركوها بالفتح كما حركوا في نحو " مِنَ الله "(٨).

ومع كل هذا إلا أن الفارسي انتصر لأبي الحسن ورد على معارضيه فقال: "كسر الميم لو وَرَدَ بذلك

---

١ – الكتاب ٤ / ١٥٣، ١٥٤.

٢ – قراءة كسر الميم نُسبت إلي عمرو بن عبيد في الشواذ ص: ٢٥، وفي الكشاف ٣٣٠/١، ونُسبت إلى أبي حيوة في البحر المحيط ٢ / ٣٨٩، ونسبها ابن عطية في المحرر الوجيز ١ / ٣٩٧ إلي أبي جعفر الرؤاسي وأبي حيوة .

٣ – معاني الأخفش ١ / ١٧١ ، ١٧٢ .

٤ – الكتاب ٤ / ١٥٤.

٥ – معاني الزجاج ١ / ٣٧٣.

٦ – الكشاف ١ / ٣٣٠ .

٧ – التبيان ٢٣٥/١.

٨ – الدر المصون ٤/٢.

سماع لم يدفعه قياس بل كان يثبته ويقويه لأن الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين الكسر وإنما يعدل إلي غير ذلك لما يعرض من علة وكراهة فإذا جاء الشيء على بابه فلا وجه لرده ولا مساغ لدفعه , وما قيل : إن ما قبل الميم ياء مكسور ما قبلها فحقها الفتح . منقوض بقولهم : " جير " وكان من الأمر ذيت وذيت وكيت وكيت فحرك الساكن بعد الياء بالكسر كما حرك بعدها بالفتح في " أين " وكما جاز الفتح بعد الياء في قولهم أين, كذلك يجوز الكسر بعدها كقولهم جير ويدل على جواز التحريك لالتقاء الساكنين بالكسر فيما كان قبله ياء , جواز تحريكه بالضم نحو قولهم : حيث وإذا جاز الضم كان الكسر أجوز وأسهل"([1]).

وقال أبو على: "اتفاق الجميع على إسقاط الألف الموصولة في اسم الله , وذاك أن الميم ساكنه كما أن سائر حروف التهجي مبنية على الوقف , فلما التقت الميم الساكنة ولام التعريف حركت الميم بالفتح للساكن الثالث الذي هو لام المعرفة , والدليل على أن التحريك للساكن الثالث وهو مذهب سيبويه : أن حروف التهجي يجتمع فيها الساكنان نحو كهيعص وحم عسق , وذلك أنها مبينة على الوقف كما أن أسماء العدد كذلك فحركت الميم للساكن الثالث بالفتح كما حركت النون في قوله تعالى:" من الله "([2]) ...([3])

وقال مكي: "فأما فتحة الميم فيجوز أن تكون فتحت للساكنين لسكونها وسكون اللام بعدها"([4]).

وقال ابن يعيش:" وأمّا قوله تعالى: {أَلِفْ لاَمْ مِيمَ اللَّهُ}، فحُرّك بالفتح. شذّ هذا الحرفُ عن القياس، كما شذّ قولهم "مِنَ الرجلين"، و"مِنَ المؤمنين"... ووجهُ الفتحِ فيه التقاء الساكنين: الميم واللامِ الأولى "من الله". ولم يكسروا؛ لأنّ قبل الميم ياءً، وقبل الياء كسرةٌ، فكرهوا الكسر فيها، كما كرهوا الكسر في "أَيْنَ"، و"كَيفَ"، والثقلُ في الميم أبلغُ لانكسارِ ما قبل الياء"([5]).

وقال العكبري: "والميم من " ميم " حركت لالتقاء الساكنين وهما الميم ولام التعريف في اسم الله, وفتحت لوجهين : أحدهما كثرة استعمال اسم الله بعدها .

والثاني: ثقل الكسرة بعد الياء والكسرة"([6]).

أما القول الذي انتقده ابن أبي مريم والذي يرى أن هذه الفتحة ليست لالتقاء الساكنين بل هي حركة نقل أي نقلت حركة همزة الوصل التي قبل لام التعريف في لفظ الجلالة على الميم الساكنة قبلها. فهو قول الفراء. وأجازه الأخفش والزجاج ومكي واختاره الزمخشري.

"فنقل فتحة الهمزة: "اللَّهُ" إلى الميم قبلها، وحكى الكسائي قال: قرأ عليَّ بعض العرب سورة {ق} فقال: "مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبًا الذي" [ق: ٢٥] بفتح التنوين؛ لأنه نقل فتحة همزة "الَّذِي" إلى التنوين قبلها،

---

[1] – الحجة ٣ / ٩. وينظر: الدر المصون٢ / ٧.

[2] – جزء من الآية (١٥) من سورة آل عمران.

[3] – الحجة٣/٨.

[4] – مشكل إعراب القرآن١/١٢٣.

[5] – شرح المفصل٥/٢٩٢.

[6] – التبيان١/١٢٢.

وحكي أيضا عن بعض العرب "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ" [الفاتحة: ١-٢] بفتح الميم؛ لأنه نقل فتحة همزة: "الْحَمْدُ" إلى الميم قبلها، وقرأ أبو جعفر يزيد بن القَعْقَاع المدني وهو من سادات أئمة القراء وهو أحد القُرَّأة العشرة: {وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا} [البقرة: ٣٤] فنقل ضمة همزة "اسْجُدُوا" إلى التاء قبلها؛ فدلّ على جوازه".

"وأما القياس فلأنها همزة متحركة؛ فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزة القطع في قولهم "من ابُوكَ، وكم ابِلُكَ" وما أشبه ذلك".

"والذي يدلّ على صحة ما ذكرناه أنهم يقولون "وَاحِدِ اثنانْ" فيكسرون الدال من "وَاحِد" وأجمعنا وإياكم على أن كسرة الدال إنما كانت لإلقاء حركة همزة "اثنانِ" عليها لالتقاء الساكنين، ولا خلاف أن همزة "اثنانِ" همزة وصل، فدلَّ على صحة ما ذكرناه"([1])

قال الفراء: "الهجاء موقوف في كل القرآن , وليس بجزم يسمي جزما : إنما هو كلام جزمه نية الوقوف على كل حرف منه , فافعل ذلك بجميع الهجاء فيما قل أو كثر وإنما قرأت القراء " آلم الله " في آل عمران ففتحوا الميم لأن الميم كانت مجزومة لِنِيَّةِ الوقفة عليها , وإذا كان الحرف ينوي به الوقوف نوي بما بعده الاستئناف , فكانت القراءة " ال مّ الله " فتركت العرب همزة الألف من الله فصارت فتحتها في الميم لسكونها , ولو كانت الميم جزما مستحقا للجزم لكسرت([2]) كما في ﴿ قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ ﴾([3])

وقال الأخفش: "وإن شئت قلت " الم " حروف منفصل بعضها من بعض , لأنه ليس فيها حرف عطف وهي أيضاً منفصلة مما بعدها , فالأصل فيه أن تقول " الم الله " فتقطع ألف " الله " إذا كان ما قبلها منفصلا منه كما قلت : واحد اثنان , فقطعت , وكما قرأ القراء " نون والقلم " فبينوا النون لأنها منفصلة , ولو كانت غير منفصلة لم تبين إلا أن يلقاها أحد الحروف الستة([4]) ألا ترى أنك تقول : خذه من زيد وخذه من عمرو فتبين النون في عمرو ولا تبين في زيد . فلما كانت ميم ساكنه وبعدها حرف مقطوع مفتوح جاز أن تحرك الميم بفتحة الألف وتحذف الألف في لغة من قال من أبوك فلا تقطع"([5]).

وأجاز الزجاج هذا الرأي بالإضافة إلى إجازته رأي سيبويه فقال: "واختلف النحويون في علة فتح الميم فقال بعض البصريين: جائز أن يكون الميم فتحت لالتقاء الساكنين , وجائز أن يكون طرحت عليها فتحة الهمزة لأن نية حروف الهجاء الوقف وهذا أيضاً قول الكوفيين"([6]).

وقال مكي: "ويجوز أن تكون فتحت لأنه نوى عليها الوقف فألقي عليها حركة ألف الوصل المبتدأ بها كما قالوا : واحد اثنان ثلاثه أربعه . فألقوا حركة همزة أربعه علي الهاء من ثلاثه وتركوها هاء على

---

[1] – الإنصاف ٦١٠/٢.

[2] – معاني الفراء ٩/١.

[3] –آية ٢٦ من سورة يس.

[4] – أي حروف الإظهار السته وهي الهمز والهاء والعين والغين والحاء والخاء .

[5] – معاني الأخفش ١٧٢/١، ١٧٣.

[6] – معاني الزجاج ١٧٣/١

حالها ولم يقلبوها تاء عند تحريكها إذ النية فيها الوقف"([1]).

وقد وضح السمين الحلبي قول مكي وذكر اعتراضا عليه فقال: "وقد قوي جماعة قول الفراء بما حكاه سيبويه من قولهم : " ثَلَثَهَ رْبَعَهَ "([2]) والأصل : ثلاثه أربعه فلما وقف على ثلاثة أبدل التاء هاء كما هو اللغة المشهورة ثم أجرى الوصل مجرى الوقف فترك الهاء على حالها في الوصل ثم نقل حركة الهمزة إلى الهاء فكذلك هذا" .

وقد رد بعضهم هذا الدليل وقال: الهمزة في أربعة همزة قطع فهي ثابتة ابتداءً ودرجاً فلذلك نقلت حركتها بخلاف همزة الجلالة فإنها واجبة السقوط فلا تستحق نقل حركتها إلى ما قبلها فليس وزان ما نحن فيه.

قلت: "وهذا من هذه الحيثية صحيح والفرق لائح إلا أن حظ الفراء منه أنه أجرى فيه الوصل مجرى الوقف من حيث بقيت الهاء المنقلبة عن الياء وصلا لا وقفا واعتد بذلك ونقل إليها حركة الهمزة وإن كانت همزة قطع"([3]).

ورد أبو على ما قاله مكي والسمين الحلبي دليلا لمذهب الفراء فقال: "والذي حكاه سيبويه من قولهم ثلاثهْ أربعه , لم تحمل عليه هذه الآية , ألا ترى أنه ذهب إلى أن الحركة فيها لالتقاء الساكنين وأنه في الفتح لالتقاء الساكنين بمنزلة قوله : مِنَ الله , وأما ما حكاه بعض البغداديين من قوله " ﴿ مريين الذي جعل ﴾ ([4]) فإنه حَرَّك النون بالفتح كما حرك في قولهم " مِنَ الله " به , ولا يجوز أن تكون الفتحة لهمزة الوصل ألقيت على النون لأن الهمزة إذا أوجب الإدراج إسقاطها لم تبق لها حركة تلقي على شيء , ولم يأت في نحو هذا عنهم شيء فيما علمناه كما جاء ثلاثة أربعة"([5]).

وقيل إن فتحة الميم لالتقاء الساكنين , ولكنْ الساكنان هما الياء التي قبل الميم والميم الأخيرة , فحركت بالفتح لئلا يلتقي ساكنان , ومثله أين وكيف وكيت وذيت وما أشبهه , وهذا على عدم نية الوقف على هذه الحروف المقطعة , وهذا بخلاف قول سيبويه , فإنه منوي فيه الوقف على الحروف المقطعة فسكنت أواخرها وبعدها ساكن أخر وهو لام الجلالة , وعلى هذا القول ليس لإسقاط الهمزة تأثير في التقاء الساكنين بخلاف قول سيبويه فإن التقاء الساكنين إنما نشأ من حذفها درجا([6]) وهذا القول أجازه مكي فقال : ويجوز أن تكون فتحت لسكونها وسكون الياء قبلها ولم ينوا الوقف عليها([7]).

قال الهمداني: "وينادي على ضعف هذا القول إسكانها إذا لم يلقها ساكن بعدها نحو ميم ذلك , وميم

---

[1] – المشكل ١٢٤/١.

[2] – قال سيبويه في الكتاب (٣ / ٢٦٥) وزعم من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول : ثلاثَةً أَرُبَّعَه , وطرح همزة أربعة على الهاء ففتحها , ولم يحولها تاء , لأنه جعلها ساكنه , والساكن لا يتغير في الإدراج تقول : " اضربُ ثم تقول اضرب زيداً.

[3] – الدر المصون ٥٠٤/٢.

[4] – الآيتان رقم (٢٥ / ٢٦) من سورة ق .

[5] – الحجة ٩/٢.

[6] – ذكر هذا القول بدون نسبة في الفريد (٥٣٧/١) والدر المصون (٤/٢) والمشكل (١٢٣/١) .

[7] – المشكل (١ / ١٢٣) .

عين"([1]).

وأري أن الساكنين " الياء والميم " لم يجتمعا لأن المد الذي في الياء يعتبر فاصلا بينهما وهو أيضا يجيز اجتماع الساكنين .

وقول سيبويه هو الأقوى لبعده عن التكلف والتعسف الذي ورد في الأقوال الأخرى.

المسألة الرابعة: تسكين المتحرك للتخفيف بين الجواز والمنع السكون علامة على الجزم، وذلك في الأفعال، تقول: لم يذهب، ولم يَعَلَمْ، فالسكون علامة على أن الفعل قد لحقته علامة من علامات الإعراب، وهي الجزم، وقد يأتي السكون لغير الجزم، وهو على ثلاثة أنواع ([2]):الأول: **سكون الوقف**.الثاني: **سكون الإدغام**.

الثالث: سكون الاستثقال.

أما الوقف فكل اسم يوقف عليه حقه السكون، كما كان كل ما يبتدئ به حقه الحركة، ومنه الفعل الأمر المبني على السكون نحو: " اضرب "، وأما سكون الإدغام فنحو قولك: " جعلّ لك "، فمن العرب من يستثقل كثرة المتحركات فيلجأ إلى الإدغام. وأما سكون الاستثقال فتسكينهم المضموم، أو المجرور وصلا.

وأنكر ابن أبي مريم هذا النوع وقصره على الضرورة الشعرية، وحكم على ما ورد منه في الاختيار بالقبح؛ لأجل هذا انتقد ما ورد من قراءات فيها تسكين المتحرك وأنكر التسكين وحمله على الاختلاس، فقال عند توجيهه للقراءات الواردة في قوله تعالى:﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ ﴾ ([3])"{بَارِئِكُمْ} مختلسة الهمز، قرأها أبو عمرو، وكذلك {يَنْصُرُكُمْ} و {يَأْمُرُكُمْ} بالاختلاس في هذه الأحرف الثلاثة. وذلك لأن العرب تستعمل في الضمة والكسرة الإشباع مرة للتحقيق، والاختلاس أخرى للتخفيف، ولا تختلس الفتحة لما فيها من الخفة، إذ الخفيف لا يخفف، فيقولون: سبع وكتف، ولا يقولون: جمل وجبل، والاختلاس وإن كان قريبًا من الإسكان لضعف الصوت فيه، فإنه بمنزلة التحريك؛ لأن المختلس على وزن المتحرك، فلا يبلغ أن يكون ساكنًا. ومن روى عن أبي عمرو الإسكان في ذلك، فإنه ظن الاختلاس إسكانًا لقربه منه؛ فإن الإسكان في مثل هذا إنما بابه الشعر"([4]).

وقال أيضا عند توجيهه للقراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ ([5]): "{وَأَرْنا} بسكون الراءِ، قرأها ابن كثير ويعقوبُ، وكذلك {أَرْنا} و {أَرْنِي} في كل القرآن، ووافقهما ابن عامر و- ياش- عن عاصم في {أَرْنا} فقط. وأبو عمرو يختلس في الجميع. وقرأ نافع وحمزة والكسائي و- ص- عن

---

[1] - الفريد (١ / ٥٣٧) .

[2] - ينظر الخصائص ١ / ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٤٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٠٩ ، ٣ / ٢٠٣ ، والمقرب ص ٥٥٨ ، ورصف المباني ص ٣٢٧ ، والارتشاف ٣ / ٢٩٣ ، والبحر المحيط ١ / ٢٠٦ ، والدر المصون ٢ / ١٠٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٢١٧ ، ٢١٨ .

[3]) البقرة آية ٥٤.

[4]) الموضح ص ٢٧٦.

[5]) البقرة آية ١٢٨.

عاصم بكسر الراء في الجميع. القراءة بالسكون ههنا حسنة، وليست تقبح قبح الإسكان في {يَأْمُرُكُمْ} و {يَنْصُرُكُمْ} و {بَارِئِكُم} وأمثالها؛ لأن الحركات في هذه الكلم حركات الإعراب فيقبح الإسكان فيها كراهة زوال علم الإعراب، وليست حركة {أَرْنَا} و {أَرْنِي} بحركة الإعراب، فالإسكان ههنا حسن، إلا أنه على تشبيه المنفصل بالمتصل، وذلك أن {أَرْنِي} بمنزلة: فَخْذ، فلهذا جاز الإسكان"([1]).

وهذه جرأة من ابن أبي مريم في رده لقراءة سبعية تبع فيها سابقيه كالمبرد، والزجاج، والباقولي، بل إنه زاد عليهم حيث حكم على القراءة بالقبح، واتهم الراوي بالظن وعدم الضبط، وحمل قراءة التسكين على الاختلاس كما قال سيبويه، فهو كغيره ممن يرون أن الراوي غلط على أبي عمرو، وإنما كان أبو عمرو يختلس الحركة فظن السامع أنه سكن [2].

والفرق بين الاختلاس والتسكين المحض: أن الاختلاس هو خطف الحركة حتى يذهب قليلها ويبقى كثيرها، وقد سماه العلماء الإخفاء أيضا، وقدروا المثبت من الحركة فيه بالثلثين، والذاهب منها بالثلث، أي الإتيان بثلثي حركة الحرف فيكون المنطوق به من الحركة أكثر مما بقي منها.

أما السكون المحض فهو: حذف الحركة فرارا من توالي الحركات، وكان أبو عمرو يسكن " بارئكم " و " يأمركم "[3] و " ينصركم "[4] و" يجمعكم "[5] و" يلعنهم "[6] و" أسلحتكم "[7]، كل ذلك كراهة توالي الحركات ، كما سكن الشاعر الباء من " أشرب " في قوله [8] :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ ولا واغل

وسكن الآخر النون من " هنْكَ " في قوله [9] :

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما وقد بَدَا هَنْكِ من المِئْزَرِ

وغيرهما[10] .

ووجه الإسكان أن من العرب من يجتزئ بإحدى الحركتين عن الأخرى. وقد عزا الفراء ذلك إلى بني

---

[1]) الموضح ص ٣٠١، ٣٠٢.

[2] – مفاتيح الغيب ٥ / ٢٦٣ ، والتبيان ١ / ٦٤ .

[3] – الآية ٦٧ ، ٩٣ ، ١٦٩ ، سورة البقرة ، و٨٠ سورة آل عمران ، و٥٨ النساء .

[4] – الآية ١٦٠ سورة آل عمران ، و٧ سورة محمد ، و٢٠ سورة الملك .

[5] – الآية ٦٤ سورة الجاثية ، و٦٤ التباغن .

[6] – الآية ١٥٩ سورة البقرة .

[7] – الآية ١٠٢ سورة النساء .

[8] – البيت من السريع ، لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤١ ورواية الديوان : " فاليوم أسقى " ولا شاهد فيها .
والبيت من شواهد سيبويه ٤ / ٢٠٤ ، والخصائص ١ / ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٣ / ٩٦ ، والمحتسب ١ / ١٥ ، ١١٠ ، وشرح المفصل ١ / ٤٨ ، والمقرب ٢ / ٢٠٤ ، ولسان العرب (ح ق ب) ، ورصف المباني ص ٣٢٧ ، والارتشاف ٣ / ٢٩٣ .
اللغة : غير مستحقب : غير حامل لإثم ، واغل : أصله الداخل في الشيء والمراد هنا الآثم .
والشاهد فيه قوله " أشرب " حيث حذف ضمة الباء ، وسكنها لضرورة الشعر.

[9] – البيت من السريع للأقيشر الأسدي في الكتاب ٢ / ٢٩٧ ، ومعاني الأخفش ١ / ٨٩ ، والخصائص ١ / ٧٤ ، ٣ / ٩٥ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٥٦ ، والبحر المحيط ١ / ٣٣٤ وخزانة الأدب ٤ / ٤٨٤ والشاهد فيه قوله " هنك " حيث حذف ضمة النون ، وسكنها لضرورة الشعر .

[10] – ينظر السبعة في القراءات ص ١٥٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٥٤ ، والحجة في القراءات السبع ص ٧٧ ، وزاد المسير ١ / ٦٦ .

تميم، وبني أسد، وبعض نجد طلبا للتخفيف، حيث يسكنون لتوالي الحركات [١] .

وروى سيبويه: "أن أبا عمر لم يكن يحذف الحركة البتة، وإنما كان يختلسها، ومعنى الاختلاس: أن يؤتى بالهمزة وثلثي حركتها، فيكون الذي يُحْذَف من الحركة أقل مما يؤتى به، ولا يؤخذ ذلك إلا من أفواه الرجال[٢] . قال : " وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا ..... ومن ثم قال أبو عمرو: " إلى بَارِئْكُمْ " ، ويدلك على أنها متحركة قولهم: من مأمنك، فيثبتون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون " [٣] .

فالواضح من كلامه أنه يرى أن أبا عمر كان يختلس لا يسكن؛ فيظن من سمعه أنه قد أسكن، وهو لم يسكن .

قال الزجاج: " كان أبو عمرو يختلس الكسرة، وهذا كما غلط عليه في " بَارِئْكُمْ " حكى القراء عنه أنه كان يحذف الهمزة – أي يحذف حركتها ويسكنها – في " بَارِئْكُمْ " ، وحكى سيبويه عنه – وهو في هذا أضبط من غيره – أنه كان يكسر كسرا خفيا" [٤] .

وقال الأزهري: " وقال سيبويه: كان أبو عمرو يختلس الحركة من " بَارِئْكُمْ " ، وهو صحيح ، وسيبويه أضبط لما روى عن أبي عمرو من غيره" [٥] .

وقال الباقولي: " واختلس أبو عمرو الكسرة في الهمزة من " بارئكم " وروى بعضهم عنه الإسكان، وشبه بـــــــــــــ " فخذ " ويجوز في " فخِذ ":" فخْذ " فكذلك " بارْئكم " من " بارئكم " بمنزلة " فَخْذ " .والوجه الاختلاس دون الإسكان عنه . وكذلك مذهبه في " يأمرْكم " و " ينصركم " . روى عنه فيهما الاختلاس لكثرة الحركات " [٦] .

ومن ذهب إلى أنه اختلاس، قال:" إن الاختلاس وإن كان الصوت فيه أضعف وأخفى؛ إلا أن حركته بزنة المتحرك، وعليه فاختلاس حركة الهمزة هي أيضا بزنة حرف متحرك، فمن روى عن أبي عمرو الإسكان فلعله سمعه يختلس فحسبه لضعف الصوت وخفائه إسكانا، ومن قال بالإسكان إنما أتى به لضعف دراية وليس لضعف أمانة، وسيبويه أضبط لهذا الأمر من غيره، ممن روى السكون[٧].

هذا ولم يقبل كثير من الناس رواية الإسكان، وطعن عليها جماعة من النحويين، ونسبوا راويها إلى الغلط على أبي عمرو .

قال سيبويه : " اختلس أبوعمرو فظنه الراوي سكن، ولم يضبط " [٨]

قالوا : وأنكر المبرد والزجاج التسكين مع توالي الحركات مطلقا ، وقالوا : إن التسكين لا يجوز في

---

[١] – ينظر إبراز المعاني ١ / ٣٢٦ ، الإتحاف ص١٣٦ .

[٢] – ينظر إبراز المعاني ١ / ٣٢٥ .

[٣] – الكتاب ١ / ٤٠٢ .

[٤] – معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٣٢ ، ٤ / ٢٧٦ ، والحجة في القراءات السبع ١ / ٧٨ ، والخصائص ١ / ٧٣ ، وحجة القراءات ٩٧ ، وخزانة الأدب ٨ / ٣٥٣ .

[٥] – معاني القراءات ١ / ١٥٠ ، ١٥١ .

[٦] – كشف المشكلات ص ٤٤ .

[٧] –إبراز المعاني ١ / ٣٢٥ .

[٨] – الكتاب ١ / ٤٠٢ .

حرف الإعراب ؛ لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها ؛ لأنها دخلت للفرق بين المعاني،وقالوا : إن المبرد أوّل كل ما جاء يخالف مذهبه [١].

والمبرد كما فهم من كلامه لم ينكر التسكين، ولم يفعل سوى أنه أورد قول الشاعر:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ ولا واغل

برواية أخرى ، وهي فاليومَ " أُسْقَى " [٢] .

وقد ثبت أن الزجاج هو الذي ينكر التسكين [٣].

وقد تعرض المبرد لحملة شعواء إزاء ما نسب إليه؛ فهاجمه السيرافي، واتهمه علي بن حمزة البصري بالتصحيف، وقال: " وكان أبو العباس المبرد صحفيا، ومن نقل اللغة عن الصحف صحف[٤] .

وقال ابن جني: " واعتراض أبي العباس في مثل هذا الموضع إنما هو رد للرواية ، وتحكم على السماع بالشهوة مجردة عن النصفة ، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه " [٥]

وقد دافع عن رواية التسكين كثير من المتقدمين والمتأخرين، فالأخفش أنكر الإسكان إلا أنه لم يجد بدا من قبوله ٠ قال: " سمعت من العرب مَنْ يقول " جاءت رسلْنا "، جزم اللام، وذلك لكثرة الحركة " [٦]

وقال أبو جعفر النحاس: " أما إسكان الهمزة فزعم أبو العباس أنه لحن لا يجوز في كلام ولا شعر؛ لأنها حرف الإعراب، وقد أجاز ذلك النحويون القدماء الأئمة " [٧].

ورأى أبو حيان أنِ وجه الإسكان أن يكون أجرى المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة، فقد جاء إسكان " بَارِئْكُمْ " كما جاء إسكان " إبِل "، وقال: إن ما ذهب إليه المبرد من عدم جواز الإسكان ليس بشيء، وذلك لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر الرسول ـــ صلى الله عليه وسلم ـــــــ ولغة العرب توافقه [٨] .

وبعد: فقد أنكر سيبويه تسكين الهمزة من " بَارِئْكُمْ " وقال: "إن أبا عمرو ابن العلاء اختلس حركتها؛ فظن الراوي أنه أسكنها". وسار ابن أبي مريم على نهجه، أقول: إنّ الإسكان ضرب من التخفيف يُحْتَاج إليه عند ثقل النطق بالكلمة والهمز ثقيل يحتاج إلى التخفيف، بالإضافة إلى أنه مكسور، وقبله راء مكسورة، والراء حرف تكرير ، فكأنه توالى ثلاث كسرات ؛ فحسن التسكين ٠ومما يدل على جوازه قراءة قوله تعالى ﴿ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾[٩] .

---

[١] – المحرر الوجيز ١ / ١٤٥ ، وتفسير القرطبي ١ / ٤٠٢ ، والدر المصون ١ / ٣٦٢ ، واللباب في علوم الكتاب ٢ / ٨٠ ٠

[٢] – الكامل ١ / ١٩٥ ٠

[٣] – معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٣٢ ٠

[٤] – التنبيهات على أغاليط الرواة ص ١١٦ ٠

[٥] – الخصائص ١ / ٧٤، ٧٥ ٠

[٦] – معاني القرآن ١ / ٨٩ ٠

[٧] – إعراب القرآن ١ / ٥٤ ، والتيسير في القراءات السبع ١ / ١٨٢ ٠

[٨] – البحر ١ / ٤٢٤ ٠

[٩] – الزخرف آية ٨٠ ٠ وقرأ أبو عمرو بإسكان السين والباقون بضمها. ينظر السبعة ص ١٩٥ ، وحجة القراءات ص ٢٢٥ ٠

وقراءة قوله تعالى ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ [١] بإسكان اللام في الأول والتاء في الثاني ، هذا بالإضافة إلى كثرة الشواهد من كلام العرب ، كما يمكن حمله على إجراء الوصل مجرى الوقف ، وقد حُمِل عليه كثير من آي القرآن ٠ وإن صح النقل عن المبرد فكلامه مخالف لما صح عن العرب، وكثيرا ما كان النحاة يطعنون في قراءة الأئمة الكبار، وفي ظني أنّ النحاة كانوا يعتقدون أنهم أعرف من القراء، وأضبط منهم، وأكثر اختلافا إلى الأعراب ٠

قال ابن جني: " والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس الحركة في " بَارِئْكُمْ " لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنا (٢) ٠

وقال الزمخشري: " والسبب في نحو هذه الروايات: قلة ضبط الراوي، والسبب في قلة الضبط: قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو "(٣) ٠

هذا مما دفع كثيرا من الناس – ولست معهم – في رمي أبي العباس بالجهل وقلة درايته بمواقع كلام العرب ٠

قال السمين الحلبي: " وقال المبرد" لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا شعر، وقراءة أبي عمرو لحن، وهذه جرأة من المبرد، وجهل بأشعار العرب فإن السكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيرا " (٤) ٠على أنّ المبرد كثيرا ما كان يرد الروايات مما جعل ابن مالك يقول عنه: " وللمبرد إقدام في رد ما لم يرد "(٥) ٠

فقراءة أبي عمرو صحيحة، وذلك أن الهمزة حرف ثقيل، ولذلك اجترئ عليها بجميع أنواع التخفيف، فاستثقلت عليها الحركة فقدرت، وهذه القراءة تشبه قراءة حمزة في قوله تعالى﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦۚ ﴾ [٦] فإنه سكن همزة " السيئ " وصلا والكلام عليهما واحد ، والذي حسنه هنا أن قبل كسرة الهمزة راء مكسورة ، والراء حرف تكرير ، فكأنه توالى ثلاث كسرات فحسن التسكين ٠ وجميع رواية أبي عمرو دائرة على التخفيف، ولذلك يدغم المثلين والمتقاربين ويسهل الهمزة ويسكن نحو: " ينصركم " و " يأمركم "، " بأعلم بالشاكرين "(٧).

يتبين مما سبق أن ابن أبي مريم وإن كان تابعا لغيره، لم يوفق في نقده؛ فإن أبا عمرو أحد رواة اللغة، وأحد القراء السبعة، وقد حكى أن التسكين لغة لبني تميم، ولا شك أن من سمع حجة على من لم يسمع.

---

[١] – البقرة آية ٢٢٨، وقراءة إسكان التاء قرأ بها مسلمة بن محارب٠ ينظر: مختصر ابن خالويه ص ١٤، والمحتسب ١ / ١٢٢ ٠

[٢] – الخصائص ١ / ٧٢ ٠

[٣] – الكشاف ١ / ٣٣٠ ٠

[٤] – الدر المصون ١ / ٣٦٢، واللباب في علوم الكتاب ٢ / ٨٠ ٠

[٥] – شرح التسهيل ٣ / ٤٣٠ ، ٤٣١ ٠

[٦] – فاطر آية ٤٣ ٠

[٧] – الدر المصون ١ / ٣٦٣ ، ٣٦٤ ٠

الخاتمـــــــــــــــة

فهذا ما وفقني الله تعالى إلى جمعه ومناقشته من مواضع النقد النحوي التي ذكرها ابن أبي مريم في كتابه الموضح في وجوه القراءات وعللها، وبعد العرض والمناقشة يمكن إيجاز النتائج التي توصل إليها البحث في النقاط التالية:

١. تنوعت المصطلحات النقدية عند ابن أبي مريم بين ألفاظ التخطئة والتصويب، والتصحيح والتضعيف، ونحوها، والسمة الظاهرة فيها أنها عبارات صريحة وواضحة.

٢. بَنَى ابن أبي مريم نقده على أصول ومعايير واضحة لقبول بعض الآراء والمذاهب النحوية أو ردها، فاستند إلى أصول النحو السماعية والقياسية.

٣. كان دقيقاً موفقا في الأغلب عند نسبة الآراء إلى أصحابها.

٤. كان موفقاً في نقده في كثير من الأحيان؛ إذ كان يوجه القراءات القرآنية على أفضل الوجوه وأحسنها، وهذا ما يليق بالقرآن الكريم.

٥. أن ابن أبي مريم كان متأثرًا في نقده في كثير من الأحيان بمن سبقه من النحاة وبالأخص سيبويه وأبو علي الفارسي، وتأثرُ أي مؤلف من المؤلفين بمن سبقه من العلماء الرواد، والاستشهاد بأقوالهم، والإستنارة بآرائهم، ليس مما يثلب مكانة المؤلف العلمية، بل إنه لمما يصقل تلك المكانة ويزيدها نمواً وحيوية وعطاء، لا سيما إذا تم ذلك في جو مشحون بالمناقشة والترجيح والتضعيف فهذا يدل على قدم علمية راسخة.

٦. أن ابن أبي مريم كان بصري المذهب، شديد التعصب للبصريين، حاول طوال كتابه الحفاظ على قواعد البصريين والالتزام بها.

٧. أن ابن أبي مريم لم يكن موفقًا في كثير من الأحيان في نقده؛ إذ جعل القواعد النحوية وبالأخص قواعد البصريين جعلها حاكمة على القراءات القرآنية فرد كثيرا منها بل تجاوز ذلك فوصف بعضها بالقبح والضعف، وظهر هذا جليا خلال مناقشة نقده في هذا البحث. وقد يظهر لي ـــــ والله أعلم ـــــ أنه اعتمد في الحكم على القراءة على الأفشى في اللغة والأقيس في النحو، فما خالف قواعد اللغة عنده ضعيف، وما لم يتفق والحكم النحوي فاسد، ومعروف أن القراءة سنة متبعة، وثبوت القراءة مقدم على ثبوت القاعدة، والقراءة أصل، والقواعد تجيء بعد، وقواعد الإعراب والتصريف ينبغي أن تخضع لقراءات القرآن لا العكس

٨. سار ابن أبي مريم في نقده للقراءات القرآنية على نهج النحاة حيث كانوا يطعنون في قراءة الأئمة الكبار معتقدين أنهم أعرف من القراء وأضبط، وأكثر اختلافا إلى الإعراب.

٩. أثبت البحث أن من السلامة في الدين أنه إذا صحت القراءات عدم الترجيح أو التفضيل بينها، فلا يقال: إحداها أجود أو أقوى أو نحو ذلك؛ لأنها جميعا عن النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لأن اختلاف القراء عند المسلمين صواب بإطلاق ٠

١٠. ظهر من خلال البحث أن القراءات القرآنية تمثل جانبا مهما في الدرس النحوي، حيث تعتمد عليها قواعده، وتستنبط منها أحكامه، وقد اهتم بها العلماء، ووجهوها توجيها حكيما، واحتجوا لها، وبحثوا عن ثراء النص القرآني وتعدد معانيه بتعدد قراءته، وما يفيد ذلك كله في بيان إعجاز القرآن وقوة أحكامه.

هذه أهم النتائج التي وفقني الله إليها، وأسأله تعالى التوفيق والسداد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- الإبانة عن معاني القراءات : مكي بن أبي طالب القيسي المالكي ، تحقيق : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار نهضة مصر ، بلا تاريخ .
- إبراز المعاني من حرز الأماني . أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة ، تحقيق د / إبراهيم عطوة عوض ، دار الكتب العلمية بلا تاريخ .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر. تأليف / الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء المتوفى سنة ١١١٧ هـ ، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ
- الإتقان في علوم القرآن : عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي " أبو عمرو بن العلاء ". للدكتور / عبد الصبور شاهين . مكتبة الخانجي – القاهرة . الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م)
- البسيط في شرح الجمل الزجاجي . لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي المتوفي سنة ٥٩٩هـ - ١٢٨٨م . ، تحقيق ودراسة د/ عياد بن عيد الثبيتي – دار الغرب الإسلامي بيروت- لبنان – الطبعة الأولي ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥ هـ ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م .
- الأزهية في علم الحروف . تأليف / علي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق / عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م) .
- الأشباه والنظائر في النحو ، للشيخ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الإصباح في شرح الاقتراح، د. محمود فجّال، ط. دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٩ه – ١٩٨٩م.
- إصلاح المنطق. لابن السكيت المتوفى سنة ٢٤٤هـ ، شرح وتحقيق / أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون – دار المعارف ، الطبعة الرابعة .
- الأصول في النحو . لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٦ هـ ، تحقيق د / عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة - الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م .
- الأضداد، لأبي بكْر، محمد بن القاسم بن محمد بن بَشّار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَرْوة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان الطبعة: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ مـ.
- إعراب القرآن . لأبي جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ ، تحقيق د / زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م) .
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو لابن مالك، تحقيق د. سعيد الأفغاني، ط/ دار الفكر بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١ه- ١٩٧٢م
- الاقتراح في علم أصول النحو . لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ، قرأه وعلق عليه د/ محمود سليمان ياقوت ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م ، دار المعرفة الجامعية .
- أمالي ابن الحاجب لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب (المتوفى: ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة . دار الجيل - بيروت: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- الأمالي الشجرية: للإمام ضياء الدين أبي السعدات هبة الله بن علي حمزة العلوي المعروف بابن الشجري.
- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (٣٥٥ - ٤٣٦ هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه) الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، لأبي البركات بن الأنباري ، ت ٥٧٧ هـ ، تحقيق و دراسة د/ رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى .
- الإيضاح العضدي . لأبي علي الفارسي ، تحقيق / حسن شاذلي فرهود ، طبعة دار التأليف – القاهرة (١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م)
- الإيضاح في علوم البلاغة، لجلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى: ٧٣٩هـ) المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، الطبعة: الثالثة.
- البحر المحيط في التفسير . لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- البرهان في علوم القرآن . للإمام / بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي , تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم , مكتبة دار التراث - القاهرة .

- البيان في غريب إعراب القرآن ٠ أبو البركات بن الأنباري ، تحقيق د / طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م ٠
- تاريخ النقد العربي في الجاهلية حتى نهاية القرن الثالث الهجري. د. داوود سلوم
- التبصرة و التذكرة . لأبي محمد الصميري ، تحقيق د /فتحي أحمد مصطفي علي الدين ، الطبعة الأولي ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م. دار الفكر – بيروت .
- التبيان في إعراب القرآن . تأليف / أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ، المكتبة التوفيقية - القاهرة - الطبعة الأولى (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد . لعبد الله بن يوسف بن هشام , تحقيق وتعليق / عباس مصطفي الصالحي , المكتبة العربية - بيروت - الطبعة الأولى (١٩٨٦ م) .
- تذكرة النحاة . لأبي حيان الأندلسي , تحقيق / عفيف عبد الرحمن , مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (١٩٨٦ م)
- التذييل و التكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيلن الأندلسي ، حققه أ.د / حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ -١٩٩٧ م.
- التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، و بهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي ، دار الكتب العربية ، عيسي البابي وشركاه ، القاهرة .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣ - ٨٢٧ هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢٤ م) تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى-الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- التعليقة على المقرب ٠ شرح العلامة ابن النحاس علي مقرب ابن عصفور في علم النحو ، تحقيق د / جميل عبدالله عويضة ، الطبعة الأولي ٢٠٠٤ م – ١٤٣٤ هـ
- التعليقة على كتاب سيبويه . تأليف / أبي علي الفارسي , تحقيق وتعليق / د / عوض بن حمد القوزي , مطبعة الأمانة - القاهرة - الطبعة الأولي (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م)
- تفسير النيسابوري: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (المتوفى: ٨٥٠هـ) تحقيق الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميه - بيروت
- التنبيهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة البصري : (ت ٣٧٥هـــــــ) ، تحقيق د / خليل إبراهيم العطية ٠
- توضيح المقاصد والمسالك (شرح ألفية ابن مالك) للمرادي. شرح وتحقيق د / عبد الرحمن علي سليمان , الطبعة الأولى. نشر مكتبة الكليات الأزهرية (١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م) .
- التيسير في القراءات السبع . تأليف الإمام / أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المتوفى سنة ٤٤٤ هـ ، عني بتصحيحه أوتوبرتزل , دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م) .
- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى ت: ٢٧٩هـ، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- جمهرة اللغة . لمحمد بن الحسن بن دريد ، حققه وقدم له / رمزي خير بعلبكي – دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٨٧
- الجنى الداني في حروف المعاني . للحسن بن قاسم المرادى تحقيق د / فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب . للإمام / علاء الدين على الإربلي صنعة / إميل بديع يعقوب , دار النفائس - بيروت - الطبعة الأولى (١٩٩١ م)
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . شرحها وعلق عليها / تركي فرخان المصطفي ، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- حاشية الشهاب المسماه : عناية القاضي وكفاية الراضي . للقاضي / شهاب الدين أحمد بن محمد ابن عمر الخفاجي ت (١٠٦٩ هـ) على تفسير البيضاوي الإمام أبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد المتوفى سنة ٦٩١ هـ .
- حاشية الصبان : شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، تحقيق / طه عبد الرؤف سعد – المكتبة التوفيقية ٠
- حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ) محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني
- الحجة في القراءات السبع . لابن خالويه ، تحقيق د / عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر ابن مجاهد . تأليف / أبي علي الفارسي , تحقيق ومراجعة مجموعة من العلماء , دار المأمون للتراث - الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م)
- خزانة الأدب ولب لسان العرب . تأليف / عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق / عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار – المكتبة العلمية
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تأليف الإمام / شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق الشيخ / علي محمد معوض وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس٧ه). شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٣م.
- ديوان الفرزدق (همام بن غالب) دار صادر - بيروت .
- ديوان المعاني، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ) دار الجيل – بيروت.
- ديوان النابغة (زياد بن معاوية) تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم , دار المعارف - بمصر (١٩٧٧ م) .
- ديوان امرئ القيس . دار صادر - بيروت (١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م) .
- ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦ه – ١٩٨٦م.
- ديوان ذي الرمة . قدم له وشرحه / أحمد حسن بسج , دار الكتب العلمية – بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م) .
- ديوان رؤبة بن العجاج . تحقيق / وليم بن الورد. دار الأفاق الجديد - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٠م.
- ديوان طرفة بن العبد : دار صادر ، بيروت ، ١٩٨٠م ٠ وطبعه مكس سلغسون ، مدينة شالون على نهر " سَوْن " بمطبع برطرند ، ١٩٠٠ م ٠
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . تحقيق وشرح / محمد يوسف نجم , دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت (١٩٨٦ م) .
- ديوان عمرو بن قميئة البكري : تحقيق حسن كامل الصيرفي ٠ مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد ١١ ، القاهرة ، ١٩٦٥ م٠
- ديوان كثير عزة . تحقيق / إحسان عباس , دار الثقافة - بيروت - الطبعة الأولى (١٩٧١ م) .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني٠ تأليف / الإمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفى سنة ٧٠٢ هـ ، تحقيق د / سعيد صالح مصطفي زعيمه – دار بن خلدون.
- سر صناعة الإعراب ٠ لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د/ حسن هنداوى – دار العلم بدمشق – الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م٠
- شرح التسهيل " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " ٠ لابن مالك ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ٠
- شرح التسهيل المسمي " تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد " لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش المتوفي سنة ٧٧٨هـ ، دراسة وتحقيق أ ٠ د/ محمد علي فاخر و آخرين ٠
- شرح التصريف لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ) المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٠ دراسة وتحقيق د / حسن بن محمد إبراهيم الحفظي ، الطبعة الأولي – ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م ٠
- شرح الكافية الشافية : تأليف الإمام / أبي عبدالله جمال الدين ابن مالك المتوفي سنة ٦٧٢ هـ ، تحقيق / علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ٠
- شرح الكافية للعصام . دار الطباعة العامرة , استانبول - تركيا (١٣١٢ هـ)
- شرح اللمع ٠ صنفه / ابن برهان العكبرى المتوفي سنة ٤٥٦هـ ، حققه د / فائز فارس – السلسلة التراثية – الطبعة الأولي – الكويت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- شرح المفصل ٠ لابن يعيش ، عالم الكتب – بيروت – مكتبة المتنبي – القاهرة ٠
- شرح الوافية نظم الكافية ٠ لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي المتوفي سنة ٦٤٦هـ ، دراسة وتحقيق د / موسي بناى علوان العليلي ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ٠
- شرح جمل الزجاجي . لأبي الحسن علي بن مؤمن بن علي ابن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩ هـ ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / فواز الشعار ، إشراف الدكتور / إميل بديع يعقوب
- شرح شواهد الإيضاح . لأبي علي الفارسي ، تأليف / عبد الله بن بري ، تقديم وتحقيق / عبد مصطفى درويش ، مراجعة / محمد مهدي علام – مطبوعات مجمع اللغة العربية – بالقاهرة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر- لمحمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النُّوَيْري (المتوفى: ٨٥٧هـ) دار الكتب العلمية – بيروت-تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم - الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ . لجمال الدين محمد بن مالك , تحقيق / رشيد عبد الرحمن العبيدي , نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية - الطبعة الأولى (١٩٧٧ م) .
- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفى: ٨٥٥هـ) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٠ لأبي عبد الله محمد بن عيسي السلسيلي، دراسة وتحقيق د. الشريف عبد الله

علي الحسيني البركاتي، الطبعة الأولي ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م ٠
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. تأليف العلامة / أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، علق عليه ووضع حواشيه / أحمد حسن بسج - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية / أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفار عطار ، دار العلم للملايين، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ٠
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣.
- صحيح البخاري . تأليف / الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ هـ ، راجعه وضبطه وفهرسه الشيخ محمد علي قطب والشيخ هشام البخاري , المكتبة العصرية – بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- صحيح مسلم . للإمام / أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري , حقق نصوصه وصححه / محمد فؤاد عبد الباقي , دار إحياء الكتب العربية.
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق السيد إبراهيم محمد.دار الأندلس – الطبعة الأولي ١٩٨٠م ٠
- علل النحو . تأليف / أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق المتوفى سنة ٣٨١ هـ , تحقيق / محمود محمد نصار , منشورات محمد علي بيضون , دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م).
- غاية النهاية في طبقات القراء . لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣ هـ ، عني بنشره / برجستراسر - الطبعة الأولى (١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م) دار الكتب العلمية - بيروت
- غيث النفع في القراءات السبع، لعلي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (المتوفى: ١١١٨هـ) دار الكتب العلمية – بيروت- المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- فقه اللغة وسر العربية، لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ) المحقق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة ابن محمد بن عقيل الهذلي المغربي - رحمه الله -المتوفى سنة (٤٦٥ هـ) المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- الكامل في اللغة والأدب . لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد , حققه وشرحه / حذا الفاخوري ، دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م).
- الكتاب – كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان قنبر ، تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولي ٠
- كتاب السبعة في القراءات/ أبو بكر بن مجاهد البغدادي ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م٠
- كتاب اللامات / الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ه-١٩٨٥م.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح . لعبد القاهر الجرجاني , تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجاني , الجمهورية العراقية , وزارة الثقافة والإعلام , دار الرشيد للنشر (١٩٨٢ م).
- الكشاف في وجوه التأويل عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٠ تأليف / أبي القاسم الزمخشري المتوفي سنة ٥٣٨ هـ ، رتبه وضبطه وصححه / محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولي ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م٠
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٠لجامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي ، المتوفي سنة ٥٤٣هـ ، حققه د/ محمد أحمد الدالي ، دمشق ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ٠
- الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها ٠ مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق محي الدين رمضان ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م.
- الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان : ٢٠٠٠ م.
- اللباب في علل البناء و الإعراب ٠ لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (٥٣٨ – ٦١٦هـ) ، تحقيق / غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولي ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ٠
- لسان العرب للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور المتوفى سنة ٧١١ هـ ، دار صادر – بيروت – طبعة دار المعارف – القاهرة
- اللمع في العربية . لابن جني , تحقيق / حامد المؤمن , عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م)
- المبسوط في القراءات العشر . لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني المتوفى سنة ٣٨١ هـ ، تحقيق / حمزة حاكمي – مؤسسة علوم القرآن – بيروت – الطبعة الثانية (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) .

- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . تأليف / أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق / علي المجدي ناصف ، ود / عبد الحليم النجار – طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٦ م .
- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت-الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- المخصص ٠ لابن سيده- دار الفكر- بيروت- الطبعة الأولى ، ١٩٧٨م
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن بن محمود هنداوي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ه – ٢٠٠٤م، كنوز إشبيليا.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط -عادل المرشد. وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى٢٠٠١م.
- مشكل إعراب القرآن . لمكي بن أبي طالب القيسي ، المتوفى سنة ٤٣٧ هـ ، تحقيق ياسين محمد السواس – دار المأمون للتراث .
- معاني القراءات للأزهري / أبو منصور الأزهري ، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١ م ٠
- معاني القرآن. لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، تحقيق د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي . مراجعة الأستاذ / علي النجدي ناصف ، دار سرور .
- معاني القرآن للأخفش ٠ سعيد بن سعده البلخي المجاشعي٠ دراسة وتحقيق د / عبد الأمير محمد أمين الورد – عالم الكتب – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- معاني القرآن وإعرابه. لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، شرح وتحقيق / عبد الجليل عبده شلبي – عالم الكتب – الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م
- معجم الأدباء " إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب : شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ٠
- معجم مقاييس اللغة : أحمد بن فارس ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م٠
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٠ لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح د / عبد اللطيف محمد الخطيب – السلسلة التراثية٠
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ٠ لمحمود بن أحمد العينى ، مطبوع مع خزانة الأدب – دار صادر – بيروت ٠
- المقتضب . صنعه / أبي العباس محمد بن يزيد المبرد . تحقيق الأستاذ / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- المقرب ومعه مُثُل المقرب ٠ تأليف / أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الحضري الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩ هـ ، تحقيق وتعليق / عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض٠ دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م٠
- المنصف . شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف . للإمام / أبي عثمان المازني البصري المتوفى سنة ٢٤٧ هـ ، تحقيق وتعليق / محمد عبد الغفار أحمد عطا , دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- موصل النبيل إلى نحو التسهيل، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق ودراسة، رسالة دكتوراة للباحثة/ ثريا عبد السميع إسماعيل. ١٤١٨ه – ١٩٩٨م . جامعة أم القرى.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها ، تأليف الإمام نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله الشيرازي المعروف بابن أبي مريم، تحقيق ودراسة د. عمر حمدان الكبسي. نشر: الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة. الطبعة الأولى ١٤١٤ه-١٩٩٣م
- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، المتوفى سنة ٥٨١ هـ ، حققه وعلق عليه الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ / علي محمد معوض - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- النشر في القراءات العشر . تأليف الحافظ / أبي الخير محمد محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣ هـ . أشرف على تصحيحه / على محمد الضباع - دار الكتب العلمية - بيروت .
- النقد الأدبي. د٠أحمد أمين، طبعة مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ٢٠١٢م
- النهاية في شرح الكفاية للعلامة شمس الدين أحمد بن الحسين الأربلي الموصلي المعروف بابن الخباز ت ٦٣٩ه، تحقيق ودراسة. رسالة ماجستير للباحث/ عبد الله عمر حاج إبراهيم. ١٤١٢ه-١٩٩٢. جامعة أم القرى.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٠ للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق / أحمد شمس – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .